

كِتَابُ  
مَالِيَةِ مَقَرٍّ  
مُنْعَمٌ عَلَى الْفِرَاقِ بِهَيْئَةِ الْإِلَاقِ  
لِلْإِمَامِ  
عَمْرٍو طُوسُونُ

١٣٥٠ هـ - ١٩٣١ م



لهدية من المؤلف

كِتَابُ  
مَالِيَةِ مَقْصَرٍ  
مِنْ عَمَلِ الْفِرْعَانِ بِهَيْئَةِ الْإِلَاحِ  
لِلْإِمِيرِ  
عَمْرٍ طَوْسُونِ

١٣٥٠ هـ - ١٩٣١ م





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إنَّ للفتى العربية علينا حقاً لزاماً أن تكون معبرة  
عما وقفنا لتأليفه باللغة الفرنسية لسبب تقديمه إلى المجمع  
العلمي المصري أو لسبب آخر لأنها لغة وطننا العزيز

ولقد رغب اليها الكثيرون فوق ذلك أن نعرب  
هذه المؤلفات فكانوا مرغبين لنا فيما نرغب فيه بل فيما  
نراه واجباً علينا للغة البلاد

فبدأنا اليوم بتعريب كتابنا ( مالية مصر من  
عهد الفراغة الى الآن ) راجين أن يقع هذا الصنيع لدى  
الناظرين بالضاد موقع القبول

والله نسأل أن يوفقنا إلى تعريب أخواته في القريب  
العاجل حتى تنتظم جميعاً في سلك واحد وتخلع عليها اللغة العربية  
حلتها الموثقة انه أكرم مسئول ٩



## المقدمة

لما بحثنا في الكتب العربية لكتابة مذكرتنا عن أفرع النيل في العصر العربي انفتح أمامنا باب آخر للكلام في موضوع الخراج والمساحة المزروعة في مصر في عصورها المختلفة . فوطنا النفس على كتابة مذكرة أخرى في هذا الموضوع لشدة ارتباطه بموضوع النيل . غير أننا وجدنا الخراج مندمجا في الإيرادات في الغالب فحاولنا في مذكرتنا هذه أن نذكر كل واحد منهما على حدة بقدر الامكان . وقسمنا الكلام إلى ثلاثة أقسام وهي :

( ١ ) - الإيرادات . أو ارتفاع البلاد ( حسب تعبیر الكتب العربية )

( ٢ ) - الأتاوة . أو ما يرسل إلى الدولة الفاتحة

( ٣ ) - الخراج والمساحة المفروض عليها

والنقود التي كانت معتبرة في ذلك هي :

١ - التالان في بعض العصور التي قبل الاسلام

٢ - الدينار في العهد الاسلامي

أما التالان فكان من الذهب والفضة والبروز .

ولكن اتفقت كلمة المؤرخين على أن المراد به هنا ما كان

من الفضة . وقدره بمبلغ ٥٦٠٠ فرنك ( ٢١٦ جنيها مصريا )

وأما الدينار فن الذهب فقط . وهو يساوي ١٥ فرنكا

و ٨٠ ستيما على تقدير صمويل برنارد في كتاب « وصف مصر » عبارة عن ٦٠٩ مليات . وعلى تقدير الذهبي وعلى مبارك يساوى ٥٩١ مليا . فتوسط التقديرين ٦٠٠ مليون أو ٦٠ قرشا . وستقدره بذلك

والفروق الشاسعة التي ربما يلاحظها القارئ في عبارات المؤرخين عن المبالغ الدالة على الإيرادات مبنية على ما ترى على أن بعضهم يذكرها بدون حذف المصروفات منها ، والبعض الآخر يذكر الباقي فقط بعد حذفها . وهذا هو السبب أيضا في أن أرقام الإيرادات قد لا تختلف في كثير من الأحيان عن أرقام الأتاوة في عباراتهم . على أن من أهم الأسباب في اختلاف إيراد مصر أنها بلد زراعي مرتبط بالنيل في ثروته وهو مختلف الفيضان . زد على ذلك اختلاف إيراداتها بحسب اتساع رقعتها بالفتوحات في افريقية وآسيا تارة وضيقها تارة أخرى وأكثر مؤرخي العرب يستعملون كلمة « خراج » وهم يعنون بالإيرادات مع أن هذه الكلمة بالمعنى الحقيقي لها تدل على مايجي عن الأرض المزروعة ( أموال الاطيان ) . فاضطررنا مرات كثيرة أن ندجج في قسم الإيرادات مبالغ ذكرت تحت هذه التسمية

والتواريخ المذكورة تحت أسماء الحكام هي تواريخ وفياتهم . اللهم الا إذا وجد مايدل على شيء آخر ؟

## القسم الاول

### الابرادات

#### الفصل الاول

#### عصر الفراعنة

لم نقف على أى مستند فى ذلك العهد يصح الركون  
اليه عن المبالغ التى كانت تخبىها الفراعنة من  
القطر المصرى فى غير المؤلفات العربية

ولقد سد مؤلفو العرب هذا الفراغ ولكن مع  
الأسف أثاروا الشكوك بالمبالغ الجسيمة التى ذكروها .  
واننا نذكرها هنا لا لأنها تبين حقيقة مقادير هذه  
الابرادات فى ذلك العصر بل ليطلع القارى عليها لأنه بالطبع  
شغوف بالمعرفة وها هى :

قال الشيخ أبو صالح الأرمنى فى تاريخه « الكنائس ،

ص ٣٠ :

استخرج فرعون موسى واسمه الوليد بن مصعب

تسعين ألف ألف دينار ( ٠٠٠ / ٠٠٠ / ٤٤٠ هـ ج م ) اه

وقال المقرئى فى خططه قلا عن ابن وصيف

شاهج ١ ص ٧٥ من طبعة بولاق وهو المؤرخ

الوحيد الذى أسهب أكثر من غيره فى هذا الموضوع  
وأفرد له فصلاً خاصاً :

ارتفع مال البلد على يد ندراس بن صا مائة ألف ألف  
دينار وخمسين ألف ألف دينار ( ٩٠/٠٠٠/٠٠٠ ج . م )  
وفى أيام كلكن بن خريتا بن مالىق بن ندراس مائة ألف ألف  
دينار وبضعة عشر ألف ألف دينار . ولما زالت دولة  
القبسط الأولى من مصر وملكها العالقة اختل أمرها .  
وكان فرعون الأول يجيها تسعين ألف ألف دينار  
( ٥٤/٠٠٠/٠٠٠ ج . م ) يخرج من ذلك عشرة آلاف  
ألف دينار ( ٦/٠٠٠/٠٠٠ ج . م ) لمصالح البلد وعشرة  
آلاف ألف دينار لمصالح الناس من أولاد الملوك  
وأهل التعفف وعشرة آلاف ألف دينار لأولياء الأمر  
والجند والكتاب وعشرة آلاف ألف دينار لمصالح فرعون  
ويكزنون لفرعون خمسين ألف ألف دينار  
( ٣٠/٠٠٠/٠٠٠ ج . م ) ثم قال وقال ابن دحية :

وجيت مصر فى أيام الفراعنة فبلغت تسعين  
ألف ألف دينار ( ٥٤/٠٠٠/٠٠٠ ج . م ) بالدينار  
الفرعونى وهو ثلاثة مثاقيل من مثقالنا المعروف الآن بمصر  
الذى هو أربعة وعشرون قيراطاً كل قيراط ثلاث  
جبات من قح فيكون بحساب ذلك مائتى ألف ألف  
وسبعين ألف ألف دينار مصرية ( ١٦٢/٠٠٠/٠٠٠ ج . م )

وذكر الشريف الجواني أنه وجد في بعض الرقاب بالصعيد مكتوبا باللغة الصعيدية مما نقل بالعريضة مبلغ ما كان يستخرج لفرعون يوسف عليه السلام وهو الريان ابن الوليد من أموال مصر بحق الخراج مما يوجه الخراج وسائر وجوه الجبايات لسنة واحدة على العدل والانصاف والرسوم الجارية من غير تأول ولا اضطهاد ولا مشاحة على عظيم فضل كان في يد المؤدى لرسمه وبعد وضع مايجب وضعه لحوادث الزمان نظرا للعاملين وتقوية لحالمهم ، من العين أربعة وعشرون ألف ألف دينار وأربعمائة ألف دينار ( ١٤٠٠/٦٤٠/١٤ ج . م )

ثم قال وقال الحسن بن علي الأسدي :

أخبرني أبي قال — وجدت في كتاب قبضي باللغة الصعيدية مما نقل الى اللغة العريضة أن مبلغ ما كان يستخرج لفرعون مصر بحق الخراج الذي يوجد وسائر وجوه الجبايات لسنة كاملة على العدل والانصاف والرسوم الجارية من غير اضطهاد ولا مناقشة على عظيم فضل كان في يد المؤدى لرسمه وبعد وضع مايجب وضعه لحوادث الزمان رقعا بالمعاملين وتقوية لهم ، من العين أربعة وعشرون ألف ألف دينار وأربعمائة ألف دينار من جهات مصر ( ١٤٠٠/٦٤٠/١٤ ج . م ) وذلك ما يصرف في عمارة البلاد لحفر الخللج واقتان الجسور وسد الترع واصلاح السبل والساسة ثم في تقوية من يحتاج

التقوية من غير رجوع عليه بها لاقامة العوامل والتوسعة في  
البنار وغير ذلك وثمن الآلات وأجرة من يستعان به  
من الاجراء لحل الاصناف وسائر نفقات تطريق اراضيهم، من  
العين ثمانمائة ألف دينار ( ٤٨٠/٠٠٠ ج . م ) . ولما  
يصرف في أرزاق الأولياء الموسومين بالسلاح وحملته والغلمان  
وأشياعهم مع ألف كاتب موسومين بالدواوين سوى اتباعهم  
من الخزان ومن يجرى بجراهم وعدتهم مائة ألف وأحد عشر  
ألف رجل ، من العين ثمانية آلاف ألف دينار  
( ٤٨٠/٠٠٠ ج . م ) . ولما يصرف في الأرامل والأيام  
فرضاً لهم من بيت المال وان كانوا غير محتاجين  
اليه حتى لا تخلو آمالهم من بر يصل اليهم، من العين أربعمائة  
ألف دينار ( ٢٤٠/٠٠٠ ج . م ) . ولما يصرف في كنية  
براهيم وأئمتهم وسائر بيوت صلواتهم ، من العين مائة ألف  
دينار ( ٦٠/٠٠٠ ج . م ) . ولما يصرف في الصدقات وينادى  
في الناس برئت الذمة من رجل كشف وجهه لفاقة فليحضر  
فلا يرد عند ذلك أحد والأمناء جلوس فإذا روى  
رجل لم تجر عادته بذلك أفرد بعد قبض ما يقبضه حتى  
إذا فرق المال واجتمع من هذه الطائفة عدة دخل  
أمناء فرعون اليه وهنوه بفرقة المال ودعوا له  
بالبقاء والسلامة وأنهموا حال الطائفة المذكورة  
فيأمر بتغيير شعها بالحمام واللباس ويمد الاسطة



وبأكلون ويشربون ثم يستلم من كل واحد سبب فاقته فان كان من آفة الزمان رد عليه مثل ماكان وأكثر وان كان عن سوء رأى وضعف تدبير ضمه الى من يشرف عليه ويقوم بالأمر الذى يصلح له ، من العين مائتا ألف دينار ( ١٢٠/٠٠٠ ج . م ) فذلك جملة مائتين وفصل في هذه الجهات المذكورة من العين تسعة آلاف ألف وثمانمائة<sup>١</sup> ألف دينار ( ٥/٨٨٠/٠٠٠ ج . م ) . ويحصل بعد ذلك مايتسلبه فرعون في بيوت أمواله عدة لثرائب الدهر وحادثات الزمان ، من العين أربعة عشر ألف ألف دينار وستائة ألف دينار ( ٨/٧٨٠/٠٠٠ ج . م ) . وقيل لبعضهم متى عقدت مصر تسعين ألف ألف دينار قال في الوقت الذى أرسل فرعون بويّة قمح إلى أسفل الأرض وإلى الصعيد فلم يجد لها ماضعا تنذر فيه لشغل جميع البلاد بالعمارة . اهـ

وقال أبو المحاسن في كتابه ( النجوم الزاهرة ج ١ ص ٤٩ ) :  
وجباه ( أى الخراج ) عزيز مصر ( وهو الذى اشترى يوسف عليه السلام وكان وزيرا لفرعون المسمى الريان ابن الوليد ) مائة الف الف دينار ( ٦٠/٠٠٠/٠٠٠ ج . م ) . اهـ  
وقال ابن اياس في تاريخه ( بدائع الزهور ج ١ ص ١٥ ) :  
وكان خراج مصر في أيامه ( أى الريان بن الوليد ) مائة الف الف دينار في كل سنة ( ٦٠/٠٠٠/٠٠٠ ج . م ) . اهـ

(١) ملحوظة: — جمنا البالغ للخدمة فرجناهما تنقص عن هذه الحجة ثلثائة ألف دينار

## وهناك ملخص ماذكر :-

المؤرخ	الحاكم	مقدار الخراج بالدينار	مقدار الخراج بالجنيه المصرى
أبو صالح الاضى	فرعون موسى	٩٠/٠٠٠/٠٠٠	٥٤/٠٠٠/٠٠٠
المقرئى	ندارس بن صا	١٥٠/٠٠٠/٠٠٠	٩٠/٠٠٠/٠٠٠
»	كلكن بن خربتيا بن مالىق	١٠٠/٠٠٠/٠٠٠	٦٠/٠٠٠/٠٠٠
»	فرعون الأول	٩٠/٠٠٠/٠٠٠	٥٤/٠٠٠/٠٠٠
»	الفراخنة	٢٧٠/٠٠٠/٠٠٠	١٦٢/٠٠٠/٠٠٠
»	فرعون يوسف	٢٤/٤٠٠/٠٠٠	١٤/٦٤٠/٠٠٠
»	فرعون مصر	٢٤/٤٠٠/٠٠٠	١٤/٦٤٠/٠٠٠
أبو المحاسن	عزيز مصر	١٠٠/٠٠٠/٠٠٠	٦٠/٠٠٠/٠٠٠
ابن اياس	الريان بن الوليد	١٠٠/٠٠٠/٠٠٠	٦٠/٠٠٠/٠٠٠

## الفصل الثانى

### عصر البطالسة

من سنة ٣٠٦ ق. م إلى ٣٠ ق. م

إن المعلومات التى نقلها لنا المؤرخون عن الإيرادات فى هذا العصر وإن كانت قليلة إلا أنها أحكم وأضبط من معلومات

العصر السابق

ذكر جيروم Jérôme في المجلد الثاني من كتابه  
ص ١١٢٢ أن دخل بطليموس فيلادلف السنوى بلغ في سنة  
٢٤٧ ق. م ١٤/٨٠٠ تالان أى ٣/١٩٦/٨٠٠ ج. م عدا  
١/٥٠٠/٠٠٠ ارتب قح

وقال لمبروزو Lumbroso ( كتاب مباحث عن  
الاقتصاد السياسى فى مصر فى عهد اللاجديين<sup>١</sup> ص ٢٩٣ )  
إن الارتب عبارة عن ٣٩ ر من اللترات . ولما كان  
الاردب المصرى الحالى يساوى ١٩٨ لترا فعلى هذا الحساب يساوى  
الاردب ه أراتب ، ويكون دخل هذا الملك من القمح  
٣٠٠/٠٠٠ لردب عدا النقود

أما مايساويه الاردب فى ذلك العهد فيصعب تقديره بالضبط .  
إلا أن رينيه Reynier فى كتاب ( مصر فى عصر  
الرومان ص ١٥٥ ) قدر ثمن الاردب بمبلغ ٧ ١/٢  
من الفرنكات أى مايقرب من ٣٠ قرشا بنقودنا الآن .  
فيكون ثمن الدخل من الغلال وحدها بناء على  
هذا التقدير ٩٠/٠٠٠ ج. م

وقدر ماركاردت Marquardt فى كتاب ( دليل

(١) اللاجديون Lagides أسرة كان رأسها بطليموس لانيوس من قواد الاسكندر

لبنث متولى حكم مصر من عام ٣٠٦ ق. م الى عام ٣٠ ق. م ثم وليطالة ثنى واحد

الآثار الرومانية المجلد العاشر ص ٢٩٣ ) دخل الغلال ببلغ  
٥٠٠ تالان أى ١٠٨/٠٠٠ ج. م

ولما كان الفرق بين هاتين القيمتين ضئيلا  
فيستصوب التمويل على متوسطها الذى هو ٩٩/٠٠٠ ج. م  
فيكون مجموع الدخل فى عهد ذلك الملك ٣/٢٩٥/٨٠٠ ج. م  
وذكر استرابون عن سيرون Cicéron ( المجلد ١٧  
الفقرة ١٣ ) أن بطليموس أوليت والد كليوبطرة بلغ إيراده  
السوى فى عام ٥٢ ق. م ١٢/٥٠٠ تالان ( ٢/٧٠٠/٠٠٠ ج. م )  
ونقل ديودور عن كتبة السجلات الديوانية فى ذلك  
العهد أن الإيرادات بلغت فى عهد هذا الملك أكثر من  
٦/٠٠٠ تالان ( ١/٢٩٦/٠٠٠ ج. م )

ويجب أن نرجح رواية سيرون على رواية ديودور  
للسبب الآتى :

ذلك أن ملكا من ملوك البطالسة المتأخرين كان قد  
اقترض مبالغ جسيمة من أحد نبلاء الرومان المسمى  
راييريوس Rabirio ، وفى نظير ذلك قلده منصب ناظر المالية ،  
وانتخذ هذا وسيلة تخلصه مما استدانه من هذا  
التيل . وقد أقيمت بسبب ذلك دعوى بروما على رايريوس  
المذكور ، وتطوع للدفاع عنه سيرون ( أنظر كتاب  
قضية رايريوس ودفاع سيرون عنه )

فيعلم مما تقدم أن سيبرون نظرا لمركز موكله  
لا بد أن يكون قد حصل على معلومات أوفى من التي تلقاها  
ديودور لاسيما إذا راعينا أن هذا الأخير لم يمدنا بمعلوماته  
إلا عند ما أتى على وصف مدينة الاسكندرية

هذا ومن المحتمل كثيرا أن تكون القيمة التي  
ذكرها ديودور هي جملة المتحصل من الممولين الاسكندريين  
لا إيرادات مصر جميعها وقد ذهب إلى ذلك الاستاذ ولكن  
Wilcken في كتاب ( أوستراكا الفصل الرابع ص ١٤ )

وذكر شارب Sharp في كتاب ( مصر في عصر البطالسة  
ص ١٩١ ) أن نصف مبلغ الـ ١٢٥٠٠ تالان كان يجبي من ميناء  
الاسكندرية في الوقت الذي كسدت فيه التجارة الأجنبية  
وانحطت إلى أسفل درك ونزل فيه عدد السفن التي كانت تسافر  
من البحر الاحمر إلى الهند إلى عشرين سفينة بسبب ما ارتكبه  
الحكومة من الإهمال والخطأ اهـ

ويلوح لنا علاوة على ما ذكر أن دخل هذين الملكين  
اللاجديين كان ضئيلا جدا بالقياس إلى ما كانت تجنيه العرب في  
عصرهم ( كما سيتضح ذلك فيما بعد ) ، كما أن عصر هؤلاء كان بلا جدال  
أقل يسارا من عصر البطالسة

ويجب تفسير ذلك بما يأتي :

قال لمبروزو في كتابه ص ٩٠ :

إن أملاك الحكومة وأراضي الملك كانت متسعة الأرجاء  
لاتكاد تخلو منها ناحية من نواحي القطر كله . اهـ

وقال في ص ٩١ :

كانت أرض الملك يسخر في فلاحها أناس مخصوصون .  
وتوزع فيما بينهم حسب منطق الأمر الملكي كل بحسب قدرته  
وقوته . اهـ

وذكر ديودور في المجلد الأول الفقرة ٧٤ :

أن المزارعين كانوا يستأجرون الأراضي الخصبة التي في حوزة  
الملك والكنة والجند بقيم مرتفعة ويقضون جل حياتهم في فلاحها . اهـ

وقال هنري ماسبيرو Henrie Maspero في كتاب  
( مالية مصر في عصر اللاجديين ص ٤٩ ) :

كان كل شيء في القطر المصري في الزمن القديم من رجال  
ومتاع ملكا للملك : وكان سائر رعيته عبيدا له . وكذلك كانت  
الأرض والتجارة والصناعة من ممتلكاته . فلا الزمن ولا الثورات  
ولا الفتوحات أمكنها أن تنزع شيئا من هذه الحقوق

أما ملوك اليونان فكانوا يحتفظون بهذه الحقوق أيضا  
ويضعون أيديهم على جميع ما يرون منه فائدة لهم ويزيد في ثرائهم .  
وبهذه الكيفية كانوا يحتكرون مادتين عظيمتين هما الأرض  
والصناعة

وعلى هذا كان في حوزة الملك خاصة ما يقرب من نصف المملكة ، كما كان في حوزته وحده دون سواه جميع التجارة والصناعة تقريبا . فالزيت والجمعة ( البيرة ) والملح ومعظم الأشياء الهامة التي كانت تستهلك في القطر ، وبالأخص القمح والنبذ والعسل والثياب الثمينة الفاخرة التي كانت تصدر إلى الخارج بكميات وافرة ، كل هذه أصناف كان يحتكرها الملك . ويكون إيراد هذه المحتكرات الهامة ( أى احتكار الأراضي والصناعات الخ ) دخل التاج . وأما الضرائب فيتكون منها دخل المملكة . اهـ

فنتستج بما تقدم أن البطالة كانوا يمتلكون أراضى شاسعة منبثة في جميع أرجاء القطر وهي من الأراضي الخصبة . ولما كانت تلك الأراضي معفاة من الضرائب انحطت بالطبع إيرادات الدولة وعلى النقيض نمت موارد الملك الخاصة وريت

ويتلخص ما ذكر في أن الإيرادات التي ذكرها المؤرخون محصورة في الموارد العمومية ، وأنه كان يوجد بجانب هذه الإيرادات دخل الملك الخاص وأنه لابد أن يكون هذا الدخل جسيما

وينحصر ما عثرنا عليه عن إيراد المملكة المصرية

في عصر البطالسة في عهدي الملكين الآتين :

بطليموس فيلادلف ( سنة ٢٤٧ ق.م )

١٤/٨٠٠ تالان و ١/٥٠٠/٠٠٠ ارتب قح وقيمة ذلك

بالجنينيات المصرية ٣/٢٩٥/٨٠٠

بطليموس أوليت ( سنة ٥٢ ق.م )

١٢/٥٠٠ تالان وهي تساوى بالجنينيات المصرية ٢/٧٠٠/٠٠٠



## الفصل الثالث

### عصر الرومان

من سنة ٢٩ ق.م إلى ٣٩٥ م

لما فتح الرومان ديار مصر أخذوا يذلون غاية  
جهدهم لانتاج أكبر محصول منها . وهذا كان  
ديدنهم في جميع البلاد التي دانت لسلطانهم . ولذلك رأينا  
أغسطس واضعاً نصب عينيه من غداة يوم الفتح  
الاشتغال بالاشياء التي تدر على البلد الخير والثراء . فالترع  
التي كان أهلها البطالسة أخذ في إعادة حفرها بأيدي جنوده  
الظافرين

ولقد شعر القطر باتعاش سريع بسبب هذه



الاصلاحات . والدليل على صحة ذلك أن استرابون الذى قدم مصر فى صدر الفتح الرومانى بعد أن قال فى المجلد ١٧ الفقرة ١٣ نقلا عن سيرون ، إن بطليموس أوليت أبا كليوبطرة كان يحجى من البلد مبلغ ١٢/٥٠٠ تالان ( ٢٠٠٠/٧٠٠ ج ٢ ) ، قال :

ومن حيث إن مصر استطاعت أن تأتى بمبالغ طائلة كعنه فى عهد ملك اشتهر دون غيره من الملوك بسوء التصرف والتراخى ، فمن باب أولى أن تأتى اليوم بما هو أكثر من ذلك ، وقد تعهدا الرومانيون بعناية كبرى من ناحية السهر على أحوالها وإدارة شؤونها ، لاسيما ان علاقاتها التجارية مع التروجلودتيك<sup>(١)</sup> Troglodytique . أخذت تزداد بسطة واتساعا إلى درجة كبيرة

وبما أن أغر السلع وأنفسها كانت ترد فى الواقع من اقليمى التروجلودتيك إلى مصر أولا ثم تصدر منها إلى سائر أنحاء العالم ، فكانت هذه تحصل منها رسوما مزدوجة أى رسم الوارد ورسم الصادر . وكلما كانت تلك البضائع غالية الثمن زادت بحكم الطبيعة رسوما . هذا بصرف النظر عن الفوائد التى تلازم كل احتكار ، وذلك لأن الاسكندرية كانت المستودع الوحيد لهذه البضائع ، وأنها وحدها

(١) التروجلودتيك أو سكاك الفلور يقول عنهم قداما المشتغلين بمل تحطيط البلدان انهم قوم كانوا يقطون الجنوب الشرق لمصر

التي كان في استطاعتها تأمين البلاد الاخرى . اه  
وما يؤسف له جد الأسف أن كلام استرابون  
هذا لم يقرن بالأرقام ، الأمر الذي كان يهمننا كثيرا  
الوقوف عليه . فضلا عن هذا فان إيرادات الجمارك التي  
ذكرها استرابون كانت توجد بجانبها إيرادات أخرى مثل  
الخراج والجزية وغيرهما من الإيرادات التي لاتخفى أهميتها  
ولا نعلم مع الأسف قيمتها إلى الآن

والمؤلف الوحيد الذي ذكر أرقاما عن هذا هو  
ماركاردت ( راجع نظام الامبراطورية الرومانية ج ٢ ص ٤٠٧ ) .  
وقد نقل هذه الأرقام عن م . ل فريدلاندر M. L. Fariedlander  
الذي قدر جميع الضرائب في مصر بمبلغ ١٣٤/٩١٨/٠٠٠ مارك  
( ١٩٠٥/٧٤٥/٦ ج ٢٠ )

## الفصل الرابع

### عصر البيزنطيين

من سنة ٣٩٦ م إلى ٦٤٠ م

لقد ألبأتنا الضرورة مرة أخرى إلى استقاء أخبار هذا  
العصر من مؤلفي العرب دون سواهم . غير أن ما ذكره  
لنا هؤلاء مقتضب لم يتعد عهد شخصين هما الامبراطور هرقل

وآخر يدعى المقوقس . ويظهر أن هذا الأخير كان يشغل وظائف عمومية هامة عندما فتح العرب مصر . وقد احتدم الجدل حول شخصيته بين مختلفي المؤلفين

أما بتلر Butler ( الفتح العربى لمصر ) الذى استقصى هذا الموضوع مستندا إلى رواية أسقف الأشمونين بنوع أخس ، فقد شبه فى مؤلفه المذكور ص ٥١٠ و ٥١٦ المقوقس بسيرس بطرك الاسكندرية

وأما ابن عبد الحكم فقد ذكر المقوقس فى كتابه ( فتوح مصر ) المطبوع بمطبعة بريل ببلين ، فى عدة مواضع فذكر فى ص ٣٧ :

وجه هرقل ملك الروم كما حدثنى شيخ من أهل مصر المقوقس أميرا على مصر وجعل إليه حربها وجباية خراجها فزل الاسكندرية . اهـ

وفى ص ٤٦ ذكر نص كتاب رسول الله صلعم إلى المقوقس وأوله : بسم الله الرحمن الرحيم من محمد رسول الله إلى المقوقس عظيم القبط .

وفى ص ٤٧ ذكر رد المقوقس على كتاب رسول الله صلعم وأوله : لمحمد بن عبد الله من المقوقس عظيم القبط وفى ص ٥٨ :

فلما بلغ المقوقس قدوم عمرو بن العاص إلى مصر

توجه إلى القسطنطينية فكانت بحجز على عمرو الجيوش . اه

وفي ص ٧٠ :

لما فتح عمرو بن العاص مصر صالح عن جميع  
من فيها من الرجال من القبط ممن راحق الحلم إلى ما فوق ذلك  
ليس فيهم امرأة ولا شيخ ولا صبي فأحصوا بذلك على دينارين  
دينارين ( ١٢٠ قرشا ) فبلغت عندهم ثمانية ألف ألف . اه

وفي ص ٧٢ :

قال المقوقس لعمرو : أنا أطلب إليك أن تعطيني  
ثلاث خصال . قال له عمرو : ما هن ؟ قال : لاتنقض بالقط  
وأدخلني معهم ، وألزميني مالهم ، وقد اجتمعت كلتي وكلتهم  
على ما عاهدتك عليه ، فهم متمنون لك على ما تحب . وأما  
الثانية إن سألك الروم بعد اليوم أن تصالحهم فلا تصالحهم  
الح . اه

ويستنتج مما تقدم أن هذا الرجل كان رئيسا دينيا  
وسياسيا للقطر عند ما غزاه العرب

وأما بخصوص إیرادات هذا العصر فهاك ما قاله  
المؤلفون عنها :

قال الشيخ أبو صالح الأرميني في تاريخه ص ٣٠ :

استخرج الروم عشرين ألف ألف دينار ( ١٢٠٠٠٠٠٠ ج . م )

وتقبلها جريج بن مينا المقوقس من الهرقل بما مبلغه  
ثمانية عشر ألف ألف دينار ( ١٠/٨٠٠/٠٠٠ ج . م ) . اه  
وقال ابن عبد الحكم في كتاب « قنوج مصر »  
ص ١٦١ :

وجباها ( أى مصر ) المقوقس قبله ( أى قبل عمرو )  
بسته ، عشرين ألف ألف ( ١٢/٠٠٠/٠٠٠ ج . م ) . اه  
وخلاصة ماسبق هو :

هرقل ١٨/٠٠٠/٠٠٠ دينار ١٠/٨٠٠/٠٠٠ جنيه مصرى  
المقوقس ٢٠/٠٠٠/٠٠٠ د ١٢/٠٠٠/٠٠٠ د

## الفصل الخامس

### عصر العرب

من سنة ٢٠ هـ ( ٦٤١ م ) إلى ٩٢٢ هـ ( ١٥١٦ م )

مهمزة عمر بن الخطاب

سنة ٢٣ هـ ( ٦٤٤ م )

هذا الخليفة هو ثاني الخلفاء الراشدين الأربعة  
الذين تولوا الخلافة بعد النبي صلى الله عليه وسلم . وفي  
عهد خلافته فتح عمرو بن العاص مصر في سنة ٢٠ هـ ( ٦٤١ م ) .

والظاهر أن هذا الخليفة كان يتيب الحملة على مصر ويخشى عواقبها . إلا أن عمرا ألح عليه في ذلك وهون عليه الأمر في فتحها . وقد جاء في كتاب ابن عبد الحكم ص ٥٦ في هذا الصدد ما نصه :

يألمير المؤمنين انئذنى لى أن أسير إلى مصر فانك إن فتحها كانت قوة للمسلمين وعونا لهم وهى أكثر الأرض أموالا وأعجزها عن القتال والحرب .

وما زال به حتى أذن له بهذه الحملة فسارت وسار عمرو على رأسها . غير أنه بعد رحيله ندم الخليفة وأرسل إليه رسولا يحمل الكتاب الآتى :

من عمر بن الخطاب إلى العاص بن العاص . أما بعد . فانك سرت إلى مصر ومن معك وبها جموع الروم وإنما معك نفر يسير . ولعمري لو كانوا ثكل أمك ماسرت بهم . فان لم تكن بلغت مصر فارجع وهنا رويت روايتان :

الأولى هى أن الكتاب أدرك عمرا وهو بين رفح والعريش والثانية أن الكتاب أدركه قبل أن يبلغ حدود مصر وأن عمرا داخله الريب فلم يفتح الكتاب إلا بعد أن اجتاز تلك الحدود

ومن رأينا أن الرواية الثانية لا بد أن تكون هي الصحيحة . والدليل على صحتها ما سبق من إلحاق عمرو في مباشرة هذا الفتح . ومن المحتمل أنه علم بما يحتوى عليه الكتاب قبل اعلان فتحه الذى حصل في قرية بين رفح والعريش . وبعد قراءته على المسلمين علنا قال لمن معه : أليست تعلمون أن هذه القرية من مصر ؟ قالوا بلى . قال فان أمير المؤمنين عهد إلى وأمرني إن لحقني كتابه ولم أدخل أرض مصر أن أرجع . ولم يلحقني كتابه حتى دخلنا أرض مصر فسيروا وامنوا على بركة الله

ولما تم فتح مصر اهتم عمرو كما يهتم كل فاتح بما تنتجه البلاد من الوجهة المالية ، ولكنه مع ذلك لم يجب في السنة الأولى سوى مليون دينار ( ٦٠٠/٠٠٠ ج . م )

وهذا هو ما رواه الكندي في كتاب ( فضائل مصر ص ٢٠١ ) ، وأبو صالح الأرمي في تاريخه ص ٣٠ ، والمقريزي في خططه ج ١ ص ٧٩ . مع أن المقوقس كان يجبي قبله عشرين مليون دينار ( ١٢/٠٠٠/٠٠٠ ج . م )

أما اليعقوبي فقال في كتاب ( البلدان ص ٣٣٩ ) :

بلغ خراج مصر على يد عمرو في خلافة عمر في أول سنة من جزية رؤوس الرجال أربعة عشر ألف ألف دينار ( ٨/٤٠٠/٠٠٠ ج . م ) اهـ

وهذا خطأ واضح يظهر مما ذكره اليعقوبى  
نفسه عقب ذلك فى نفس هذه الصفحة إذ قال :

ثم جباها عمرو فى السنة الثانية ، عشرة آلاف ألف  
( ٠٠٠ / ٠٠٠ / ٦ ج . م . ) ١٠ هـ

ولقد أثار نقص الجباية غضب الخليفة فتبذلت بينه وبين  
عمرو المكاتبات التى أنحى فيها باللائمة عليه . وإليك نص تلك  
المكاتبات كما دونها ابن عبد الحكم فى كتابه ص ١٥٨ وما يليها قال :  
لما استبطأ عمر بن الخطاب الخراج من قبل عمرو  
ابن العاص كما حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن  
سعد ، كتب إليه :

بسم الله الرحمن الرحيم . من عبد الله عمر أمير  
المؤمنين إلى عمرو بن العاص . سلام عليك فإني أحذرك إليك الله  
الذى لا إله إلا هو . أما بعد ، فإني فكرت فى أمرك والذى  
أنت عليه . فإذا أرضك أرض واسعة عريضة رفيعة قد أعطى الله  
أهلها عددا وجلدا وقوة فى بر وبحر . وإنها قد عالجتها الفراعة  
وعملوا فيها عملا محكما مع شدة عتوهم وكفرهم فعجبت من  
ذلك . وأعجب مما عجبت أنها لا تؤدى نصف ما كانت تؤدى من  
الخراج قبل ذلك على غير قسوط ولا جدوب . ولقد أكثرت  
فى مكاتبتك فى الذى على أرضك من الخراج ، وظننت أن  
ذلك سيأتينا على غير نزر ، ورجوت أن تفيق وترفع إلى ذلك .



فاذا أنت تأتيني بمعارض<sup>(١)</sup> تغتالها لاتوافق الذى فى نفسى . ولست قابلا منك دورى الذى كانت تؤخذ به من الخراج قبل ذلك . ولست أدرى مع ذلك ما الذى أنفرك من كتابى وقبضك . فلتن كنت مجزئا كافئا صحيحا إن البراءة لنافعة . وإن كنت مضيعا نطفا إن الأمر لعللى غير ما تحدث به نفسك . وقد تركت أن ابتلى ذلك منك فى العام الماضى رجاء أن تفيق فترفع الى ذلك . وقد علمت أنه لم يمنعك من ذلك إلا عمالك عيال السوء ، وما توالى عليه وتلف . اتخذوك كهفا وعندى باذن الله دواء فيه شفاء عما أسألك عنه . فلا تجزع أبا عبد الله أن يؤخذ منك الحق وتعطاه ، فإن النهز يخرج الدر ، والحق أبلغ ودعنى وما عنه تلجج ، فانه قد برح الخفاء ، والسلام

قال فكتب إليه عمرو بن العاص :

بسم الله الرحمن الرحيم . لعبد الله عمر أمير المؤمنين من عمرو بن العاص سلام عليك ، فانى أحمد إليك الله الذى لا إله إلا هو . أما بعد ، فقد بلغت كتاب أمير المؤمنين فى الذى استبطأتى فيه من الخراج ، والذى ذكر فيها من عمل الفراصة قبلى وإعجابه من خراجها على أيديهم ، ونقص ذلك منها منذ كان الاسلام . ولعمرى للخراج يومئذ أوفر وأكثر والأرض أعمر لأنهم كانوا على كفرهم وعتوهم أرغب فى عمارة أرضهم منا منذ كان الاسلام . وذكرت أن النهز يخرج الدر ، فخلبها

(١) للمعارض الكلام المبهم . ولعل كلمة تغتالها محرفة عن غتالها أى تأتيني بمعارض تتدعها

حلبا قطع ذلك درها . وأكثرت في كتابك وأثبت ، وعرضت  
وثربت ، وعلمت أن ذلك عن شيء تخفيه على غير خبر  
جئت لعمري بالمفطعات المقذعات . ولقد كان لك فيه من  
الصواب من القول رصين صارم بليغ صادق . ولقد عملنا  
لرسول الله صلعم ولن بعده ، فكنا بحمد الله مؤدين لأمانتنا  
حافظين لما عظم الله من حق أئمتنا . نرى غير ذلك قبيحا  
والعمل به سيئا . فيعرف ذلك لنا ويصدق فيه قلنا . معاذ الله  
من تلك الطعم . ومن شر الشيم والاجترأ على كل مأثم . فاقبض  
عملك فان الله قد نزهنى عن تلك الطعم الدنية والرغبة فيها  
بعد كتابك الذى لم تستبق فيه عرضا ولم تكرم فيه أعا .  
والله يا ابن الخطاب لأنا حين يراد ذلك منى أشد لنفسى غضبا ولها  
إنزاهما وإكراما . وما عملت من عمل أرى على فيه متعلقا ،  
ولكنى حفظت ما لم تحفظ . ولو كنت من يهود يثرب مازدت .  
يغفر الله لك ولنا . وسكت عن أشياء ، كنت بها عالما ،  
وكان اللسان بها منى ذلولا ، ولكن الله عظم من حقلك  
ما لا يحجل ، والسلام

فكتب إليه عمر بن الخطاب كما وجدت في كتاب  
أعطانيه يحيى بن عبد الله بن بكير عن عبيد الله بن أبي جعفر عن  
أبي مرزوق التجيبي عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص :  
من عمر بن الخطاب إلى عمرو بن العاص سلام عليك فاني

أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو . أما بعد ، فقد عجبت من كثرة كتبك إليك في إبطائك بالخراج ، وكتابك الى بُيُوت الطرق وقد علمت أني لست أرضى منك إلا بالحق البين ، ولم أقدمك إلى مصر أجعلها لك طعمة ولا لقومك . ولكنني وجهتك لما رجوت من توفيرك الخراج وحسن سياستك . فإذا أتاك كتابي هذا فاحمل الخراج فأنما هو في\* المسلمين ، وعندى من قد تعلم قوم محصورون ، والسلام

فكتب إليه عمرو بن العاص :

بسم الله الرحمن الرحيم . لعمر بن الخطاب من عمرو ابن العاص . سلام عليك فاني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو . أما بعد ، فقد أتاني كتاب أمير المؤمنين يستبطني في الخراج ويزعم أني أعند عن الحق ، وأنكب عن الطريق . واني والله ما أُرغب عن صالح ما تعلم ، ولكن أهل الأرض استظروني إلى أن تدرك غلتهم ، فنظرت للمسلمين فكانت الرقب بهم خيرا من أن يخرق بهم فيصيروا إلى بيع ما لا غنى بهم عنه ، والسلام

وجاء في كتاب ابن عبد الحكم أيضا ص ١٦١ :

حدثنا هشام بن اسحق العامري قال كتب عمر ابن الخطاب الى عمرو بن العاص أن يسأل المقوقس عن مصر من أين تأتي عارتها وخرابها . فسأله عمرو فقال له المقوقس تأتي عارتها وخرابها من وجوه خمسة : أن يستخرج

خراجها في إبان واحد عند فراغ أهلها من زروعهم .  
ويرفع خراجها في إبان واحد عند فراغ أهلها من عصر  
كرومهم . وتحفر في كل ستة خلجها . وتسد ترعها وجسورها .  
ولا يقبل عمل أهلها — يريد البغي — فإذا فعل هذا فيها عمرت  
وان عمل فيها بخلافه خربت

قال وفي كتاب ابن بكير الذي أعطاني عن ابن يزيد  
ابن أسلم عن أبيه قال :

لما استبطأ عمر بن الخطاب عمرو بن العاص  
في الخراج كتب إليه أن ابعث إلى رجلا من أهل مصر .  
فبعث إليه رجلا قديما من القبط . فاستخبره عمر عن مصر  
وخراجها قبل الاسلام فقال : يا أمير المؤمنين كان لا يؤخذ  
منها شيء إلا بعد عارتها . وعاملك لا ينظر إلى العارة وإنما  
يأخذ ماظهر له كأنه لا يريد لها إلا لعام واحد . فعرف  
عمر ما قال وقبل من عمرو ما كان يعتذر به . اهـ

فيعلم من ذلك كله أن المورد الأساسي للإيرادات  
التي كان يجيها عمرو بن العاص ومن جاء بعده من  
الحكام ، كان بلا جدال الجزية التي كانت مفروضة قبل  
الفتح الاسلامي بمدة طويلة — أي في عصر الرومان  
والبيزنطيين — وكان هؤلاء يفرضونها على الأهالي  
بلا شفقة ولا رحمة مع زيادتها عن الجزية التي فرضها العرب .

إذ كانوا يجبرونها من جميع الناس بلا فارق بين الصغير والكبير والذكر والانثى

ولم تكن عندهم قيمة الجزية محدودة معينة بل كانت تزيد وتنقص تبعاً لفيضانات النيل . وهاك مذكره ماركاردت في هذا الصدد ( ص ٢٥٠ المذكرة الأولى ) عن العهد الروماني :  
إن قيمة الضرائب الشخصية لم تكن بنسبة واحدة في كل الأعوام بل كانت تتحدد سنوياً بحسب ارتفاع النيل الذى يعتبر ميزاناً لإيرادات مصر . اهـ

وأما عن عهد البيزنطيين فقد ذكرت الآنسة رويارد M<sup>lle</sup> Rouillard عنه ( إدارة مصر المدنية في عصر البيزنطيين ص ٧٠ ) مانصه :

إذا اطرحنا الضريبة العقارية جانباً ، فل نعث بين الضرائب الشخصية المقررة في مصر في عهد الامبراطورية الرومانية الشرقية على ضريبة الأنفس ( الجزية ) وضريبة أبواب الحرف والصنائع أو لا ؟

والجواب على ذلك ان ضريبة الجزية في هذا العهد أدت إلى مجادلات نظرية فيما يترتب على وضعها . وقد أثارَت فوق ذلك مناقشات خاصة بأحوال مصر . اهـ

ويرى اتوسيك Otto Seeck أن الجزية لم تقرر في مصر في القرن الرابع . ومن المحتمل أنه استعُض عنها

### بضريبة شخصية أخرى

ويوافقى. ولكن U. Wilcken على هذا الرأي. وهو يرى أنه استعير عن الضريبة القديمة <sup>(١)</sup> λασγραφία بضريبة شخصية على الرؤوس، وهذه هي نفس الضريبة التى تحقق وجودها فى عصر العرب تحت اسم δαγγραφον (الجزية). ومع ذلك فقد وجد فى عهد البيزنطيين بعض نصوص ذكرت فيها ضريبة تسمى διαγραφη أو δαγγραφον. فإذا وافقنا ه. ي. بل H. I. Bell على وجود روابط متينة بين النظام المالى فى عهده البيزنطيين والعرب لدرجة أن هناك مماثلة تامة بين ضرائب كلتا الدولتين، يذهب المرء إلى أن يحكم بطريق الاستنتاج بأن الضريبة المسماة <sup>(٢)</sup> διαγραφη التى كانت فى القرن الرابع هى ضريبة شخصية يعادلها فى مصر ضريبة الأنفس أو الجزية فى العهد البيزنطى الأخير

غير أنه تأتى فيما بعد أن زاد عدد الذين اعتنقوا الاسلام سواء أكان ذلك جرا لمنفعة أم اعتقادا بصحة الدين الاسلامى. فنشأ من ذلك أن هوت الجزية الى مبلغ ١٣٠/٠٠٠ دينار فقط أى ٧٨/٠٠٠ ج. م بعد أن كان عمرو يجبي من هذا الباب فى صدر الفتح الاسلامى من ستة ملايين من الأنفس ١٢/٠٠٠, ٠٠٠ دينار (٧٠٠/٢٠٠ ج. م) كما ذكر ذلك القاضى الفاضل فى متجددات الحوادث

(١) كلمة يونانية يراد منها الضريبة التى توضع على القرية جلة ويقسمها سكانها على أنفسهم

(٢) هذه الكلمة كالكلمتين اللتين قبلها يونانية ويؤداهما الجزية

عن سنة ٥٨٧ هـ - ١١٩١ م (أنظر خطط المقرئى ج ١ ص ١٠٧)  
وهذه الحالة أزعجت حكام الأقاليم حتى أن بعضهم  
استمر في تحصيل هذه الجزية دون أن يستثنى أولئك الذين  
اعتنقوا الاسلام. حديثا . ولما كان ذلك مخالفا للشرع الاسلامى  
لم يوافق عليه الخلفاء . وهاك مقاله ابن عبد الحكم فى كتاب  
( قترج مصر ) ص ١٥١ وما يليها عن الجزية :

كان عمرو يبعث الى عمر بن الخطاب بالجزية بعد  
حبس ما كان يحتاج اليه . وكانت فريضة مصر كما حدثنا  
عثمان بن صالح عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبى حبيب  
لحفر خلجها وإقامة جسورها وبناء قاطرها وقطع جزائرها  
مائة ألف وعشرين ألفا معهم الطور والمساحى والأداة يمتقبون  
ذلك لا يدعون ذلك شتاء ولا صيفا . ثم كتب عمر بن الخطاب  
كما حدثنا عبد الملك بن مسلمة عن القاسم بن عبد الله عن  
عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن يختم فى رقاب أهل  
الزعة بالرصاص ويظهروا مناطقهم ويجزوا نواصهم ويركبوا على  
الأكف عرضا ولا يضربوا الجزية الا على من جرت عليه  
المواسى ولا يضربوا على النساء ولا على الولدان ولا يدعوهم  
يتشبهون بالمسلمين فى لبوسهم حدثنا شعيب بن الليث  
حدثنا أبى عن محمد بن عبد الرحمن بن عتج أن نافعا حدثهم  
وحدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن وهب حدثنى عبد الله  
ابن عمر وعمر بن محمد أن نافعا حدثهم عن أسلم مولى عمر

أنه حدثه أن عمر كتب الى أمراء الأجناد ألا يضربوا الجزية إلا على من جرت عليه المواسى . وجزيتهم أربعون درهما على أهل الورق منهم وأربعة دنانير على أهل الذهب وعليهم من أرزاق المسلمين من الخنطة والزيت مديان من خنطة وثلاثة أقطاس من زيت فى كل شهر لكل انسان كان من أهل الشام والجزيرة وودك وعسل لا أدرى كم هو . ومن كان من أهل مصر فاردب كل شهر لكل انسان لا أدرى كم من الودك والعسل وعليهم من البز والكسوة التي يكسوها أمير المؤمنين الناس ويضيّقون من نزل بهم من أهل الاسلام ثلاث ليال . وعلى أهل العراق خمسة عشر صاعا لكل انسان لا أدرى كم لهم من الودك . وكان لا يضرب الجزية على النساء والصبيان وكان يختم فى أعناق رجال أهل الجزية . قال وكانت ويلة عمر بن الخطاب كما حدثنا عبد الملك عن الليث بن سعد فى ولاية عمرو بن العاص ستة أمداد . حدثنا أسد بن موسى قال حدثنا سفيان بن عيينة عن أبي اسحق عن حارثة ابن مضرب أن عمر قال : جعلت على أهل السواد ضيافة يوم ليلة فمن حبسه مطر فلينفق من ماله

قال وكان عمرو بن العاص لما استوسق له الامر أقر قبطها على جباية الروم وكانت جبايتهم بالتعديل اذا عمرت القرية وكثر أهلها زيد عليهم وان قل أهلها وخربت نقصوا فيجتمع عرفاء كل قرية وماروتها ورؤساء أهلها فيتناظرون



في العجالة والحرب حتى اذا أقروا من القسم بالزيادة انصرفوا بتلك  
القسمة الى الكور ثم اجتمعوا هم ورؤساء القرى فوزعوا  
ذلك على احتيال القرى وسعة المزارع. ثم ترجع كل قرية  
بقسمهم فيجمعون قسمهم وخراج كل قرية وما فيها من  
الأرض العائرة فينذرون فيخرجون من الأرض فدادير  
لكنائسهم وحماماتهم ومعدياتهم من جملة الأرض. ثم يخرج منها  
عدد الضيافة للسليين ونزول السطان. فاذا فرغوا نظروا  
الى ما في كل قرية من الصنائع والأجراء فقسما عليهم بقدر احتياهم.  
فان كانت فيها جالية قسما عليها بقدر احتياها. وقل  
ما كانت تكون الا الرجل المتأب أو المتزوج. ثم ينظرون  
مابقى من الخراج فيقسمونه بينهم على عدد الأرض. ثم يقسمون  
ذلك بين من يريد الزرع منهم على قدر طاقتهم. فان عجز أحد  
وشكا ضعفا عن زرع أرضه وزعوا ما عجز عنه على الاحتمال.  
وان كان منهم من يريد الزيادة أعطى ما عجز عنه أهل الضعف.  
فان تشاحوا قسما ذلك على غدهم. وكانت قسمتهم على قراريط  
الدينار أربعة وعشرين قيراطا يقسمون الأرض على ذلك.  
وكذلك روى عن النبي صلعم انكم ستفتحون أرضا  
يذكر فيها القيراط فاستوصوا بأهلها خيرا. وجعل عليهم لكل  
فدان نصف اردب قح وويتين من شعير الا القرط فلم  
يكن عليه ضريبة والوية يومئذ ستة أمداد

وكان عمر بن الخطاب كما حدثنا عبد الملك بن مسلمة

عن ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب يأخذ من  
صاحبه من المعاهدين ما سبي على نفسه لا يضع من ذلك  
شيئا ولا يزيد عليه . ومن نزل منهم على الجزية ولم يسم شيئا  
يؤديه نظر عمر في أمره . فاذا احتاجوا خفف عنهم وان استغنوا  
زاد عليهم بقدر استغنائهم . قال وروى حيوة بن شريح حدثني  
الحسن بن ثوبان ان هشام بن ابي رقية اللخمي حدثه ان  
صاحب اخنا قدم على عمرو بن العاص فقال له : أخبرنا ما على  
أحدنا من الجزية فيصبر لها ؟ فقال عمرو وهو يشير  
إلى ركن كنيسة : لو أعطيتني من الأرض إلى السقف ما أخبرتك  
ما عليك . إنما أنتم خواتم لنا إن كثر علينا كثرنا عليكم  
وإن خفف عنا خففنا عنكم . ومن ذهب إلى هذا الحديث  
ذهب إلى أن مصر فتحت عنوة

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن لهيعة  
عن يزيد بن أبي حبيب قال : قال عمر بن عبد العزيز  
أيما ذى أسلم فإن إسلامه يحرز له نفسه وماله وما كان من  
أرض فانها من في الله على المسلمين . حدثنا عبد الملك  
ابن مسلمة حدثنا الليث بن سعد أن عمر بن عبد العزيز  
قال : أيما قوم صالحوا على جزية يعطونها فن أسلم  
منهم كان أرضه وداره لبقيتهم . قال الليث وكتب إلى  
يحيى بن سعيد أن ما باع القبط في جزيتهم وما يؤخذون به  
من الحق الذي عليهم من عبد أو وليدة أو بعير أو بقرة

أو دابة فإن ذلك جائز عليهم جائز لمن ابتاعه منهم غير مردود اليهم إن أيسروا . وما أكرؤا من أرضهم لجائز كراؤه إلا أن يكون يضر بالجزية التي عليهم فلعل الأرض أن ترد عليهم إن أضرت بحزبتهم وإن كان فضلا بعد الجزية فانا نرى كراهها جائزا لمن تكرأهاها منهم . قال يحيى ونحن نقول الجزية جزيتان الجزية على رؤوس الرجال وجزية جملة تكون على أهل القرية يؤخذ بها أهل القرية . فمن هلك من أهل القرية التي عليهم جزية مساة على القرية ليست على رؤوس الرجال فانا نرى ان من هلك من أهل القرية ممن لا ولد له ولا وارث أن أرضه ترجع إلى قريبه في جملة ماعليهم من الجزية . ومن هلك ممن جزيته على رؤوس الرجال ولم يدع وارثا فان أرضه للمسلمين . قال الليث وقال عمر بن عبد العزيز الجزية على الرؤوس وليست على الأرضين ( يريد أهل الذمة )

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا بن لبعثة عن عبد الملك بن جنادة أن عمر بن عبد العزيز كتب الى حيان بن سريج أن يجعل جزية موتى القبط على أحيائهم . قال وحديث عبد الملك هذا يدل على أن عمر بن عبد العزيز كان يرى أن أرض مصر فتحت عنوة وأن الجزية إنما هي على القرى . فمن مات من أهل القرى

كانت تلك الجزية ثابتة عليهم . وأن موت من مات منهم لا يضيع عنهم من الجزية شيئا . قال ويحتمل أن تكون مصر فتحت بصلح فذلك الصلح ثابت على من بقى منهم . وأن موت من مات منهم لا يضيع عنهم مما صالحوا عليه شيئا والله أعلم

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن وهب عن محمد بن عمرو عن ابن جريج أن رجلا أسلم على عهد عمر بن الخطاب فقال ضعوا الجزية عن أرضي فقال عمر لا . إن أرضك فتحت عنوة . قال عبد الملك وقال مالك ابن أنس : ما باع أهل الصلح من أرضهم فهو جائز لهم . وما فتح عنوة فإن ذلك لا يشتري منهم أحد ولا يجوز لهم بيع شيء مما تحت أيديهم من الأرض لأن أهل الصلح من أسلم منهم كانت أحق بأرضه وماله . وأما أهل العنوة الذين أخذوا عنوة فمن أسلم منهم أحرز لإسلامه نفسه وأرضه للمسلمين لأن أهل العنوة غلبوا على بلادهم وصارت فينا للمسلمين ولأن أهل الصلح إنما هم قوم امتنعوا ومنعوا بلادهم حتى صالحوا عليها وليس عليهم إلا ما صالحوا عليه . ولا أرى أن يزداد عليهم ولا يؤخذ منهم إلا ما فرض عمر بن الخطاب لأن عمر خطب الناس فقال قد فرضت لكم الفرائض وسنت لكم السنن وتركتم على الواغحة . قال وأما جزية الأرض فلا علم لي ولا أدري كيف صنع فيها

عمر غير أن قد أقر الأرض فلم يقسمها بين الناس الذين  
افتتحوها . فلو نزل هذا بأحد كنت أرى أن يسأل أهل  
البلاد أهل المعرفة منهم والامانة كيف كان الامر في ذلك .  
فان وجد من ذلك علما يشفي والا اجتهد في ذلك هو ومن  
حضره من المسلمين

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا الليث بن سعد  
أن عمر بن عبد العزيز وضع الجزية عن أسلم من أهل  
الذمة من أهل مصر وألحق في الديوان صلح من أسلم منهم  
في عشائر من أسلموا على يديه . قال وقال غير عبد الملك وكانت  
تؤخذ قبل ذلك عن أسلم وأول من أخذ الجزية عن أسلم من  
أهل الذمة كما حدثنا عبد الملك بن مسلمة عن ابن لهيعة عن  
رزين بن عبد الله المرادي ، الحجلاج بن يوسف . ثم كتب  
عبد الملك بن مروان الى عبد العزيز بن مروان أن يضع  
الجزية على من أسلم من أهل الذمة فكلّمه ابن حجرية  
في ذلك فقال أعينك بالله أيها الأمير ان تكون أول من  
سن ذلك بمصر فواته إن أهل الذمة ليتحملون جزية من تهرب  
منهم . فكيف تضعها على من أسلم منهم فتركهم عند ذلك

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن لهيعة عن  
يزيد بن أبي حبيب أن عمر بن عبد العزيز كتب الى حبان  
ابن سريج أن تضع الجزية عن أسلم من أهل الذمة فان الله

تبارك وتعالى قال : ( فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة  
نفقوا سيلهم إن الله غفور رحيم ) . وقال : ( قاتلوا الذين لا يؤمنون  
بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا  
يدينون دين الحق من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية  
عن يد وهم صاغرون ) . وحدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا  
الليث بن سعد قال : كان لعبد الله بن سعد موالى نضارى  
فأعتقهم فكان عليهم الخراج . قال الليث : أدركنا بعضهم  
ولهم ليؤدون الخراج

حدثنا عثمان بن صالح و عبد الله بن صالح  
قالا حدثنا الليث بن سعد قال : لما ولي ابن رفاعه  
مصر خرج ليحصى عدة أهلها وينظر في تعديل الخراج  
عليهم . فأقام في ذلك ستة أشهر بالصعيد حتى بلغ أسوان  
ومعه جماعة من الأعيان والكتاب يكفونه ذلك  
بجد وتشمير . وثلاثة أشهر بأسفل الأرض فأحصوا من القرى  
أكثر من عشرة آلاف قرية . فلم يحصى فيها في أصغر قرية  
منها أقل من خمسمائة ججمة من الرجال الذين يفرض  
عليهم الجزية . اهـ

وعلى ذلك تنقسم الجزية الى نوعين :

(١) جزية على رؤوس الرجال

(٢) جزية جملة تكون على أهل القرية

والنوع الأول من هذه الجزية هو الذى جرى به العمل فى مصر لانطباقه على معاهدة الصلح التى أبرمت بين عمرو والمقوقس وتم الاتفاق فيها على أن يفرض على كل رأس من تجب عليهم هذه الجزية ديناران ( ١٧٠ قرشاً ) . وعدد الذين فرضت عليهم الجزية هو ستة ملايين ولعكسهم فى الواقع كانوا أكثر من هذا العدد أى ثمانية ملايين كما ذكر فى الفصل السابق وفى الاحصاء الآنف الذكر الذى عمله ابن رفاعه وذكر فيه أنه وجد أكثر من عشرة آلاف قرية لا يحتوى أصغرها على أقل من خمسمائة جمجمة من الذين تفرض عليهم الجزية المذكورة

والمؤلفون إلا قليلا منهم قد اتفقت كلمتهم على الستة الملايين . ويؤيد هذا تعيينهم الجزية باثنى عشر ألف ألف دينار أى ٧٠٠٠/٢٠٠/٠٠٠ ج . م

وهذه هى المبالغ التى دونوها بهذا الصدد :

قال ابن عبد الحكم فى كتاب ( فتوح مصر ص ١٦١ ) :

حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد أن عمرا جابها اثنى عشر ألف ألف ( ٧٠٠/٢٠٠/٠٠٠ ج . م ) . اهـ

وقال يعقوبى فى كتاب ( البلدان ص ٣٣٩ ) :

جباها عمرو فى الستة الثانية عشرة آلاف ألف

( ٦٠٠٠/٠٠٠/٠٠٠ ج . م ) . اهـ

وقال البلاذري في كتاب ( فتوح البلدان ص ٢١٦ ) :

حدثني أبو أيوب الرقي عن عبد الغفار عن ابن لهيعة عن  
يزيد بن أبي حبيب قال جبي عمرو خراج مصر وجزيها ألفي ألف  
( ٢٠٠٠ / ٢٠٠ / ١ ج ٠ م ) . اهـ

وقال الكندي في كتاب ( فضائل مصر ص ٢٠١ ) :

فلما كان في العام المقبل ( الثاني ) جباها ( أي عمرو )  
اثني عشر ألف دينار ( ٢٠٠٠ / ٢٠٠ / ٧ ج ٠ م ) . اهـ  
وقال المسجي كما جاء في كتاب ( بدائع الزهور )  
لابن اياس ج ١ ص ٢٥ :

جباها عمرو بن العاص فبلغ خراجها اثني عشر  
ألف دينار ( ٢٠٠٠ / ٢٠٠ / ٧ ج ٠ م ) . اهـ

وقال أبو صالح الارمني في تاريخه ( الكنائس ص ٢٩ ) :  
كان المحمول من جهنم ( أي قبط مصر ) اثني عشر  
ألف دينار ( ٢٠٠٠ / ٢٠٠ / ٧ ج ٠ م ) غارجا عن جزية  
اليهود بمصر وأعمالها . اهـ

وقال ابن وصيف شاه كما جاء في كتاب ( نشق الأزهار )  
لابن اياس ص ٣٦ :

جبي خراج مصر في الاسلام عمرو بن العاص لما فتحها مكانة  
( أي عنوة ) اثني عشر ألف دينار ( ٢٠٠٠ / ٢٠٠ / ٧ ج ٠ م ) . اهـ



وقال المترى فى خطه ج ١ ص ٧٩ :

قال الليث بن سعد رضى الله عنه جباها عمرو بن العاص  
رضى الله عنه اثنى عشر ألف دينار ( ٧/٢٠٠/٠٠٠ ج. م. ) ١٠هـ  
وقال أبو الحسن فى كتابه ( التجوم الزاهرة ج ١ ص ٤٩ ) :  
وجباها عمرو بن العاص فى الاسلام اثنى عشر ألف دينار  
( ٧/٢٠٠/٠٠٠ ج. م. ) ١٠هـ

فيتضح مما سبق ذكره أن مبلغ الاثنى عشر مليون دينار  
( ٧/٢٠٠/٠٠٠ ج. م. ) هو بلا ريب المبلغ الذى ينبغى تقديره  
للجزية التى جباها عمرو فى السنة الثانية من حكمه  
أما الخراج فقد اختلف المؤرخون فى تقديره فى عهد  
هذا الخليفة كما هو مبين فى القسم الخاص بذلك . وقد  
ذكرنا عنه هناك بطريق الاستنتاج ثلاثة مبالغ هى :

( ١ ) بناء على رواية ابن عبد الحكم  
٨١٦/٦٦٦ ج. م.

( ٢ ) بناء على رواية يعقوبى ٤٢٠/٠٠٠ ج. م.

( ٣ ) بناء على رواية البلاذرى ٣٠٠/٣٠٠ ج. م.

وبإضافة كل من هذه المبالغ إلى الجزية  
وهى ( ٧/٢٠٠/٠٠٠ ج. م. ) يكون الحاصل :

على التقدير الاول ٨/٠١٦/٦٦٦ ج. م.

وعلى التقدير الثانى ٧/٦٢٠/٠٠٠ ج. م

و » » الثالث ١٠/٥٠٠/٠٠٠ ج. م

وعلى هذا تكون إيرادات مصر فى عهد هذا  
الخليفة أحد هذه المبالغ

مؤرخة عثمان به غفاه

سنة ٣٥ هـ ( ٦٦٥ م )

هذا الخليفة هو ثالث الخلفاء الراشدين الذين تولوا  
الخلافة بعد النبي صلعم . وقد أبقي عمرا على رأس حكومة  
مصر ستين إلا أنه لا يوجد لدينا أى مستند نركن إليه فى تقديم  
بيان عن نتيجة إدارته المالية فى أثناء هذه المدة

وبعد ذلك استبدل عبد الله بن سعد بن  
أبى سرح أخاه فى الرضاة بعمرو . فشر بالطبع كما يفعل  
كل حاكم جديد عن ساعد الجد وجي الجزية أكثر من  
جباية عمرو لها .

ولقد أثار ذلك بين عمرو والخليفة جدلا رواه لنا  
ابن عبد الحكم فى كتاب ( فتوح مصر ص ١٦١ ) هذا نصه :  
قال : قال الليث : وجباها عبد الله بن سعد حين استعمله  
عليها عثمان أربعة عشر ألف ألف ( ٨/٤٠٠/٠٠٠ ج. م )

فقال عثمان لعمره : يا أبا عبد الله درت اللقحة بأكثر من  
درها الأول قال عمرو : أضرتهم بولدها . وقال غير الليث :  
فقال له عمرو : ذلك إن لم يمت الفصيل . اهـ

وإليك مبالغ الجزية في عهد هذا الخليفة التي  
ذكرها مختلفو المؤرخين :

دينار جنية مصرى  
ابن عبد الحكم ( فتوح مصر ص ١٦١ ) ١٤/٠٠٠/٠٠٠ ٨/٤٠٠/٠٠٠  
اليعقوبى . ( البلدان ص ٣٣٩ ) ١٢/٠٠٠/٠٠٠ ٧/٢٠٠/٠٠٠  
البلاذرى ... ( فتوح البلدان ص ٢١٦ ) ٤/٠٠٠/٠٠٠ ٢/٤٠٠/٠٠٠  
الكندى ... ( فضائل مصر ص ٢٠١ ) ١٤/٠٠٠/٠٠٠ ٨/٤٠٠/٠٠٠  
أبو صالح الأرمنى ( الكنائس ص ٢٨ ) ٤/٠٠٠/٠٠٠ ٢/٤٠٠/٠٠٠  
ابن وصيف شاه ( نشق الأزهار ص ٣٦ ) ١٤/٠٠٠/٠٠٠ ٨/٤٠٠/٠٠٠  
ابن إياس ( بدائع الزهور ج ١ ص ٢٦ ) ١٤/٠٠٠/٠٠٠ ٨/٤٠٠/٠٠٠  
وقال الكندى كما جاء في كتاب ( بدائع الزهور  
لابن إياس ج ١ ص ٢٦ ) :

كان عبد الله بن أبي سرح أبا الإمام عثمان بن عفان من  
الرضاع . فلما تولى على مصر رحل عنها عمرو بن العاص وأتى  
المدينة الشريفة . فلما استقر ابن أبي السرح بمصر جى خراجها  
في تلك السنة أربعة عشر ألف ألف دينار ( ٨/٤٠٠/٠٠٠ ج . م )

فلما وصل خراج مصر إلى الامام عثمان بن عفان  
نظر إلى عمرو بن العاص وقال : لقد درت إلفحة بعدك  
يا عمرو . فقال له : نعم ولكن أجاعت أولادها . وإن هذه  
الزيادة التي أخذها عبد الله بن أبي السرح إنما هي على  
الجمام . فانه أخذ عن كل رأس ديناراً خارجاً عن الخراج  
( أى ثلاثة دنانير — ١٨٠ قرشاً — ) . فحصل لأهل مصر بسبب  
ذلك الضرر الشامل . اهـ

فاذا اتخذنا في هذه الحالة الأشخاص البالغ عددهم  
سنة ملايين نسمة أساساً — وهم الذين كانت يجبي منهم عمرو  
الجزية — كان ينبغي أن تبلغ الجبابة ثمانية عشر مليون دينار  
( ١٠٠٠/٨٠٠/٠٠٠ ج . م ) . فهذا النقص يجب أن يكون  
منشؤه معافاة الأشخاص الذين اعتنقوا الاسلام حديثاً

وظاهر مما تقدم أن هؤلاء المؤلفين اختلفوا في تعيين  
المبلغ الذي جباه هذا الوالى من القطر . ومع أن أكثرهم  
ذكر أنه أربعة عشر مليون دينار ( ٨٠٠/٤٠٠/٠٠٠ ج . م )  
فقدينا برهان آخر على أن المبلغ الذى جباه عبد الله بن أبي سرح  
كان أكثر مما جباه سلفه ، وأنه ينبغي أن يكون أربعة عشر  
مليون دينار ( ٨٠٠/٤٠٠/٠٠٠ ج . م ) . وهذا البرهان  
هو ما دار من الحوار بين عثمان وعمرو وأتينا على ذكره  
آنفاً

ولم نعث على مبالغ أخرى جبيت في ذلك  
العهد . وعلى هذا فنحن مضطرون أن نعتبره المبلغ المذكور  
لإيرادات مصر في عهد هذا الخليفة

فهلوف معاوية به أبي سفيان

سنة ٦٠ هـ ( ٦٨٠ م )

هذا الخليفة هو أول خلفاء بني أمية في دمشق .  
ولما ارتقى عرش الخلافة سنة ٤١ هـ ( ٦٦١ م ) كان عمرو  
عاملا على مصر ثاني مرة . فبقي فيها إلى أن توفي في سنة  
٤٣ هـ ( ٦٦٣ م ) . وتعاقب عليها بعده ثلاثة ولاة في عهد  
هذا الخليفة هم : عتبة بن أبي سفيان وعقبة بن عامر  
ومسلمة بن مخلد

ولم نجد من بين المؤرخين من ذكر قيمة الإيرادات في عهد  
هذا الخليفة إلا اثنين هما :

(١) ياقوت في ( معجم البلدان ج ٥ ) عند الكلام  
على مصر قال :

لما وليا ( أى عمرو ) في أيام معاوية جباها تسعة آلاف  
ألف دينار ( ٥٠٠/٤٠٠/٥٠٠ ج . م ) . اهـ

(٢) اليعقوبي في كتاب ( البلدان ص ٣٣٩ ) قال :

ثم أسلم رجالها فبلغ خراج الأرض في أيام معاوية  
مع جزية رؤوس الرجال خمسة آلاف ألف دينار  
( ٣٠٠٠/٠٠٠/٠٠٠ ج . م ) . اهـ

هو: رُفَظُ سُلَيمَانِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ

سنة ٩٩ هـ ( ٧١٧ م )

هذا الخليفة هو سابع خلفاء بني أمية بدمشق .  
وكان عامله في مصر عبد الملك بن رفاعة . وقد زادت في عهده  
الايادات . و يرجع سبب هذه الزيادة إلى عامل الخراج أسامة  
ابن زيد . وهو رجل جشع غليظ القلب ، ولذا كرهه الناس  
كرها شديدا . وهذا العامل هو الذي أقام في عهد هذا  
الخليفة بناء مقياس النيل الذي بالروضة الآن

أما الايراد فقد تكلم عنه مؤلفان .

(١) ابن وصيف شاه كما جاء في كتاب ( نشق الأزهار )  
لابن اياس ص ٣٧ قال :

جباها أسامة بن زيد عامل مصر في خلافة سليمان بن  
عبد الملك بن مروان الأموي ، اثني عشر ألف ألف دينار

( ٧٠٠/٢٠٠/٠٠٠ ج . م ) . اهـ

(٢) المقرئ في خطه ج ١ ص ٩٩ قال :

يقال إن أسامة بن زيد جباها في خلافة سليمان  
ابن عبد الملك مبلغ اثنى عشر ألف ألف دينار  
( ٧/٢٠٠/٠٠٠ ج . م . ٠ ) اهـ

وإن يكون مبلغ ١٢/٠٠٠/٠٠٠ دينار  
( ٧/٢٠٠/٠٠٠ ج . م ) هو إيراد مصر في عهد هذا الخليفة

مهرفه هرون الرشيد

سنة ١٩٣ هـ ( ٨٠٩ م )

هذا الخليفة هو خامس الخلفاء العباسيين بغداد.

وفي عصره هبطت إيرادات مصر مرة أخرى

قال يعقوب في كتاب ( البلدان ص ٣٣٩ ) :

ثم أسلم رجالها فبلغ خراج الأرض مع جزية رؤوس  
الرجال في أيام هرون الرشيد أربعة آلاف ألف دينار  
( ٢/٤٠٠/٠٠٠ ج . م . ٠ ) اهـ

وهذا المبلغ يكون إيراد مصر في عهد هذا الخليفة  
من الجزية والخراج معا

مكورة احمد به طولونه

سنة ٢٧٠ هـ ( ٨٨٤ م )

عين أحمد بن طولون في أول الأمر حاكما على مصر  
من قبل الخليفة العباسي ببغداد . إلا أنه لما وجد الفرصة  
لم يتأخر عن انتهازها فانفصل عن الخلافة . ولما أصبح  
مستقلا امتنع عن إرسال المبالغ التي كان يرسلها العمال إلى  
بغداد

ويظهر أنه تولى حكم مصر وهي في حالة فقر مدقع .  
إلا أن إدارته الرشيدة وأعماله السديدة أعادت إليها  
اليسار والرخاء

قال أبو صالح الأرميني في تاريخه ( الكنائس ) ص ٣٠ :

بلغ خراج مصر في أيام بني العباس على يد أحمد بن  
طولون خمسة آلاف ألف دينار ( ٥٠٠ / ٠٠٠ / ٣ ج . م ) . هـ .

مكورة خمارويه

سنة ٢٨٢ هـ ( ٨٩٥ م )

إن هذا الأمير هو ابن أحمد بن طولون السابق الذكر  
قال الكندي في كتاب ( فضائل مصر ص ٢٠٢ ) :



بالغ بنو طولون في عمارة مصر فجاءها أبو الجيش  
( وهذه كنية خمارويه ) . أربعة آلاف ألف دينار  
( ٢/٤٠٠/٠٠٠ ج . م . ) . اهـ

وقال ابن وصيف شاه كما جاء في كتاب ( نشق الأزهار )  
لابن إياس ص ٣٧ :

وجاءها ابنه خمارويه ألف ألف دينار  
( ٦٠٠/٠٠٠ ج . م . ) . اهـ

ولو اعتبرنا هذا المبلغ لكان نقص الإيراد في هذه  
المدة القصيرة كبيرا جدا . فمن رأينا أنه لا يدل على جملة  
الإيرادات بل على ما تبقى منها بعد المصروفات . ويؤيدنا في هذا  
الرأى ما ذكره الكندي آنفا وقول المقرئى هذا :

قال المقرئى في خططه ج ١ ص ٩٩ :

وجاءها ابنه الأمير أبو الجيش خمارويه بن أحمد  
أربعة آلاف ألف دينار ( ٢/٤٠٠/٠٠٠ ج . م . ) مع رغاء  
الأسعار أيامئذ . فانه ربما يسع في الأيام الطولونية القمح كل  
عشرة أراذب بدينار ( ٦٠ قرشا ) . اهـ

وبناء على ما تقدم يجب تقدير إيراد هذا العصر  
بأربعة ملايين دينار ( ٢/٤٠٠/٠٠٠ ج . م . )

مكلمة الأمير محمد بن طنج

سنة ٣٣٤ هـ ( ٩٤٦ م )

هذا الأمير هو رأس الأسرة الأخشيديّة

قال ابن وصيف شاه كما جاء في كتاب ( نشق الأزهار )

لابن اياس ص ٣٧ :

بلغ خراج مصر في أيام الأمير محمد بن طنج الأخشيدي

ألف ألف دينار ( ٦٠٠/٠٠٠ ج . م ) . اهـ

وهذا المبلغ يجب اعتباره كما اعتبرناه في

حكم غارويه زيادة الإيرادات على المصروفات .

ويؤيد هذا — كما سيظهر ذلك في القسم الخاص بالخراج —

ما ذكره المقرئ في خطه ج ١ ص ٩٩ عن الخراج وحده

دون سائر وجوه الإيرادات الأخرى في عهد هذا الحاكم

حيث قال :

بلغ خراج مصر في أيام الأمير أبي بكر محمد بن طنج

الأخشيدي ألفي ألف دينار ( ٢٠٠/٠٠٠ ج . م ) سوى

ضياحه التي كانت ملكا له . اهـ

### حكومت كافر الاخشيدى

سنة ٣٥٧ هـ (٩٦٨ م)

هذا الأمير هو راج أمراء الأسرة الاخشيدية

قال أبو صالح الأرمي في تاريخه (الكنائس) ص ٣٠ وما يليها :

اشتمل ارتفاع مصر وما معها وجميع نفقاتها  
لسنة في ملكة كافر الأستاذ الاخشيدى بتقدير فكان  
ثلاثة آلاف ألف ومائتي ألف وبنيف سبعين ألف دينار  
( ١٠٠٠ / ٩٦٢ ج . م ) . وكان الزائد في النفقات غن الارتفاع  
مائتي ألف دينار ( ١٢٠ / ١٠٠٠ ج . م ) . اهـ

وقال المقرئى في خطه ج ١ ص ٩٩ :

بلغت الرواتب في أيام كافر الاخشيدى خمسة ألف دينار  
( ٣٠٠ / ١٠٠٠ ج . م ) في السنة لأرباب النعم والمستورين  
وأجناس الناس ليس فيهم أحد من الجيش ولا من الجاشية  
ولا من المتصرفين في الأعمال . فحسن له على بن صالح  
الروذبادى الكاتب أن يوفر من مال الرواتب شيئا يقتصه  
من أرزاق الناس . فساعة جلس يعمل حكمة جينه فحكمة  
بقوله والحكاك يزيد به إلى أن قطع العمل وقام لمابه . فموجب  
حيثنذ بالحديد حتى مات في رمضان سنة سبع وأربعين وثلثمائة  
وهذه موعظة من الله لمن توسط للناس بالسوء .

قال تعالى ( ولا يحق المكر السيئ إلا بأهله )

ولما مات كافور نزلت محن شديدة كثيرة  
بمصر من الغلاء والفناء والفقر فأتضع خراجها إلى أن قدم  
جوهر القائد من بلاد المغرب بعساكر مولاه المعز  
لدين الله أبي تميم معد . اهـ

مؤنة المعز لدين الله

سنة ٣٦٥ هـ ( ٩٧٥ م )

إن هذا الخليفة هو أول الخلفاء الفاطميين  
الذين أتوا من بلاد المغرب وفتحوا مصر

قال المقرئ في خطه ج ١ ص ٩٩ :

جى جوهر القائد الخراج لسنة ثمان<sup>(١)</sup> وخمسين وثلثمائة  
( ٩٦٩ م ) ثلاثة آلاف ألف دينار وأربعمائة ألف دينار ونيفا  
( ٢٠٠٠ / ٤٠ / ٢ ج . م ) . اهـ

وقال أبو صالح الأرمي في تاريخه ( الكنايس ) ص ٣٠ :

بلغ خراج مصر على يد يعقوب بن يوسف ( وهو  
يعقوب بن يوسف بن كلس الذى كان وزيرا لهذا الخليفة

(١) المصوب سنة تسع وخمسين وثلثمائة ( ٩٧٠ م ) لأن فتح مصر على يد جوهر كان في ١٧ شعبان  
سنة ٣٥٨ هـ أى في أواخر هذه السنة ( ٦ يوليو سنة ٩٦٩ م ) . وقد دخلها يوم في غاية الاضطلال  
فلا يمتل أن يجيها هذه الجبابرة في السنة المذكورة . ويتأني لذلك بزبد احتاج في قسم الخراج

بعد سنة ٣٦٢ هـ « ٩٧٢ م » ، أربعة آلاف ألف  
( ٢/٤٠٠/٠٠٠ ج ٠ م ) ١٠ هـ

مهرقة المزير بالله

سنة ٣٨٦ هـ ( ٩٩٦ م )

هذا الخليفة هو ابن الخليفة السابق وثاني الخلفاء  
الفاطميين الذين حكموا مصر

قال أبو صالح الأرمني في تاريخه ( الكنائس ) ص ٣٠ :

اتمى خراج مصر على يد يعقوب بن يوسف ( هو  
يعقوب بن يوسف بن كلس الذي بقى وزيرا لهذا الخليفة )  
إلى ثلاثة آلاف ألف دينار ( ١/٨٠٠/٠٠٠ ج ٠ م ) ١٠ هـ

مهرقة الحاكم بأمر الله

سنة ٤١١ هـ ( ١٠٢١ م )

هذا الخليفة تولى الحكم بعد الخليفة السابق وهو  
ثالث الخلفاء الفاطميين بمصر

قال ابن وصيف شاه كما جاء في كتاب ( نشق الأزهار )  
لابن إياس ص ٣٧ و ٣٨ :

وجباها في أيام الحاكم بأمر الله ثلاثة آلاف ألف دينار  
وأربعمائة ألف دينار ( ٢٠٤٠ / ٠٠٠ ج . م ) ٠ اه

مهرقة المستنصر بالله

سنة ٤٨٧ هـ ( ١٠٩٤ م )

هذا الخليفة هو خامس الخلفاء الفاطميين .  
تولى حكم مصر مدة ستين سنة قرية . وقد جاء عن  
الإيراد في عهده أقوال مختلفة ها هي :

قال المقرئ في خطه ج ١ ص ٩٩ و ١٠٠ :

أمر الوزير الناصر للدين أبو الحسين عبد الرحمن  
اليازورى وزير مصر في خلافة المستنصر بالله بن الظاهر  
( من سنة ٤٤١ هـ إلى ٤٥٣ هـ - ١٠٥٠ م إلى ١٠٦١ م - )  
أن يعمل قدر ارتفاع الدولة وما عليها من النفقات .  
فعمل أرباب كل ديوان ارتفاعه وما عليه وسلم الجميع  
لمتولى ديوان المجلس وهو زمام الدواوين . فنظم عليه  
عملا جامعا وأتاه به فوجد ارتفاع الدولة ألفي ألف دينار  
( ١ / ٢٠٠ ج . م ) . منها الشام ألف ألف دينار  
( ٦٠٠ / ٠٠٠ ج . م ) ونفقاته بإزاء ارتفاعه . والريف  
وباقى الدولة ألف ألف دينار . اه

ومن المعقول أن يكون المبلغ الثاني المذكور هنا  
عن مصر هو زيادة الإيرادات على المصروفات

وقال القاضي أبو الحسن المخزومي في كتاب ( المنهاج  
في علم الخراج ) كما جاء في خطط المقرئ ج ١ ص ١٠٠  
ماملخصه :

وقفت على مقايضة عملت لأمير الجيوش بدر الجمال  
حين قدم مصر في أيام الخليفة المستنصر وطلب على أمرها  
وقهر من كان بها من المفسدين شرح فيها أن الذي  
استقرت عليه جملة ما كان يتأدى من الخراج  
في سنة ست وستين وأربعمائة الهلالية ( ١٠٧٤ م )  
قبل نظر أمير الجيوش ، كان ألفي ألف وثمانمائة  
ألف دينار ( ١٠٠٠ / ٦٨٠ / ١ ج . م ) . وأن الذي استقرت عليه  
الجملة عينا لسنة ثلاث وثمانين وأربعمائة الهلالية ( ١٠٩٠ م )  
ثلاثة آلاف ألف ومائة ألف دينار ( ١٠٠٠ / ٨٦٠ / ١ ج . م ) . ٥٨

#### معرفة المستعلى بالله

سنة ٤٩٥ هـ ( ١١٠١ م )

هذا الخليفة هو ابن الخليفة السابق وقد تولى الخلافة بعده  
وهو سادس الخلفاء الفاطميين بمصر

قال ابن ميسر في كتاب ( أخبار مصر ج ٢ ص ٥٩ )

أمر الأفضل ( وكان وزيرا لهذا الخليفة ) بعمل  
تقدير ارتفاع ديار مصر . فعمل ذلك وجاء خمسة آلاف ألف  
دينار ( ٣٠٠٠ / ٣٠٠ / ٣٠٠ م ) . وكان متحصل الأهرام  
ألف الف إردب . اهـ

فإذا فرضنا أن هذه الكمية من الأردب كانت تحتوى  
على ٥٠٠ / ٣٠٠ إردب قح ثمنها باعتبار الأردب ٣٥ قرشا  
١٧٥ / ٣٠٠ ج ٣٠ م ، وتحتوى على ٥٠٠ / ٣٠٠ إردب شعير  
ثمنها باعتبار الأردب ٢٥ قرشا ١٢٥ / ٣٠٠ ج ٣٠ م ، كانت  
جملة ثمنها ٣٠٠ / ٣٠٠ ج ٣٠ م . وبإضافته إلى ما تساويه خمسة  
آلاف ألف الدينار من الجنيهات يكون الحاصل ٣٠٠ / ٣٠٠ ج ٣٠ م  
وهو قيمة الأيراد في عهد هذا الخليفة

#### معرفة الحافظ لربيع الله

سنة ٥٤٤ هـ ( ١١٤٩ م )

هذا الخليفة هو ثامن الخلفاء الفاطميين بمصر

قال المقرئ في خطه ج ١ ص ١٠٠ :

ثم تقاصرت ( أى جباية مصر ) إلى أن جباها القاضي  
الموفق أبو العكرم بن معصوم العاصى التنيسى عينا خالصا إلى  
بيت المال بعد المؤن والكلف ، ألف ألف دينار ومائتى ألف دينار  
( ٧٢٠ / ٣٠٠ ج ٣٠ م ) إلى آخر سنة أربعين وخمسمائة ( ١١٤٥ م )



واليك ملخصا بما سبق ذكره من الإيرادات في هذا العصر :

الإيرادات بالجنيتات المصرية	الإيرادات بالدينارين	الخليفة أو الحاكم
٨/٠١٦/٦٦٦	١٣/٣٦١/١١٠	خلافة عمر بن الخطاب .....
٧/٦٢٠/٠٠٠	١٢/٧٠٠/٠٠٠	» » » »
١٠/٥٠٠/٠٠٠	١٧/٥٠٠/٠٠٠	» » » »
٨/٤٠٠/٠٠٠	١٤/٠٠٠/٠٠٠	» عثمان بن عفان .....
٥/٤٠٠/٠٠٠	٩/٠٠٠/٠٠٠	» معاوية بن أبي سفيان
٣/٠٠٠/٠٠٠	٥/٠٠٠/٠٠٠	» » » »
٧/٢٠٠/٠٠٠	١٢/٠٠٠/٠٠٠	» سليمان بن عبد الملك
٢/٤٠٠/٠٠٠	٤/٠٠٠/٠٠٠	» هرون الرشيد
٣/٠٠٠/٠٠٠	٥/٠٠٠/٠٠٠	حكومة أحمد بن طولون
٢/٤٠٠/٠٠٠	٤/٠٠٠/٠٠٠	» خمارويه .....
١/٩٦٢/٠٠٠	٣/٢٧٠/٠٠٠	» كافور الاخشيدى .
٢/٠٤٠/٠٠٠	٣/٤٠٠/٠٠٠	خلافة المعز لدين الله
٢/٤٠٠/٠٠٠	٤/٠٠٠/٠٠٠	» » » »
١/٨٠٠/٠٠٠	٣/٠٠٠/٠٠٠	» العزيز بالله .....
٢/٠٤٠/٠٠٠	٣/٤٠٠/٠٠٠	» الحاكم بأمر الله
١/٦٨٠/٠٠٠	٢/٨٠٠/٠٠٠	» المستنصر بالله
١/٨٦٠/٠٠٠	٣/١٠٠/٠٠٠	» . » »
٣/٣٠٠/٠٠٠	٥/٥٠٠/٠٠٠	» المستعلى بالله ...

الايادات بالجنيئات المصرية	الايادات بالدنانير	الخليفة أو الحاكم
٣/٢٨٨/٠٩٤	٥/٤٨٠/١٥٧	حكومة صلاح الدين الايوبي
٧/٢٠٠/٠٠٠	١٢/٠٠٠/٠٠٠	» الظاهر بيبرس.....

وأما زيادة الايرادات على المصروفات فهي :

الزيادة بالجنيئات المصرية	الزيادة بالدنانير	الخليفة أو الحاكم
٦٠٠/٠٠٠	١/٠٠٠/٠٠٠	حكومة شهابويه.....
٦٠٠/٠٠٠	١/٠٠٠/٠٠٠	» الاخشيدي محمد...
١٢٠/٠٠٠	٢٠٠/٠٠٠	» كافور الاخشيدي..
٦٠٠/٠٠٠	١/٠٠٠/٠٠٠	خلافة المستنصر بالله.....
٧٢٠/٠٠٠	١/٢٠٠/٠٠٠	» الحافظ لدين الله..

## الفصل السادس

### عصر العثمانيين

من سنة ٩٢٣ هـ ( ١٥١٧ م ) إلى ١٢١٣ هـ ( ١٧٩٨ م )

إتنا نرى أنفسنا مضطربين بعد أن أتيننا على ذكر سلسلة  
الخلفاء الفاطميين وحكومتى صلاح الدين الايوبي والظاهر بيبرس

ثم بعده لم يجها هذه الجباية أحد حتى انقرضت الدولة الفاطمية . اهـ

مكينة صلاح الدين الأيوبي

سنة ٥٨٩ هـ ( ١١٩٣ م )

هذا السلطان هو مؤسس الأسرة الأيوبية

قال القاضي الفاضل كما جاء في خطط المقرئ ج ١ ص ٨٧ :

في متجددات سنة خمس وثمانين وخمسة أوراق بما استقر عليه عبر البلاد من اسكندرية إلى عيذاب إلى آخر الرابع والعشرين من شعبان سنة خمس وثمانين وخمسة ( ٧ أكتوبر سنة ١١٨٩ م ) خارجا عن الثغور وأبواب الأموال الديوانية والأحكام والخمس ومنفلوط ومنقبط وعدة نواح أوردت أسمائها ولم يعين لها في الديوان عبرة من جملة أربعة آلاف ألف وسبعمائة ألف وثلاثة وخمسين ألفا وتسعة عشر دينارا ( ١١١ / ٧٩١ / ٢ ج . م . ١٠ هـ ) وأما إيرادات الثغور في عهده فكانت :

الثغر	إيراده بالدينار	إيراده بالجنيه المصرى
ضواحي ثغر الاسكندرية	٨٠٠ / ١٣٨	٤٨٠ / ٠٨٣
رشيد	٢ / ٠٠٠	١ / ٢٠٠
اسوان	٢٥ / ٠٠٠	١٥ / ٠٠٠
المجموع	٨٢٧ / ١٣٨	٤٩٦ / ٢٨٣

وبإضافة هذا إلى المبلغ الآف الذكر يكون الحاصل  
١٥٧/٤٨٠/٥ ديناراً ( ٢٨٨/٠٩٤/٣ ج ٠ م )

وهذه القيمة وإن كانت لا تدل على إيرادات مصر كلها إلا  
أننا نعتبرها جديرة بالذكر لأنها تكون الجزء الأكبر من تلك  
الإيرادات حقا

### مكومة الظاهر ببيرس البندقدارى

سنة ٦٧٦ هـ ( ١٢٧٧ م )

إن هذا الملك هو سادس ملوك الأسرة المعروفة  
بالمالِك البحرية . وقد زادت في عهده إيرادات مصر زيادة  
ظاهرة . ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع الخراج في عهده  
ارتفاعا كبيرا كما سيتضح ذلك عند مراجعة القسم الخاص به  
إذ منه يتبين أن الخراج وحده بلغ ٥٨٤/٨١٦/١٠ ديناراً  
( ٩٥٠/٤٨٩/٦ ج ٠ م )

ولم يرو شيئا عن هذا الملك إلا ابن اياس إذ قال في  
كتابه ( بدائع الزهور ج ٣ ص ٢٦٦ ) :

جى خراج مصر فى أيام الملك الظاهر ببيرس البندقدارى  
فكان اثني عشر ألف ألف دينار ( ٢٠٠/٧/٠ م ج ٠ ) ١٠ هـ

أن تختطى قرونا كثيرة ونهبط إلى عصر العثمانيين . وما ذلك إلا لأن التاريخ مع الأسف سكت في هذه الفترة كلها ولم يأت بشيء في الموضوع الذي نعالجه الآن . على أننا سنهبط مرة أخرى في هذا العصر حتى نجد ما يخص موضوعنا

قال البكري في كتابه ( الكواكب السائرة ص ٢٢٩ و ٢٣٠ ) :

سألت بعض كتبة الدوان وغيره عن مبلغ خراج مصر في سنة خمس وثلاثين وألف ( ١٦٢٦ م ) فقال ثمانى عشرة كرة — مائة ألف — ( ١/٨٠٠/٠٠٠ دينار — ١/٠٨٠/٠٠٠ ج ١٠ م ) منها يحجز للأبواب العثمانية بالديار الرومية سبعمائة ألف دينار ( ٣٦٠/٠٠٠ ج ١٠ م ) . والباقي يصرف للحرمين الشريفين والصنائع بها والعساكر بها . فهذا خلاف ما يأتى للبكر بكى بها من الخدم والتقدم من خيل وجمال وبغال وأقشمة وسكر . فنسأل الله تعالى أن يجعلها دار إسلام ليوم القيامة آمين . اهـ

وقال استيف Estève في مقدمة مذكرته عن مالية مصر ( كتاب وصف مصر ج ١ ص ٢٩٩ ) :

شرع السلطان سليم الأول في وضع خطة خاصة لإدارة مصر وحكومتها . غير أن المنية عاجلته بعد فتحها بزم . يسير الحال ذلك دون إتمام هذا العمل الهام . إلا أن ابنه سليمان الذى تولى الخلافة بعده أتم ما شرع فيه . وفى عهد هذا

السلطان تم وضع القوانين واللوائح النظامية لمصر . ولكن  
الاتصارات والفتوحات التي كانت لآيه فيها وهي عادة تسترعى  
أنظار الشعوب أكثر من أن تسترعيا النظم الادارية التي لها  
التأثير الأكبر في أحوال معيشتهم ، جعلت المصريين الآن  
لا يذكرون إلا السلطان سليما . أما السلطان سليمان الواضع  
الحقيق للقوانين التي يسرون عليها قلبا يأتي ذكره على ألسنتهم . اهـ  
وبعد هذه المقدمة بين استيف مختلف أبواب الإيرادات  
تبينا واضحاً . وأتينا نجمل لك أرقامها فيما يلي :

أنواع الإيرادات	قيمتها بالفرنكات	قيمتها بالجنيهات المصرية
الخراج نقدا وعينا .....	٢٧/٢٩٦/١٩٢	١/٠٥٢/٩٥١
الأوقاف .....	١٥/٥٩٧	٦٠٢
ضريبة على المشحونات .....	٣٨٣/٤٤٨	١٤/٧٩٢
المجارك .....	٣/٢٩٦/٦٢٦	١٢٧/١٦٨
رسوم جمركية أخرى . ٦/٨٢٤		٢٦٣
رسوم متنوعة .....	٩٩/٤٢١	٣/٨٣٥
ضرائب الالتزام .....	١٢/٤٩٥	٤٨٢
الجزية .....	٨٨/٥٠٣	٣/٤١٤
المجملة ...	٣١/١٩٩/١٠٦	١/٢٠٣/٥٠٧

ومع ان استيف لم يذكر السنة التي جيت فيها

هذه الايرادات فن رأينا أنها جيئت في السنوات القريه من  
الاخلال الفرنسى

وقال جيبون Gibbons ( تاريخ الامبراطورية الرومانية  
ج ٦ ص ٧١ ) إن قيمة الايرادات التى كان يجيها سلطان  
تركيا من مصر في القرن الماضى بلغت ٢/٤٠٠/٠٠٠ قطعة  
من الذهب . ونحن نرجح أن هذه القطع كانت دنانير وهى تساوى  
٢٠٠/٤٤٠/١ ج ٢٠

وبما أن هذا المؤرخ كان يكتب في القرن التاسع  
عشر فيكون القرن الذى نوه عنه هو الثامن عشر الذى كان  
استيف يكتب فيه

وبناء على ما ذكر يكون لدينا عن إيرادات هذا العصر  
ثلاثة مبالغ هى :

في أوائل القرن السابع عشر :

البكرى ١/٨٠٠/٠٠٠ دينار ١/٠٨٠/٠٠٠ جنيه مصرى

في القرن الثامن عشر :

استيف ١/١٩٩/٣١ فرنكات ١/٢٠٣/٥٠٧ » »

جيبون ٢/٤٠٠/٠٠٠ دينار ١/٤٤٠/٠٠٠ » »

## الفصل السابع

عصر الفرنسيين

من سنة ١٢١٣ هـ ( ١٧٩٨ م ) إلى ١٢١٦ هـ ( ١٨٠١ م )

وصلت الحملة الفرنسية إلى مصر وكانت ماليتها أحط  
ما كانت في أى عصر من تاريخها . ولم يحدث في غضون  
المدة القصيرة التى قضتها الحملة بها أى تقدم مالى بل زاد  
الحالة سوءا ما قوبلت به من المناوأة المستمرة من أعدائها .  
ولإليك ما جاء فى التاريخ العلمى والحرب للحملة الفرنسية فى  
مصر ج ٤ ص ٩٢ :

شرع بوناپارت يعمل بما يوجه إليه جبه للتجديد  
والاصلاح . وقد كانت القوانين التى سنّها الاتراك فى مصر  
غير ملائمة ولا محكمة حتى أن معظم الناس كانوا يفتشون من  
دفع الضرائب العمومية . والمالّيك الذين اعتادوا إذلال الشعب  
وإرهابه ما كان يضيرهم هذا الاخلال بالنظام . أما بوناپارت  
وهو كما كان غازيا كان مشرعا فقد عنى بوضع هذا النظام  
لأنه لا يمكنه أن يكون كأولئك الهمج القساء . فعزم أن  
يطبق على مصر بمعاونة مسيو بوسيلج Poussielgue المدير العام  
للالية بعض قوانين حكومة فرنسا المالية . وأول مجهود بذله  
فى هذا السيل إنشاء مصلحة للأموال الأميرية والتسجيل



كان من أعضائها مسيو تالين Tallien العضو بالجمعية الوطنية الفرنسية سابقا ، وباليانو Pagliano ، ومجلون Magallon ، وملطى ، ومصطفى أفندى . وقد توافرت في هذه المصلحة كفاءة الفرنسيين والمصريين معا وهى التى أعدت الخطط التى جيت على مقتضاها الضرائب الجديدة التى سميت برسوم التسجيل وإن كانت فى الحقيقة والواقع ضرائب على العقار

وقضت أوامر بوناتبارت ألا يكون عقد أى عقار معتمدا صحيحا إلا إذا أجرى تسجيله ودفعت عنه الرسوم المقررة . وأن العقارات التى يعضى عليها زمن معين ولم تسجل تصبح من أملاك الحكومة

وقد أصدر قوانين أخرى بضرائب ماثلة لرسم التسجيل فرضها على الوصايا والهبات بين الأحياء ، وعلى المبادلات وعقود البيع ونقل الملكية ويسع الأملاك المشاعة بطريق المزايدة عليها ، وعلى المحاضر وحقوق الاستثمار وعقود الإيجارات وعقود الزواج وعقود الضمان وعقود التوكيلات وأجوزة السفر والتسجيل الشرعى والاتفاقات التجارية والاعلان بالأحكام الخ

وبواسطة هذه السلسلة الطويلة من الضرائب لم يسق شئ فى مصر إلا ووقع تحت طائلتها اللهم إلا النزر اليسير . وكانت الرغبة فى فرض الضرائب هى الروح المسيطر فى هذه

القوانين التي يلوح أنها كانت النواة لوضع قواعد واسعة المدى اتخذت فيما بعد أساسا للقوانين الامبراطورية . ولقد فرض على أهالى مصر جميعهم دفع هذه الضرائب لكنها كانت تنقص نقضا نسبيا فى المدن التى تقل أهمية عن غيرها . اهـ

وهذه النظمات التى وضعت لتنمية الإيرادات قوبلت من الشعب بأشد الكراهة ووقعت عنده وقعا سيئا . وهذا هو الحال دواما فى كل شئ يدخله فاتح أجنبي فى بلد مغلوب على أمره مها يكره فيه من الفوائد . ولاشتغال الفرنسيين بتدعيم مركزهم فى مصر وقصر المدة التى أقاموها بها ، لم يتمكنوا من تنفيذ كثير من هذه النظمات المالية حتى أن الذى نفذوه منها لم ينفذ بطريقة جيدة

وإليك ماوصل إلينا من الروايات بشأن الإيرادات الاعتيادية التى جباها الفرنسيون من القطر المصرى :

نقل جومار Jomard عن استيف ( لمحطة منصف ص ٦ ) أن إيرادات مصر فى سنة ١٧٩٩ م كانت كالآتى :

نوع الإيرادات	قيمتها بالفرنكات	قيمتها بالجنيهات المصرية
الخراج نقدا وعينا .....	٢٢/٥٤٣/٣٩٩	٨٦٩/٦١٣
رسوم تسجيل .....	٢/٠٠٥/٣٠٦	٧٧/٣٧٨
نقل بعده	٢٤/٥٤٨/٧٠٥	٩٤٦/٩٩١

قيمتها بالفرنكات	قيمتها بالجنيهات المصرية	نوع الإيرادات
٢٤/٥٤٨/٧٠٥	٩٤٦/٩٩١	ما قبله
٤٩٦/٢٩٧	١٩/١١٣	أموال أميرية .....
١/٦٨٥/٨٣٨	٦٥/٠٣٤	رسوم الجمارك .....
٣/٢٥٦/٧٥٠	١٢٥/٦٢٩	رسوم إيجار الأراضي ..
٢/٢٨٠/٣٥٧	٨٧/٩٦٥	عوائد مدفوعة من مشايخ البلاد
٥٣٣/٧٩٤	٢٠/٥٩١	ضرائب على أصحاب الحرف والصنائع .....
٢/٦٨٤/٩٣٩	١٠٣/٥٧٢	مسكوكات .....
١٦/١٧١	٦٢٤	رسوم دمنغة الذهب والفضة
٣٥/٥٠٢/٨٥١	١/٣٦٩/٥١٩	الجملة

وذكر رينيه Reynier ( مصر بعد واقعة هليوبوليس ص ١٣٤ ) إيرادات مصر في سنة ١٨٠٠ م بوجه التقريب . وهي آخر سنة تولى فيها الإدارة القائد مينو Menou . وكان مراد بك في ذلك الوقت يحتل القسم الأكبر من الوجه القبلي ، فامتنع بسبب ذلك تحصيل ضرائب منه ، وهبطت من جهة أخرى إيرادات الجمارك بسبب الحصار الذي كان مضروباً على القطر

وها هي مبالغ الإيرادات التي ذكرها :

نوع الإيرادات	قيمتها بالفرنكات	قيمتها بالجنيهات المصرية
الضرائب العقارية .....	١٢/٠٠٠/٠٠٠	٤٦٢/٩٠٠
ضرائب غير مقررة	٣/٠٠٠/٠٠٠	١١٥/٧٢٥
ضرائب على أرباب الحرف والصنائع .....	٢/٠٠٠/٠٠٠	٧٧/١٥٠
مسكوكات .....	٥٠٠/٠٠٠	١٩/٢٨٧
رسوم جمارك .....	١/٠٠٠/٠٠٠	٣٨/٥٧٥
أملاك أميرية .....	١/٥٠٠/٠٠٠	٥٧/٨٦٣
ضرائب الملاك وجزية مراد بك .....	١/٠٠٠/٠٠٠	٣٨/٥٧٥
الجملة	٢١/٠٠٠/٠٠٠	٨١٠/٠٧٥

وعدا هذه المبالغ جي الفرنسيون من مصر غرامات حرية كان مبلغها جسيما

## الفصل الثامن

### الأسرة المحمدية العلوية

من سنة ١٢٢٠ هـ (١٨٠٥ م) إلى ١٣٤٢ هـ (١٩٢٣ م)

### الوالي محمد علي

سنة ١٢٦٤ هـ ( ١٨٤٨ م )

إن أسرتنا هذه هي التي كانت لها شرف  
افتتاح عصر تقدم وطننا العزيز . والفضل في ذلك يرجع  
إلى إرشادات مؤسسها الأعظم محمد علي . والتاريخ المذكور هنا  
هو تاريخ آخر سني حكمه . لأنه لما بدت عليه أمارات تدل  
على ضعف قواه العقلية خلفه ابنه البكرى إبراهيم ،  
وبقي هو مريضا إلى أن توفي في السنة التالية . وإليك ما عثرنا  
عليه من إيرادات مصر في عهد هذا الوالي :

ذكر مانجيان Mengin في كتابه ( مختصر تاريخ مصر  
ج ٢ ص ٣٨٤ ) بيان إيرادات مصر في سنة ١٨٢١ م مقدرة  
بالأكياس . وقد حولنا قيمتها إلى جنيهات مصرية باعتبار أن  
الكيس يساوي خمسة جنيهات وها هي :

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
الضريبة العقارية .....	٦٦١/٥٤٠
أرباح الغلال .....	١٠٥/٠٠٠
» الحرير والتيل .....	١٠٥/٠٠٠
» بيع الجلود ..	٤٠/٠٠٠
نقل بعده	٩١١/٥٤٠

قيمتها بالجنهات المصرية	نوع الإيرادات
٩١١/٥٤٠	ما قبله .....
٦/...	أرباح بيع الحصيد .....
٦٨/٥٧٠	» الأرز .....
٣/...	» التطرون .....
٤/٥٠٠	» الصودا .....
١/٤٠٠	» الملح .....
٢/٢٥٠	» الخيوط الذهبية .....
٧٧/٨٩٠	رسوم الجمارك .....
١٧/٥٠٠	المسكوكات .....
٢٥/...	عوائد الملح والسوائل .....
١/٨٥٠	» الذبح .....
٣/٧٥٠	» سبك الفضة ..
٦٠٠	» السنامكى .....
١/٧٥٠	» السوائل .....
٤/...	لإيراد الصيد ببحيرة المنزلة ..
٧٥٠	عوائد بيع الأسماك بالقاهرة ..
٢٥٠	» » المواشى .....
١/٥٠٠	» المحترفين بالملهى ..
١/١٣٢/١٠٠	تقل بعده

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
ما قبله	١/١٣٢/١٠٠
عوائد التركات ... ..	٢/٠٠٠
» البيوت المالية ... ..	٥/٠٠٠
» القيساريات والأسواق	٣/٠٠٠
الجزية ... ..	٤/٠٠٠
عوائد النخيل . ... ..	٥٠/٠٠٠
» الحبوب عند دخولها القاهرة .. ..	٣/٦٠٠
الجملة	١/١٩٩/٧٠٠

وزاد مانجمان أنه كانت توجد أبواب أخرى  
للإيرادات مثل احتكار سن الفيل واللبان الخ  
وذكر كلوت بك في كتابه ( نظرة عامة حول مصر  
ج ٢ ص ٢٠٨ و ٢٠٩ ) بيان إيرادات مصر في سنة ١٨٣٣ م  
مقدرة بالفرنكات . وهاهو بيانها بعد تحويل قيمتها إلى  
جنيهات مصرية :

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
الضريبة العقارية ... ..	١/٠٨٤/٩٢٢

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنينيات المصرية
ما قبله	١/٠٨٤/٩٢٢
ضريبة الأنفس ... ..	٣٣٧/٥٣١
الجزية ... ..	٣/٠٨٦
عوائد التراكات ... ..	٥/٧٨٦
» المواشى ... ..	٩/٦٤٤
» القيساريات والأسواق	١/٨٥٢
» المحترفين بالملاهي .	٢/٣١٤
» سبك الفضة ...	٢/١٧٠
» النخيل .. ...	١٩/٢٨٧
» الصيد ببحيرة المنزلة	٩/٦٤٤
» الملح ... ..	١٦/٨٩٦
» الحبوب ... ..	١٧٣/٥٨٧
رسوم الجمارك ...	١١٨/٤٤٥
عوائد السوائل ...	١٣/٣٤٧
» السنامكي ...	١/٢٥٤
» صيد الأسماك	٢/٧٩٧
» بحيرة قارون	
أرباح الغلال . ...	٤٦٢/٩٠٠
نقل بعده	٢/٢٦٥/٤٦٢



نوع الإيرادات	قيمتها بالجنيئات المصرية
ما قبله	٢/٢٦٥/٤٦٢
أرباح المسكوكات ....	١٤/٤٦٦
» الأقمشة .....	٥٧/٨٦٢
» الحرائر .....	٤٦/٢٩٠
» الجلود المدبوغة	٣٣/٧٥٣
» الحصير .....	٣/٨٥٧
الجملة	٢/٤٢١/٦٩٠

وجاء بالصفحة ٧٤٠ من تقويم غوثا Gotha عن  
سنة ١٨٥٧ م أن إيرادات مصر في سنة ١٨٤٧ م  
بلغت ٧٩٠/٠٠٠ كيس ( ٣/٩٥٠/٠٠٠ ج. م. ) ولم  
يذكر في هذا التقويم مفردات هذه الإيرادات  
وبناء على ما تقدم يكون لدينا إيرادات ثلاث  
سنوات في ولاية محمد علي وهي :

السنة	إيراداتها بالجنيئات المصرية
١٨٢١ م	١/١٩٩/٧٠٠
١٨٣٣ م	٢/٤٢١/٦٩٠
١٨٤٧ م	٣/٩٥٠/٠٠٠

الواليه ابراهيم وعباس الاول

سنة ١٢٧٠ هـ ( ١٨٥٤ م )

إن ولاية ابراهيم لم تدم إلا ثلاثة أشهر فلا يمكن  
أن يعين لها إيراد

وأما ولاية عباس الاول فقد غثرنا في ص ١٦ من  
كتاب ( الاطيان والضرائب ) لجرجس بك حنين على بيان  
إيرادات للقطر غير مفصلة من سنة ١٨٥٢ إلى ١٨٧٩ م ،  
ذكر من بينها إيرادات الستين الأخيرتين فقط من حكم هذا  
الوالى وها هي :

السنة	إيرادها بالجنيهات المصرية
١٨٥٢ م	٢/١٤٣/٠٠٠
١٨٥٣ م	٢/١٩٢/٠٠٠

وحيث إن بيان مصلحة الاحصاء لم يذكر  
إيرادات مصر إلا ابتداء من سنة ١٨٨٠ م فقد أخذنا عن بيان  
جرجس حنين بك أيضا إيرادات مصر في عهده سعيد واسماعيل

الوالى سعي

سنة ١٢٧٩ هـ ( ١٨٦٣ م )

ابتدأ العمل بمحضر قاة السويس فى عهد هذا الوالى  
وكانت الايرادات فى سنى حكمه كالآتى :

إيرادها بالجنيهات المصرية	السنة
٢/٢٠٠/٠٠٠	م ١٨٥٤
٢/٠٧٨/٠٠٠	م ١٨٥٥
٢/٤٧٤/٠٠٠	م ١٨٥٦
٢/٢١٤/٠٠٠	م ١٨٥٧
٢/٠٢٥/٠٠٠	م ١٨٥٨
٢/١٢١/٠٠٠	م ١٨٥٩
٢/١٥٤/٠٠٠	م ١٨٦٠
٢/١٥٤/٠٠٠	م ١٨٦١
٣/٧٠٧/٠٠٠	م ١٨٦٢

التربوى اسمعيل

سنة ١٢٩٦ هـ ( ١٨٧٩ م )

التاريخ المذكور هنا هو تاريخ تنازله عن الخديوية

المصرية. وقد انتهى حفر قناة السويس في أيام حكمه.  
أما الإيرادات فكانت كالآتي :

إيراداتها بالجنينيات المصرية	.. السنة
٦/٠٩٤/٠٠٠	م ١٨٦٣
٦/٩٧٢/٠٠٠	م ١٨٦٤
٥/٣٥٦/٠٠٠	م ١٨٦٥
٥/٠٥٨/٠٠٠	م ١٨٦٦
٤/١٢٩/٠٠٠	م ١٨٦٧
٥/٠١١/٠٠٠	م ١٨٦٨
٥/٢٥٥/٠٠٠	م ١٨٦٩
٥/٣٨٩/٠٠٠	م ١٨٧٠
٥/٧١١/٠٠٠	م ١٨٧١
٧/٢٩٣/٧٤٥	م ١٨٧٢
٩/٩١١/٩٦٨	م ١٨٧٣
٩/٩١١/٩٦٨	م ١٨٧٤
١٠/٥٤٢/٤٦٨	م ١٨٧٥
٧/٦٤٨/٧٧٨	م ١٨٧٦
٩/٥٣٦/٢٤٢	م ١٨٧٧
٧/٥١٨/٤٧٨	م ١٨٧٨
٨/٤٦٧/٨٣٨	م ١٨٧٩

التدريسي نويس

سنة ١٣٠٩ هـ ( ١٨٩٢ م )

إن السنة التي بلغت فيها إيرادات مصر في عهده  
مبلغا كبيرا هي سنة ١٨٩١ م التي كانت آخر سني حكمه  
وها هو بيان إيراداتها :

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنينيات المصرية
ضرائب الأراضي (الأموال المقررة)	٤/٩٩٣/٩٧٩
عوائد النخيل .....	١٠٤/١٤٩
» الأملاك .....	١٢٦ ٥٥٦
أموال مقررة أخرى .....	٣٩/٤٤٣
رسوم الجمارك .....	١/٦٣٧/٥٢٩
عوائد الملح .....	٢٤٧/٧١٣
إيرادات الدخولية .....	٢١٩/٨٤٤
رسوم الاعفاء من الخدمة العسكرية	٩٠/٠٨٤
رسوم القضايا والتسجيل	٣٩٤/٠٢٠
رسوم الدمغة .....	٤٥/٨٦٧
رسوم صيد الأسماك .....	٩٠/٤١٢
نقل بعده	٧/٩٨٩/٥٩٦

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
ماقبله	٧/٩٨٩/٥٩٦
عوائد الملاحة في النيل .....	٧٤/٣٣٩
رسوم مصلحة الموانئ والمناظر ....	٢٥٢/٩٨١
رسوم متنوعة .....	٤٩/٤٦٦
إيرادات مصالح السكة الحديدية والبريد والتلغراف .....	١/٣٧٨/٠٨١
إيرادات بواخر البوطة الخديوية	١٢٧/٣٥٨
إيرادات متنوعة من بيع الأملاك الأميرية وتأجيرها واستثمار النقود الخ .....	٣٦٧/٦٤٧
الجملة	١٠/٥٣٩/٤٦٠

الخبروى عباسى الثانى

سنة ١٣٣٢ هـ ( ١٩١٤ م )

هذا التاريخ هو آخر سنى حكمه. وقد بلغت

الإيرادات فى عهده فى سنة ١٩١٢ م مبلغا عظيما

وها هو يانها :

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنهات المصرية
ضرائب الأراضي (الأموال المقررة)	٥/١٢٦/١٠٨
عوائد النخيل .....	١٣٧/٠٧٨
» الأملاك .....	٣٤٦/٤١٣
إيرادات الجمارك .....	٣/٨٣٣/٧٥٧
رسوم القضايا والتسجيل .....	١/٧٤٥/٠١١
» الموائى* والمناظر .....	٤٣٦/٣٢٠
» المصائد .....	٤١/٢٧٤
» الملاحة فى النيل .....	٤/٤٠١
» الدفعة .....	٤٩/٢٢٢
ضرائب متنوعة .....	٤٧/٤٨٢
إيرادات سلك الحديد والبريد والتلغراف .....	٤/٤١٢/١٣٠
إيرادات متنوعة من بيع الأملاك الأميرية وتأجيرها واستثمار النقود الخ. ....	١/٣٣٦/٥٤٧
الجملة	١٧/٥١٥/٧٤٣

السلطان حسين كامل

سنة ١٣٣٤ هـ ( ١٩١٦ م )

بلغت الإيرادات مبلغا عظيما في آخر سنة حكم هذا  
السلطان وهي سنة ١٩١٦ م فكانت كالآتي :

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
ضرائب الأراضي .....	٥/٠٩١/٧٣٢
عوائد النخيل .....	١٣٢/٧٩٥
» الأملاك .....	٣٥٠/٨١١
إيرادات الجمارك .....	٤/٨٤٠/١٦٣
عوائد الموانئ والمنائر .....	١١٥/٠٧٧
رسوم القضايا والتسجيل .....	١/٣٧٦/٥٦٥
» البدل العسكري .....	١٠٤/٧٨٠
عوائد المصائد .....	٣٥/٣٧٧
» الملاحة في النيل .....	٦/٨٦٧
رسوم الدمغة .....	٦٧/٣٣٤
» متنوعة .....	٤٧/٩٢٢
إيرادات سكك الحديد والتلغراف	٤/٩٢٤/٩٣٣
نقل بعده	١٧/٠٩٤/٣٥٦



نوع الإيرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
ما قبله	١٧/٠٩٤/٣٥٦
إيرادات متنوعة من بيع الأملاك الأميرية وتأجيرها واستثمار النقود الخ. ....	٢/٨٣٢/٩١٨
الجملة	١٩/٩٢٧/٢٧٤

### الملك فؤاد الأول

سنة ١٣٤٩ هـ ( ١٩٣١ م )

إن السنة التي بلغت فيها إيرادات مصر مبلغاً عظيماً منذ اعتلى عرشها حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول إلى الآن هي سنة ١٩٢٠ م . وما هو بيان الإيرادات فيها :

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
ضرائب الأراضي .....	٥/١٣٨/٠٧١

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنينيات المصرية
ما قبله	٥/١٣٨/٠٧١
عوائد الأملاك .....	٣٨٧/٥٦٤
إيرادات الجمارك .....	١٠/٩٠٦/٢٨٧
» الموائى والمناثر .....	٢٦٢/٦٤١
» المصائد .....	٩٢/٧٩٥
» الملاحة فى النيل .....	٦/٥٥٨
رسوم الدمغة .....	١١٥/٧٤٣
» القضايا والتسجيل .....	١/٩٣٩/٦٧٠
» البذل العسكرى .....	٣٨٣/٦٠٠
ضرائب متنوعة .....	٤٨/١٤٥
إيرادات مصالح السكك الحديدية والبريد والتلغراف .....	٩/٣٥٢/١٨٨
إيرادات متنوعة من بيع الأملاك الأميرية وتأجيرها واستثمار النقود ورسوم الحفر الخ.	١٧/٨١٣/٦٥٩
الجملة	٤٦/٤٤٦/٩٢١

## خلاصة

ونلخص في البيان الآتى السنين التى بلغت فيها إيرادات مصر مبلغا عظيما في عهد كل حاكم من أسرة محمد على :

الايادات	السنوات	الحكام
٣/٩٥٠/...	م ١٨٤٧	الوالى محمد على .....
٢/١٩٢/...	م ١٨٥٣	» عباس الأول .....
٣/٧٠٧/...	م ١٨٦٢	» سعيد .....
١٠/٥٤٢/٤٦٨	م ١٨٧٥	الخديوى اسمعيل .....
١٠/٥٣٩/٤٦٠	م ١٨٩١	» توفيق .....
١٧/٥١٥/٧٤٣	م ١٩١٢	» عباس الثانى ....
١٩/٩٢٧/٢٧٤	م ١٩١٦	السلطان حسين كامل ....
٤٦/٤٤٦/٩٢١	م ١٩٢٠	» فؤاد الأول ...

## إجمال عام لقسم الإيرادات

والجدول الآتي يبين إيرادات مختلف العصور  
بهذا القسم :

العصور والحكام	الإيرادات بالجنينيات المصرية
عصر الفراعنة	
فرعون موسى .....	٥٤/٠٠٠/٠٠٠
ندارس بن صا .....	٩٠/٠٠٠/٠٠٠
كلكتن بن خربتا .....	٦٠/ ٠٠/٠٠٠
فرعون الأول .....	٥٤/٠٠٠/٠٠٠
عصر الفراعنة .....	١٦٦/٠٠٠/٠٠٠
فرعون يوسف .....	١٤/٦٤٠/٠٠٠
فرعون مصر .....	١٤/٦٤٠/٠٠٠
عزير مصر .....	٦٠/٠٠٠/٠٠٠
الريان بن الوليد .....	٦٠/٠٠٠/٠٠٠
عصر البطالسة	
بطليموس فيلادلف .....	٣/٢٩٥/٨٠٠
بطليموس أوليت .....	٢/٧٠٠/٠٠٠
عصر الرومان	
نقلا عن فريد لاندر .....	٦/٧٤٥/٩٠٥

العصور والحكام	الارادات بالجنهات المصرية
عصر البيزنطيين	
هرقل .....	١٠/٨٠٠/...
المقوقس .....	١٢/٠٠٠/...
عصر العرب	
خلافة عمر بن الخطاب ....	٨/٠١٦/٦٦٦
» » » » ....	٧/٦٢٠/...
» » » » ....	١٠/٥٠٠/...
خلافة عثمان بن عفان	٨/٤٠٠/...
» معاوية بن أبي سفيان	٥/٤٠٠/...
» » » » ....	٣/٠٠٠/...
» سليمان بن عبد الملك ....	٧/٢٠٠/...
» هرون الرشيد .....	٢/٤٠٠/...
حكومة أحمد بن طولون .....	٣/٠٠٠/...
» نهارويه .....	٢/٤٠٠/...
» كافور الاخشيدى .....	١/٩٦٢/...
خلافة المعز لدين الله .....	٢/٠٤٠/...
» » » »	٢/٤٠٠/...
» العزيز بالله .....	١/٨٠٠/...

العصور والحكام	الايادات بالجنهات المصرية
خلافة الحاكم بأمر الله.....	٢/٠٤٠/٠٠٠
» المستنصر بالله .....	١/٦٨٠/٠٠٠
» » »	١/٨٦٠/٠٠٠
» المستعلى بالله.....	٣/٣٠٠/٠٠٠
حكومة صلاح الدين الايوبي ....	٣/٢٨٨/٠٩٤
» الظاهر يبرس .....	٧/٢٠٠/٠٠٠

العصور والحكام	زيادة الايرادات على المصروفات بالجنهات المصرية
عصر العرب	
حكومة خمارويه .....	٦٠٠/٠٠٠
» الاخشيد محمد .....	٦٠٠/٠٠٠
» كافور الاخشيدى.....	١٢٠/٠٠٠
خلافة المستنصر بالله .....	٦٠٠/٠٠٠
» الحافظ لدين الله .....	٧٢٠/٠٠٠

العصور والحكام	الارادات بالجنهات المصرية
عصر العثمانيين	
نقلا عن البكرى .....	١/٠٨٠/٠٠٠
» » استيف .....	١/٢٠٣/٥٠٧
» » جيون .....	١/٤٤٠/٠٠٠
عصر الفرنسيين	
نقلا عن استيف .....	١/٣٦٩/٥٣٩
» » رينه .....	٨١٠/٠٧٥
الأسرة المحمدية العلوية	
الوالى محمد على سنة ١٨٤٧ م	٣/٩٥٠/٠٠٠
» عباس الأول » ١٨٥٣ م	٢/١٩٢/٠٠٠
» سعيد » ١٨٦٢ م	٣/٧٠٧/٠٠٠
الحديوى اسمعيل » ١٨٧٥ م	١٠/٥٤٢/٤٦٨
» توفيق » ١٨٩١ م	١٠/٥٣٩/٤٦٠
» عباس الثانى » ١٩١٢ م	١٧/٥١٥/٧٤٣
السلطان حسين كامل » ١٩١٦ م	١٩/٩٢٧/٢٧٤
» فؤاد الاول » ١٩٢٠ م	٤٦/٤٤٦/٩٢١





## القسم الثاني

### الأتاوة أو المال المستولية عليه الدول الفاتحة

#### الفصل الأول

#### حكومة الفرس

إن هذه هي الحكومة الأولى التي أورد التاريخ أنباء عنها في الموضوع الذي نكتب فيه . وقد كانت حكومة الفرس في مصر أجنبية بحتة . أما الرعاة أو المكسوس الذين حكموها من قبل فكانوا في حكمهم لها كالوطنيين لا الأجانب

والمؤرخ الوحيد الذي أورد ذكر هذه الحكومة هو هيرودوت وذلك عام ٤٥٠ ق . م ، ولا بد أن يكون قد استقى أخبارها من أوثق المصادر لأنه زار مصر وقت الاحتلال الفارسي . وإليك ما كتبه في هذا الشأن في كتابه ج ٣ الفقرة ٩١ :

كانت الأتاوة التي يأخذها الفرس من مصر واللويين المجاورين لها وسيرينا ( جرينا ) وبرقة ( وهما مدينتان كاتبا معدودتين مع مصر ولوية المقاطعة الفارسية السادسة

- ( في ذلك الحين - ) مبلغا قدره ٧٠٠ تالان من الفضة  
١٥١/٢٠٠ ج. م ) . وكان يؤخذ منها أيضا ثمن ما يصاد من  
الأسماك في بحيرة موريس وكية من الغلال<sup>(١)</sup> فضلا عن  
مبلغ الـ ٧٠٠ تالان المذكورة . أما كية الغلال فهي  
١٢٠/٠٠٠ مدين . وكانت مؤونة للحامية الفارسية المراقبة  
بقلعة منف البيضاء وللجيوش الأخرى المساعدة لها . اهـ

ثم تكلم هيروودوت في الجزء الثاني من كتابه  
الفقرة ١٤٩ عن ثمن محصول الأسماك في بحيرة موريس فقال :

إن الأرض الواقعة فيها البحيرة جافة لا تنفجر  
من خلالها ماء قط بل يأتي إليها من النيل بواسطة جداول ( ترع )  
ففي مدة ستة أشهر يجرى الماء إليها ، وفي المدة الباقية  
من السنة يخرج منها ويرجع إلى النيل . وعند خروجه يحصل  
الملك يوميا على إيراد قدره تالان واحد من الفضة  
( ٢١٦ ج. م ) . وعند دخوله لا يحصل إلا على عشرين مينا  
( وهذا المقدار يساوي ١٨٤٠ فرنكا أي ٧١ ج. م ) . اهـ

ويستنتج مما تقدم أن بحيرة موريس كانت تدر  
إيرادا قدره ٣٩/٥٢٨ ج. م في مدة ١٨٣ يوما على تقدير

(١) يرض الترجين لكتاب هيروودوت ترجم هذه الفقرة بما يفهم منه أن كية الغلال  
تمنأ ٧٠٠ تالان أيضا ( ١٥١/٢٠٠ ج. م ) . وبإضافة هذين المبلغين إلى ثمن محصول  
الصيد في بحيرة موريس وهو مبلغ ٥٢/٥٢٢ ج. م كإسالي تكون جملة أجرة القاطنة  
السلطة مبلغا قدره ٣٥٤ / ٩٢١ ج. م كان نصيب مصر منه لا يقل عن ثلاثة أرباعه أي  
٢٦٦/١٩١ ج. م تقريبا

٢١٦ جنيها في كل يوم . وآخر قدره ١٢/٩٩٣ ج . م في مدة  
ال ١٨٣ يوما الباقية من السنة على اعتبار ٧١ جنيها في كل يوم  
وعلى ذلك تكون جملة إيرادها في السنة ٥٧/٥٢١ ج . م

أما ال ١٢٠/٠٠٠ مدين من القمح قبساوى ٣١/٤١٥ إردبا  
تقريبا . فإذا قدرنا الارذب منها ب ٣٥ قرشا يكون ثمنها  
١٠/٩٩٥ ج . م ، وبإضافة المبالغ الثلاثة المتقدمة إلى بعضها يكون  
بمجموعها ٢١٤/٧١٦ ج . م ، وهذا هو مبلغ الأتاوة التي كانت  
حكومة الفرس تجيها سنويا من المقاطعة السادسة التي ذكرها  
هيروdot ومن بينها مصر التي كانت لا يقل ما يؤخذ منها وحدها  
عن ثلاثة أرباعه على أقل تقدير أى مبلغ ١٦١/٠٣٧ ج . م

### الفصل الثاني

## حكومة الرومان

من سنة ٢٩ ق . م إلى ٣٩٥ م

لما فتح الرومان مصر استبد بها أغسطس لنفسه ولم  
يجعلها تابعة لمجلس الشيوخ ولا لخزاة الدولة في إدارتها وماليتها  
بل جعلها ملكا خاصا به وببيته تعود عائدتها المالية على  
خزائنه الخاصة . وكان يدير شؤونها هو بنفسه بواسطة وال  
يرجع إليه رأسا وليست له صفة الحكام الرومانيين وكان هذا

الوالى يمثل في جميع الحفلات والأعياد الوطنية . وقد دفع أغسطس إلى هذه التدابير الشاذة التي غض فيها الطرف عن غيره مارآه من أهمية سياسة هذا الاقليم الذي كانت غلاله ضرورية لسكان روما ، فضلا عن أن موقعه الحربى الهام كان مصدر خطر دائم على سكية روما وطائفتها بل على سلامة التاج نفسه فيما إذا ثار حاكم هذا الاقليم

وبهذه التدابير أمست أملاك البطالسة ملكا له . وصارت الضرائب التي تؤخذ منها وقفا على خزائنه الخاصة . فضلا عن هذا قد حظر بادیء به على أعضاء مجلس الشيوخ وعلى الأعيان ذوى المقامات العالية الذهاب إلى مصر ، كما عين في ولايتها أحد النبلاء واعتبره موظفا عنده خاصا به

وقد كان لولايتي مصر وأفريقية من بين جميع ولايات الامبراطورية الرومانية اعتبار خاص . فلم تكونا مكلفتين كغيرهما من الولايات بتموين الجيوش المحتلة والقيام بجوائح الموظفين فقط بل كان عليهما أيضا أن تمونا مدينة روما ثم القسطنطينية فيما بعد ذلك من الزمن

فصر وحدها كانت تغذى من قمحا مدينة روما مدة أربعة أشهر ( راجع كتاب يوسف Josèphe ج ٢ الفقرة ٣٨٦ ) وكانت الكمية التي ترسلها إليها عشرين مليون مدى من القمح ( راجع كتاب أوريليوس فكتور Aurelius Victor

الرسالة الأولى ) وهي تساوى ٤/٤٠٠/٠٠٠ إردب أو ٨٨٠/٠٠٠ إردب تقريبا ثمنها باعتبار سعر الإردب ٣٥ قرشا ٣٠٨/٠٠٠ ج. م وهذا المبلغ هو قيمة الغلال التي كان يأخذها الرومان من مصر

ويمكننا من هذا الاستهلاك أن نقدر عدد سكان روما في ذلك الحين . وطريقة ذلك أن المعتاد في مصر أن يستهلك كل شخص وية قح في الشهر ( ١/٤ إردب قح ) فيكون عدد سكان تلك المدينة بناء على هذه القاعدة وعلى المدة والكمية السابقتين هو ١/٣٢٠/٠٠٠ نسمة

ويرى ج. بالوش J. Beloch في كتابه ( شعوب العالم اليوناني الروماني ص ٣١ ) أن كمية الغلال البالغ قدرها عشرين مليون مدى التي ذكرها أوريليوس فكتور لم تصدرها مصر وحدها بل صدرت من جميع البلاد التي وراء البحار

### الفصل الثالث

## حكومة البيزنطيين

من سنة ٣٩٦ م إلى ٦٤٠ م

تكلم رينيه Reynier ( مصر في عهد الرومان ص ١٥٣ ) عن هذه الحكومة فقال :

أصدر جوستينيان Justinien مرسوما يقضى بأن كمية الغلال التى على مصر أن ترسلها إلى القسطنطينية فى عهد هذا الامبراطور تكون ٨٠٠/٠٠٠ إردب قح - قيمتها باعتبار سعر الارذب ٣٥ قرشا ٢٨٠/٠٠٠ ج ٠ م وهى قريبة كثيرا من قيمة الغلال فى الحكومة السابقة -

ويقضى المرسوم السالف على ما يظهر بتغريم من يتأخر فى تحصيل الغلال بسبب الإهمال غرامة قدرها صلبى ذهب ( جنيه مصرى ) عن كل ثلاثة أردب يتأخر فى تحصيلها . اهـ

وقال فى الصفحة ١٨٣ :

كانت الضرائب فى مصر ثقل وتكثر تبعا لانخفاض النيل وارتفاعه . ولذلك كانت لا تستقر فيها على حال واحدة . ومن هنا كان من الجائز أن يحدث نقص فى كمية الغلال المقررة على مصر للقسطنطينية وهى ٨٠٠/٠٠٠ إردب وكذلك فى الكمية المقررة للاسكندرية . وكان على الحاكم عند ذاك أن يسد النقص باعانات يطلبها من الأهالى ثم يخضم قيمها من ضريبة النقد فيما بعد

وكان يوجد هنالك تدابير لافتر منها قد بلغت من الصرامة مبلغا كبيرا . ومنشؤها ما كانت تبديه الحكومة البيزنطية من الاهتمام بمسألة توزيع المؤن فى العاصمة . ولم تتناول

هذه التدابير الضريبية الأخرى أى ضريبة النقد التى كان الحاكم يتحمل وحده عبء مسئولية التأجيلات التى كان يمنحها فى أوقات تحصيلها ، حيث لم يكن هناك وقت محدد يتعين عند انقضائه حجز ما تأخر منها من ماله . وهذا التساهل فى ضريبة النقد خفف عن الحاكم وطأة الشدة المتأهية فى ضريبة الغلال ، وجعله يستطيع سد نقص الغلال بلا عناء كبير وذلك باستيلائه على إعانات من الأهالى . وبهذه الطريقة كان يدبر الوقت إللازم للاستيلاء على جميع المتأخرات . ولو حتمت عليه الحكومة تحصيل ضريبتى النقد والغلال فى آن واحد لاستحال عليه القيام بذلك بل كانت عندئذ لاتجد من يقدم على الاضطلاع بأعباء الحكم فى مصر . وكان الفرض من اتخاذ هذه الاحتياطات المتأينة كفالة تموين القسطنطينية . وقد منح لهذا السبب أيضا ملزم جمارك الاسكندرية الذى كان مكلفا بدفع رسوم الشحن مبلغ ٨/٠٠٠ صوليد ذهب حتى لا يكون له أى عذر فى تأخير ما يرسل من الغلال . ومع أن هذا المبلغ لم يخرج من خزانة جوستينيان بل فرضه على مصر فرضا فقد كان يقول عنه إنه منحة عظيمة . اهـ

وقالت الآنسة رويارد M<sup>lle</sup> Rouillard فى كتاب ( إدارة

مصر المدنية فى عهد بزانطة ص ١٢٠ ) :

لقد حدد قسطنطين في لائحة الخطة كمية الغلال المقررة على مصر للقسطنطينية وتولى خلفاؤه في الحكم تنظيم إرسالها من بعده . والمرسوم رقم ١٣ وإن كان في الحقيقة لم يحدث تغييرا يذكر في إدارة التموين السنوى إلا أنه يفهم منه أن الضريبة المسماة « رسوم الشحن » وقدرها ٨٠/٠٠٠ سو ذهب كانت مخصصة لشحن كمية من القمح قدرها ٨٠٠٠ / ٠٠٠ / ٨٠٠٠ دون إضاح نوع المكيال الذى قدر به هذا العدد . فهل هو إرتب أو مدى ؟

يقول متياس جلزر Matthies Gelzer الذى أخذ برأى ممسن Mommsen إن المكيال هنا هو الارتب

ويلوح أن المكيال المراد فى المرسوم رقم ١٣ هو عين المكيال الذى كان يستعمله موظفو إدارة التموين السنوى فى تقدير دخل الممولين من الغلال . غير أنه يؤخذ من البيانات المسطرة على أوراق البردى أنهم كانوا يستعملون المدى فى هذه الحالة ، كما أن وكيل الكونت أمونيوس Ammonios الذى كان يدير أملاكة بطييه كان يكتال كمية القمح التى يوردها مزارعو أرض سيده بالارتب حسب عادة البلاد . إلا أنه كان يحولها فيما بعد إلى المدى . لكن ألا يظن أنه فعل ذلك ليكون على وفاق مع محصل التموين السنوى ؟



إن ذلك لمن المحتمل . ومع هذا فإن حسابات وكيل  
أمونيوس لا تكفي وحدها مطلقا أن تتخذ حجة على أن  
المدى كان الوحدة الرسمية المقررة في مصر لا سيما بعد  
أن علم من نصوص أخرى أن الموظفين أنفسهم كانوا  
يستعملون الارتب وأن الكيل المقصود في المرسوم رقم ١٣  
هو بلا ريب الارتب دون غيره

وعلاوة على ما ذكر فإن ثمانية ملايين الأراتب أو  
بعبارة أخرى الأربعة والعشرين مليون مدى أقرب إلى الصواب  
من ثمانية ملايين من المدى . والدليل على صحة هذه النظرية  
هو أن مصر كانت في عهد الامبراطورية الأولى ترسل إلى  
روما عشرين مليون مدى سنويا

ومن المستبعد كثيرا أن يكون عواهل يزانطه قد  
خففوا أعباء مصر عما كانت عليه أيام تبعيتها لروما  
وبالأخص منهم جوستينيان الذي كان شغله الشاغل وهمه الوحيد  
جر كل ما استطاع من الفوائد من الولايات التابعة لامبراطوريته  
ولقد وجدت بيانات مضبوطة كتبت على أوراق البردى  
يظهر أنها حجة دامغة في هذا الموضوع . وقد ورد  
في هذه الأوراق أن المنطقة التي قاعدتها أنطاكيو Antaiou  
كانت ترسل إلى الاسكندرية ٦١/٦٧٤ إرتبا سنويا . وبما  
أنه كان يوجد حسبها هو مذكور في ملخصات

جورج القبرسي Georges de Chypre زهاء ثمانين منطقة مصرية  
بناء على ماتقدم يمكننا الحصول على كمية الغلال التي  
كانت ترسلها مصر إلى القسطنطينية سنويا بوجه التقريب . وذلك  
بضرب  $٦٧٤/٦١$  إرتبا في ٨٠ عدد المناطق فينتج  $٤/٩٣٣/٩٢٠$   
إرتبا أو  $٧٦٠/٨٠١/١٤$  مديا . ومن هنا يظهر أنه لا يجوز  
مطلقا أن يخطر ببالنا أن رقم الثمانية ملايين المذكور  
بالمرسوم رقم ١٣ يانا لجملة الغلال المقرر إرسالها ،  
يقصد به المدى

وكانت إعانة الغلال التي فرضت على مصر وألزمتم  
بتقديمها إلى إدارة القويون السنوى مقسمة بين مصر العليا  
والسفلى وطيبة وأركاديا وأغسطانيك . أما لوية فكانت  
معفاة من هذه الاعانة . اهـ

ونحن نرى أن رأى هذه المؤرخة صائب  
وسديد وأن رقم ثمانية الملايين يقصد به الارتب بلا  
نزاع . وهذه الكمية تساوى أربعة وعشرين مليون مدى  
وتعادل  $١/٦٠٠/٠٠٠$  إردب أى ضعف ماذكره رينيه .  
وبضرب هذا العدد في ٣٥ قرشا مايساويه الإردب ينتج  
 $٥٦٠/٠٠٠$  ج ٠ م

ويكون لدينا إذن مبلغان متعلقان بهذا العصر وهما :

بناء على قول رينيه  $٢٨٠/٠٠٠$  ج ٠ م

و بناء على قول الأئمة رويارد ٥٦٠/٠٠٠ ج ٠ م

#### الفصل الرابع

### الحكومة العريضة

من سنة ٢٠ هـ ( ٦٤١ م ) الى سنة ٩٢٢ هـ ( ١٥١٦ م )

مهموز معاوية بن أبي سفيان

سنة ٦٠ هـ ( ٦٨٠ م )

هذا الخليفة هو أول خلفاء بني أمية بدمشق . قال اليعقوبي  
في تاريخه ج ٢ ص ٢٧٧ :

وكان عمرو بن العاص يحمل منها اليه الشيء اليسير . اهـ  
ومن المحتمل أن معاوية لم يشأ أن يحاسبه حساباً  
دقيقاً نظراً لما أداه له من الخدم الجليلة . ثم قال هذا المؤلف :  
فلما مات عمرو حل المال الى معاوية فكان يفرق في  
الناس أعطياتهم ويحمل اليه ألف ألف دينار . ( ٦٠٠/٠٠٠ ج ٠ م ) . اهـ

مهموز هشام بن عبد الملك

سنة ١٢٥ هـ ( ٧٤٣ م )

هذا الخليفة هو عاشر خلفاء بني أمية بدمشق

وكان عامله على جاية مصر يدعى عبيد الله بن  
الحجاب وهو رجل عرف بمقدرته المالية وهو الذى  
راك أراضى مصر فى عهد هذا الخليفة

قال المقرئى فى خططه ج ١ ص ٩٨ :

انخط خراج مصر بعدها ( أى بعد عمرو بن العاص  
وعبد الله بن سعد بن أبى سرح ) لنمو الفساد مع الزمان  
وسرban الخراب فى أكثر الأرض ووقوع الحروب فلم  
يجها بنو أمية وخلفاء بنى العباس إلا دون الثلاثة آلاف  
ألف ( ٨٠٠/٠٠٠ ج ١ م ) ماخلا أيام هشام بن عبد  
الملك فانه وصى عبيد الله بن الحجاب عامل مصر بالعارة  
فيقال انه لم يظهر من خراج مصر بعد تناقصه كثرة  
إلا فى وقتين أحدهما فى خلافة هشام بن عبد الملك - إلى  
أن قال - والوقت الثانى فى إمارة أحمد بن طولون . اه  
وأما المبالغ السّتي أخذت من مصر فهالك  
ماقاله عنها المؤلفون :

قال ابن خرداذبة فى كتابه ( المسالك والممالك ص ٨٣ ) :-  
وجباها عبيد الله بن الحجاب فى أيام بنى أمية ألفى  
ألف وسبعمائة ألف وثلاثة وعشرين ألفا وثمانمائة  
وسبعة وثلاثين ديناراً ( ٣٠٢/٦٣٤ ج ١ م ) . اه  
وقال ابن رسته فى كتابه ( الأعلاق النفيسة ص ١١٨ ) :-

وجباها عيد الله بن الحجاب أيام بني أمية ألفي  
ألف وسبعائة ألف وثمانمائة وسبعة وثلاثين ديناراً  
( ١/٦٢٠/٥٠٢ ج ٠ م ) . اهـ

وقبل المقرئ في خطه ج ١ ص ٩٩ عن ابن  
خرداذبة قال :

ذكر ابن خرداذبة أن ابن الحجاب جباها ألفي ألف  
وسبعائة ألف وثلاثة وعشرين ألفاً وثمانمائة وسبعة وثلاثين  
ديناراً ( ١/٦٣٤/٣٠٢ ج ٠ م ) . وهذا وهم منه فإن  
هذا القدر هو ماحله إلى بيت المال بدمشق بعد أعطية أهل  
مصر وكلفها . اهـ

فالمبلغ الذي ذكره هؤلاء المؤلفون ما هو إذن إلا قيمة  
ما أرسل إلى مركز الخلافة بدمشق

#### مرفوض مرواه الثاني

سنة ١٣٢ هـ ( ٧٥٠ م )

هذا هو الثالث عشر من خلفاء بني أمية بدمشق . وكان  
يلقب بالحمار لأنه كان صبوراً على المتاعب واحتمال  
المشاق

روى أسقف الإسمونين ( تاريخ البطارقة ص ٢٠٥ ) في القسم

السابع عشر من تاريخ الكنيسة وسيرة حياة الأبا ميخائيل  
البطريك السادس والأربعين ، أنه في تقدير إيرادات مصر  
السوية في نهاية خلافة مروان الحمار آخر خلفاء بني  
أمية وابتداء خلافة السفاح عبد الله العباسي ، بلغ  
ما أرسل إلى بيت المال بدمشق بعد المصروفات ٢٠٠/٠٠٠ دينار  
( ١٢٠ / ٠٠٠ ج ٠ م )

فهرست المهرى به المنصور

سنة ١٦٩ هـ ( ٧٨٥ م )

هذا الخليفة هو ثالث خلفاء بني العباس ينفذ

قال أبو صالح الأرمي في تاريخه ( الكنائس ص ٣١ ) :

في سنة اثنتين وستين ومائة ( ٧٧٩ م ) في خلافة المهدي  
ابن المنصور من العباسيين عقد الخراج بمصر ألف ألف  
وثمانمائة ألف وثمانية وعشرين ألفا وخمسمائة دينار  
( ١٠٠ / ٠٩٧ / ١ ج ٠ م ) . هـ

ومن الواضح البين أن هذا هو مبلغ الأتاوة -  
والدليل على ذلك أن المبلغ الذي أرسل من القطر في عهد  
الخليفة الآتي يزيد على هذا القدر

### مؤلفه هرونه الرشيد

سنة ١٩٣ هـ ( ٨٠٩ م )

هو خامس خلفاء بني العباس ينعاد

قال ابن خردادبة في كتابه ( المسالك والممالك ص ٨٤ ) :

وحمل منها موسى بن عيسى ( وكان عاملا على مصر  
لهذا الخليفة ) في دولة بني العباس ألفى ألف ومائة ألف  
وثمانين ألف دينار ( ١/٣٠٨/٠٠٠ ج ٠ م ) ١٠ هـ

وردد ابن رسته في كتابه ( الأعلام النفيسة ص ١١٨ )  
ماقاله المؤرخ السابق بنصه

وذكر المقرئ في خطه ج ١ ص ٩٩ هذا القول  
أيضا لكنه زاد الأمر وضوحا فقال :

وحمل منها ( أى من مصر ) موسى بن عيسى الهاشمي  
ألفي ألف ومائة ألف وثمانية ألف دينار ( ١/٣٠٨/٠٠٠ ج ٠ م )  
يعنى بعد العطاء والمؤن وسائر الكلف . اهـ

### مؤلفه المأمورة

سنة ٢١٨ هـ ( ٨٣٣ م )

هذا الخليفة هو سابغ خلفاء بني العباس ينعاد

قال ابن خلدون في تاريخه ج ١ ص ١٥٠ :

وجد بخط أحمد بن محمد بن عبد الحميد عمل  
بما يحمل إلى بيت المال ينفد أيام المأمون من جميع النواحي  
نقلته من جراب الدولة ( وقد ذكره مفصلاً )

ثم ذكر أمام مصر بالصفحة ١٥١ عما يحمل منها  
إلى بيت المال ينفد في العهد المذكور هذا المبلغ :  
ألف ألف دينار وتسعمائة ألف دينار وعشرين ألف دينار  
( ١٥٢ / ١٠٠٠ ج ١ م )

#### معرفة المقتدر بالله

سنة ٣٢٠ هـ ( ٩٣٢ م )

هذا هو الخليفة الثامن عشر من خلفاء بني العباس ينفد

قال قدامة بن جعفر في كتابه ( الخراج وصناعة  
الكتابة ص ٢٣٩ ) بعد أن أبان الأعمال ( الأقاليم )  
التي تكون منها المملكة الإسلامية في عهده ومقدار  
ما كان مفروضاً على كل منها إرساله إلى بيت المال مانصه :

والذي قدمناه من مبالغ الارتفاعات وما يرتفع  
بعض النواحي في هذا الوقت وينقص البعض نقصاناً لا تنتفت  
إليه ولا نعول عليه لأنه إنما وقع بقلة الضبط وإضاعة



الحزم . والباقي المنوع منه فهذه سبله أيضا  
ثم أتى بملخصة لما ذكره جاء فيها بالصفحة ٢٥١ أمام  
فصر والاسكندرية مبلغ ألفى ألف وخمسمائة ألف دينار  
( ٠٠٠ / ٥٠٠ / ١ ج ٠ )

ولم يذكر قدامة اسم الخليفة الذي أرسل في عهده هذا  
المبلغ . وبما أن هذا المؤرخ توفي في عهد الخليفة المقتدر  
بأقته في الفترة التي بين الأسرتين الطولونية والاشيدية  
أى في الوقت الذي رجعت فيه مصر ولاية تابعة للخلافة  
العباسية . يتغداد بعد أن كانت مستقلة في عهد الأسرة الأولى  
فترى أن هذا المبلغ جبي في عهد الخليفة المذكور

#### الفصل الخامس

#### عصر العثمانيين

من سنة ٩٢٣ هـ ( ١٥١٧ م ) إلى ١٢١٣ هـ ( ١٧٩٨ م )

لم يكن عندنا عندما كتبنا الأصل الفرنسى لكتابنا  
هذا عن مبلغ الآتاوة في هذا العصر سوى مصدرين .  
وقد عثرنا بعد ذلك على ثلاثة مصادر . اثنين منها  
يذكران الإيراد والآتاوة والثالث خاص بالآتاوة فقط . ولم  
يكن عثورنا على هذه المصادر الجديدة في أثناء طبع هذه

النسخة العربية في وقت واحد . ولذلك أثبتنا أحدها في  
قسم الإيرادات وفاتنا ذكر الآخر هناك لأننا لم نهند إليه  
إلا بعد الفراغ من طبعه . فلم نر بدا من إثباته هنا .  
واليك هذه المصادر الخمسة :

١ - بيترو دلا فالل Pietro Della Valle

٢ - البكري

٣ - كورنيل لي بران Corneil le Bruyn

٤ - ماييه Maillet

٥ - استيف Estève

أما بيترو دلا فالل فيؤخذ من كتاب سياحته بمصر  
سنة ١٠٢٤ هـ ( ١٦١٥ م ) ج ٢ ص ١٣٨ و ١٣٩ أن إيراد  
مصر كان ٢/٤٠٠/٠٠٠ سيكان قنيسى - بنسحق -  
( ١/١١٠/٩٦٠ ج ٠ م ) . وأن هذا المبلغ ينقسم إلى أربعة  
أقسام متساوية . قسم للحمل الشريف ، وقسم للجيش  
المرايط بمصر ، وقسم للباشا ومصروفاته الادارية وغيرها ،  
وقسم يرسل إلى السلطان بالقسطنطينية

وبناء على هذا يكون مبلغ الإيراد ٢/٤٠٠/٠٠٠ سيكان  
( ١/١١٠/٩٦٠ ج ٠ م ) ومبلغ الأتاوة ٦٠٠/٠٠٠ سيكان  
( ٢٣٧/٧٤٠ ج ٠ م )

وأما البكرى فقال في كتابه ( الكواكب السائرة  
ص ٢٢٩ و ٢٣٠ ) :

سألت بعض كتبة الديوان وغيره عن مبلغ خراج  
مصر في سنة خمس وثلاثين وألف ( ١٦٢٦ م ) فقال  
ثماني عشرة كرة — مائة ألف — ( ١/٨٠٠/٠٠٠ دينار —  
١/٠٨٠/٠٠٠ ج . م ) . منها يجهز للأبواب العثمانية بالديار  
الرومية ستمائة ألف دينار ( ٣٦٠/٠٠٠ ج . م ) . والباقي  
يصرف للحرمين الشريفين والصنائع بها والعساكر بها .  
فهذا خلاف ما يأتي للبكر بكى بها من الخدم والتقدم من  
خيل وجمال وبغال وأقشة وسكر . فنسأل الله تعالى أن  
يحملها دار إسلام ليوم القيامة آمين . اهـ

وعلى هذا يكون مبلغ الأتاوة ٦٠٠/٠٠٠ دينار  
أو ٣٦٠/٠٠٠ ج . م

ويؤخذ من كتاب سياحة كورنيل لي بران سنة  
١٠٩١ هـ ( ١٦٨٠ م ) ج ٢ ص ٧٢ أن سلطان تركيا كان  
يحصل من مصر مع شدة فقرها على إتاوة قدرها ٦٠٠/٠٠٠  
سيكان سنويا قيمة الواحد منها سبعة فرنكات ( ١٧٤/٥٨٨ ج . م  
تقريبا )

وبناء على ذلك يكون مبلغ الأتاوة ٦٠٠/٠٠٠ سيسان  
أو ١٧٤/٥٨٨ ج . م تقريبا

وقال ماييه الذى كان قنصلا لفرنسا فى مصر زهاء أربعين عاما فى النصف الثانى من القرن السابع عشر فى مؤلفه ج ٢ ص ١٥٧ فى وصفه مصر :

يحكم مصر اليوم موظف برتبة باشا مبعوث من قبل السلطان . ويعين هذا الباشا لمدة لاتزيد عن عام ومع ذلك فقد جرت العادة أن يستمر الولاة فى وظائفهم ثلاثة أعوام بل أربعة كما أنه يوجد منهم منبقى عاما أو عامين فقط

وهذه الولاية هى أضخم ولايات الامبراطورية العثمانية . ولذلك لاتتال إلا بدفع مبالغ طائلة . ولا بد للوالى الذى يعين لمصر أن يكون مستعدا لبذل نفقة من أربعائة ألف إلى خمسمائة ألف ريال قبل أن يصل إلى القاهرة المقر المعتاد لسكنه ، وأن يقدم فوق ذلك هدايا تزيد قيمتها على مائة ألف ريال عن كل سنة يمكثها فى وظيفته وأعباء هذه الولاية كانت كذلك باهظة جدا . فالوالى كان مكلفا بأن يرسل الى السلطان ستماية ألف ريال فى كل سنة . وكانت هذه النقود التى يسمونها الخزنة ترسل إلى القسطنطينية برا بمصروفات جسيمة على نفقة الوالى . وكان عليه أيضا أن يرسل إلى السراى فى كل سنة مقدارا من السكر والبن والشراب والأرز وسلما أخرى كثيرة لاتقل قيمتها

التي كانت تدفع دواما نقدا عن ستائة ألف ريال . هذا  
غير نفقات الحمل الذى كان يوجهه الخليفة إلى مكة كل  
عام ومائة ألف ريال يرسلها إلى هذه المدينة ومثلها إلى  
دمشق لتنفق على القافلة التي ترافق الحمل إلى بلاد العرب  
ولايضاء هذه المطالب كلها ودفع مرتبات الجيوش  
التي ترابطت في مصر من قبل الباب العالي يستولى الوالى  
على كافة أنواع الإيرادات وهي لإيرادات ضخمة جدا قد  
تبلغ قيمتها إذا روعيت طرق الاقتصاد أكثر من اثني عشر  
مليوناً غير ما ينفق على الجيوش . ومن هنا يفهم بسهولة  
أن مصر تدر على الوالى من الدخل أكثر مما تدر على  
السلطان وبالأخص إذا داهم القطر الطاعون . فانه عند  
ذلك تجمع الحكومة مبالغ طائلة في مدى الثلاثة أو الأربعة  
الاشهر التي اعتاد الوباء أن يمكثها في وادى النيل . فقد  
يبلغ دخله في يوم واحد من مائتى ألف إلى ثلاثمائة ألف  
ريال بسبب وفاة أشخاص يمتلكون قرى لأن قوانين الحكومة  
تقضى برجوع ملكية هذه القرى إلى الخليفة بعد وفاة أصحابها .  
فيتذرع الوالى بهذا القانون للاستيلاء عليها لنفسه ويستدر منها  
أموالا عظيمة . وقد يحدث في أسابيع أن تباع العين الواحدة ثلاث  
مئات بل أربعا بسبب معالجة الموت لمن يتعاونها الواحد تلو الآخر . اه  
ويستخلص من وصف ماية أن المبالغ التي كانت ترسلها  
مصر إلى القسطنطينية أو تأخذها هذه منها هي :

٦٠٠/... ريال ترسل نقدا

٦٠٠/... د قيمة سلع وأمتعة ترسل عينا

١٠٠/... د ترسل إلى دمشق

ويكون مجموع ذلك ١/٣٠٠/... ريال أو بعبارة أخرى.

٢٦٠/... ج ٢٠

أما تفقة المحمل ومائة ألف الريال الأخرى فلا وجه  
لاضافتها إلى المبلغ السابق لأنها كانت تصرف باسم مصر ولحسابها  
وقال استيف في الصفحة ٣٩٦ :

إن النقود التي كانت تسمى الخزنة كانت ترسل في  
أول الأمر إلى القسطنطينية باحتفال مهيب

وإليك مارواه لنا عن الترتيبات التي وضعها لذلك  
السلطان سليمان قال :

قرر هذا السلطان أن يقوم واحد من الأربعة والعشرين  
بيكا باحضار إتاوة مصر إلى مقر الخلافة وأن يلقب هذا البيك  
بأمير الخزنة وأن يوضع تحت تصرفه للحفاظ عليها سردار  
وشرذمة من الجند تنتخب من فرق الجيش السبع

ومتى تم تحصيل الأموال يتوجه الرزنامجي إلى الباشا  
ومعه مبالغ الخزنة . وفي اليوم المقرر لتسليمها إلى أمير الخزنة  
يجتمع في القلعة رؤساء الوجاقات والبكوات والقاضى وجميع

كبار موظفي الحكومة . فيعين الصراف وهو كاتب الخزنة عدد النقود ونوعها . وشاغل هذه الوظيفة يكون إسرائيلياً دائماً . وبعد أن يوقع الباشا والرزناجي على الأوراق المينة بها النقود توضع في صناديق مغطاة بالجلد ثم يسلها الباشا إلى أمير الخزنة فيعطيه مستنداً بها

وفي أثناء وضع الصناديق على ظهور الابل المعدة لحملها ينزع الباشا على أمير الخزنة حلة من الفراء الأسود فاخرة ، وعلى الرزناجي كذلك خلة من الفراء الأسود إلا أنها أقل قيمة من تلك . ثم يوزع القفاطين على السردار المكلف بقيادة الحرس . ويجتمع البكوات والوجاقات عند سفر أمير الخزنة ويحيطون به في موكب ينفخ أثناء مروره بالقاهرة ويرافقونه إلى الدائرية وهي مكان بين القبة وبركة الحج . ويعلن من ليلة يوم سفره عن هذا الاحتفال بواسطة الألعاب النارية في الدائرية وكذلك بتواتر إطلاق المدافع حتى وقت السفر . ويسير أمير الخزنة إلى القسطنطينية ماراً بدمشق

وقد وجه السلطان سليمان نظره إلى جميع التفاصيل الخاصة بسفر الخزنة حتى أنه عين ما يجب صرفه في نقلها وابتاع ما يلزمها من الصناديق والآكيس والجلود والسجاجيد لتغطيتها . اهـ

ويظهر أن هذه الطريقة بطلت بمرور الزمن وبما

أصاب الدولة العثمانية من الوهن . والدليل على ذلك مارواه  
استيف بالصفحة ٣٩٧ إذ قال :

قبل مجيء الفرنسيين مصر كان الباب العالي لا يحصل  
على شيء من إتاوتها إلا إذا أرسل إلى القاهرة أحد الأغوات  
خصيصا لذلك . وكان هذا الأغا لا يبعث إلا مرة واحدة في  
كل ثلاث سنين ليتسلم ما قد تجمع للدولة من الإتاوة في هذه  
المدة . وكان لا يؤبه له في حضوره وسفره بل غاية ما هنالك  
أن الباشا يسلمه في حضرة القاضي فقط النقود والأوراق  
الخاصة بالخزنة ، وعلى الأغا أن يتخذ جميع الاحتياطات التي  
تكفل له الرجوع إلى القسطنطينية سالما . اهـ

وقال استيف في الصفحة ٣٩٧ عند تلخيصه دخل  
السلطان :

إن القواعد المرعية في الإدارة العثمانية المالية تختلف  
عن القواعد الجارية العمل بموجبها في فرنسا . ففي هذه  
ترسل إيرادات الحكومة كلها إلى الخزانة العمومية أما الحكومة  
العثمانية فلا يدخل خزائنها إلا المبالغ المخصصة لبعض المصروفات  
والأموال المدخرة . والجباية موكول أمرها إلى الولاية  
وكبار الملتزمين ولا يهتم لها السلطان إلا بقدر  
ما يحصل على المطلوب له منهم . وما يتبقى بعد  
إيفاء هذا المطلوب وبعد المصروفات التي ألقاها على كاهلهم يصير



حقا مكتسبا لهؤلاء

ويؤخذ من ملخص البيانات المختلفة التي ذكرناها لايضاح جميع الضرائب التي على مصر أن إيراد السلطان ينحصر في الاتاوة. اهـ وهذه الاتاوة كانت تبلغ حسبما روى استيف منها لبعض مصروفات خاصة بالحضرة السلطانية. غير أن المبلغ المذكور كان يعتبر برمته قيمة الاتاوة المفروضة على مصر للقسطنطينية وبناء على ما تقدم يكون لدينا عن هذا العصر خمسة مبالغ للاتاوة هي :

- ١ — يترو دولا<sup>١</sup> قال سنة ١٦١٥ م ٢٧٧/٧٤٠ ج.م
- ٢ — البكرى د ١٦٢٦ م ٣٦٠/٠٠٠ ج.م
- ٣ — كورنيل لي بران د ١٦٨٠ م ١٧٤/٥٨٨ ج.م تقريبا
- ٤ — مايه في النصف الثاني من القرن السابع عشر ٢٦٠/٠٠٠ ج.م
- ٥ — استيف في القرن الثامن عشر ١٥٨/٧٢٥ ج.م

الأتاوة في عهد الأسرة المحمدية العلوية

من سنة ١٨٠٥ م إلى الآن

اختلفت الاتاوة التي ترسلها مصر إلى الحكومة العثمانية

في عهد الأسرة المحمدية العلوية . قفى أوائل عهد محمد علي  
كان مبلغها ضئيلا متفقا مع إيراد مصر في ذلك الحين

وذكر مانجان في كتابه ( مختصر تاريخ مصر ج ١ ص ١٥٤ )  
أنها كانت سنة ١٨٣٣ م ١٢/٠٠٠ كيس مصرى ( ٦٠/٠٠٠ ج م )

وفي سنة ١٨٤١ م لما منح محمد علي ولاية مصر على  
أن تكون من بعده للأكبر فالأكبر من ذريته بالفرمان  
المؤرخ في ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ كان من بين مواد هذا الفرمان  
أن ربع المتحصل من الرسوم الجركية وباقي الضرائب يرسل  
إلى الخزانة الشاهانية — بدون تحديد هذا الربع بمبلغ معين

ثم عين في فرمان أول يونيو سنة ١٨٤١ الذي جاء  
مؤيدا للفرمان السابق فكان ٨٠/٠٠٠ كيس عثمانى  
( ٣٥٤/٦٨٨ ج م )

وبقيت هذه الاتاة كما هي في عهد عباس الأول  
وسعيد وأوائل عهد اسماعيل إلى أن جاء الفرمان الذي  
تعدلت فيه قاعدة توارث الولاية المصرية وأعطيت مصر فيه بعض  
الامتيازات وأضيفت إلى حكومتها جهات مصوع وسواك .  
والثاكة فزيدت الاتاة فيه ابتداء من شهر المحرم سنة ١٢٨٣  
( ١٦ مايو سنة ١٨٦٦ ) من ٨٠/٠٠٠ كيس إلى ١٥٠/٠٠٠ كيس  
عثمانى أى ٧٥٠/٠٠٠ ليرة عثمانية سنويا وهذا المبلغ يساوى  
٦٦٥/٠٤٠ ج م

وفي أول يوليو سنة ١٨٧٥ أضيف إلى هذا المبلغ  
١٣/٣٦٥ ج . م في مقابل تنازل الدولة العلية للخديوية المصرية  
عن مدينة زيلع وملحقاتها فأصبح مبلغ الاتاوة ٦٧٨/٤٠٥ ج . م  
وقد ظل هذا المبلغ بدون تغيير إلى سنة ١٨٨٩ م حيث  
أوقف دفع إتاوة زيلع فرجع مبلغ الاتاوة إلى ما كان عليه  
( ٦٦٥/٠٤٠ ج . م ) وبقي كذلك إلى الآن رغم انسلاخ مصر  
عن الدولة العثمانية وتوقفها عن دفعه لهذا السبب لأن الدولة  
العثمانية تنازلت عنه لدانيتها إلى مدة معينة ووافقت مصر على هذا  
التنازل فحكمت عليها المحكمة المختطة باستمرار دفعه لهؤلاء  
الدائنين إلى انتهاء هذه المدة

### إجمال عام لقسم الاتاوة

والجدول الآتي يبين المبالغ التي أخذت من مصر  
في عهود حكومات الدول التي حكمها بالتعاقب:

الحكومة	الاتاوة بالجنهات المصرية
حكومة الفرس	١٦١/٠٣٧
» الرومان	٣٠٨/٠٠٠
» البيزنطيين:	
تقلا عن رينيه في القرن السادس	٢٨٠/٠٠٠

الأناوة بالجنيهات المصرية	الحكومة
٥٦٠/٠٠٠	نقلا عن الأناوة رويارد في القرن السادس
	حكومة العرب :
٦٠٠/٠٠٠	خلافة معاوية
١/٦٣٤/٣٠٢	» هشام
١٢٠/٠٠٠	» مروان الثاني
١/٠٩٧/١٠٠	» المهدي
١/٣٠٨/٠٠٠	» هرون الرشيد
١/١٥٢/٠٠٠	» المأمون
١/٥٠٠/٠٠٠	» المقتدر بالله
	حكومة العثمانيين :
٢٧٧/٧٤٠	نقلا عن يترو دِلّا قال سنة ١٦١٥ م
٣٦٠/٠٠٠	» » البكري » ١٦٢٦ م
١٧٤/٥٨٨	» » كورنيل بران » ١٦٨٠ م
٢٦٠/٠٠٠	» » مايه في القرن السابع عشر
١٥٨/٧٢٥	» » استيف في القرن الثامن عشر
	الأسرة المحمدية العلوية :
٦٠/٠٠٠	الوالي محمد علي في سنة ١٨٣٣ م
٣٥٤/٦٨٨	» » » ١٨٤١ م
٦٦٥/٠٤٠	الحديوي اسمعيل » ١٨٦٦ م

الحكومة	الأتاوة بالجنيئات المصرية
الخدوي اسمعيل في سنة ١٨٧٥ م	٦٧٨/٤٠٥
من سنة ١٨٨٩ إلى الآن	٦٦٥/٠٤٠

## القسم الثالث

### الخراج والمساحة المفروض عليها

#### الفصل الأول

##### عصر الفراعنة

إذا استثنينا ما ذكره مؤلفو العرب عن هذا العصر نجد أن التاريخ لا يذكر لنا كما هو الحال في قسم الإيرادات أى رقم نهتدى منه إلى معرفة ما كان مفروضاً على مصر من الخراج في هذا العهد، ولا إلى معرفة المساحة المفروض عليها. ومع كل فسنحاول استخراج ذلك مما أورده المؤلفون في هذا الصدد: قال هيرودوت في المجلد الثاني الفقرة ١٠٩ عند الكلام على توزيع عموم الأراضي في عهد سينوستريس (١) :

(١) ويقال له أيضاً رمسيس الثاني. خلف والده سبتي الأول في الحكم حوالي عام ١٢٣٠ ق. م. ومات ما بين سنة ١٢٢٠ و ١٢١٠ ق. م.

وقص على الكهنة أيضا أن هذا الملك قسم القطر بين جميع الأهل فأعطى كلا منهم بالتساوى مربعا من الأرض ، واتخذ هذه القسمة أساسا لتقدير دخله وتحديد ما يصيب كل واحد من الممولين من الخراج سنويا . فإذا جرف النيل جانبا من أرض أحد الأهل ذهب هذا ورفع أمره إلى الملك . وعندئذ يزسل سيزوستريس مفتشين لقياس الأرض ومعرفة ما نقص منها حتى يمكن تخفيض الخراج وجعله مناسباً لما بقى منها . ويظهر أن فن الهندسة اخترع في ذاك الوقت وانتقل من مصر إلى بلاد اليونان . اهـ

ومما يؤسف له أن هيرودوت لم يذكر مساحة المربع الذى خص به كل شخص من الأهل كما فعل مع رجال الجندية ولم يذكر كذلك قيمة الخراج الذى كانوا يؤدونه . أما رجال الجندية فقد قال بصددهم في المجلد الثانى الفقرة ١٦٨ :

ومنح رجال الحرب الامتيازات الآتية ولم يمنح غيرهم من المصريين نظيرها اللهم إلا الكهنة :

خص كل واحد من أولئك بملكية اثني عشر أربانا arpent من الأراضى الخصبة معفاة من الضرائب . والأربان المصرى عبارة عن مربع ضلعه مائة ذراع . وهذا الذراع هو نفس الذراع المستعمل فى ساموس . اهـ

أما استرابون فقد تناول فى الجزء السابع عشر من مؤلفه

الفقرة ٢ الكلام على القطر المصرى من حيث نظامه البديع  
ويسره فقال :

كان المصريون المقيمون في بلادهم الشهيرة للغاية يكوّنون  
حكومة نظامية متمدّنة لدرجة أن معاهدها العلمية كانت مضرباً  
للامثال وأ نموذجاً ينسج على منواله . ولقد يسر المرء حينما  
يعلم أن هؤلاء القوم استطاعوا بتقسيمهم الأرض والسكان  
تقسيماً مبنياً على الفطنة والذكاء وبإدارتهم القائمة على اليقظة  
والحذر أن يحصلوا على أوفر نصيب يمكن الحصول عليه من  
الكنوز الطبيعية للأرض التي يعيشون عليها

ومن المعلوم أن المصريين بعد أن نصبوا عليهم ملكاً  
انقسموا إلى ثلاث طبقات : طبقة الجندية ، وطبقة المزارعين والصناع  
وطبقة الكهنة . وقد اختصت هذه الطبقة الأخيرة بكل  
ما يتعلق بالأمور الدينية . وانحصرت مهمة الطبقتين الأخريين  
في المحافظة على المصالح الدنيوية المحضة . فطبقة الجند كانت  
تُحافظ على هذه المصالح في زمن الحرب . والطبقة الثانية  
كانت تحافظ عليها في زمن السلم بكونها على الأعمال الزراعية  
والصناعات الأخرى . وكانت هاتان الطبقتان مكلفتين فوق  
ذلك بأن تدفعا للبلوك بطرق منظمة إيرادات بصفة ضرائب .  
أما الكهنة فكانوا لا يعملون شيئاً أكثر من اختصاصات  
وظائفهم اللهم إلا دراسة الفلسفة وعلم الفلك ومسامرة الملوك

وقسمت مصر أولاً إلى أقسام إدارية . عشرة بمصر العليا ، وعشرة بمصر السفلى ( الدلتا ) ، وستة عشر بمصر الوسطى . ويزعم بعض المؤلفين أن عدد هذه الأقسام كان مساوياً لعدد قاعات قصر التيه ( لابرثا ) لكن فاتهم أن عدد قاعاته كان أقل بكثير من عدد هذه الأقسام وهو ٣٦ . ثم جرت الأقسام تجمعات مختلفة جرى معظمها إلى نواحي toparchies وجرت هذه النواحي بدورها إلى جهات صغيرة وهكذا دواليك إلى الأورور aroure ( ١٨ سها ١٥ قيراطاً ) . ورب سائل يسأل ما الذى أوجب هذا التقسيم المحكم الدقيق ؟

فالجواب على ذلك هو أن فيضانات النيل كانت تحدث باستمرار حيرة وارتباكاً في حدود الأملاك بجرورها تارة وبزيادة مساحتها تارة أخرى وطوراً بتغييرها أوضاع أرض هذا وإزالتها معالم أرض ذاك مما كان يستدعى دوماً إعادة قياس الحقول ومسحها حتى أنه يقال إن هذا العمل هو الذى أنشأ عند المصريين فن الهندسة كما أنشأت الضرورة عند الفينيقيين علم الحساب لاحتياجهم إليه في تجارتهم البحرية

وتقسيم السكان إلى ثلاث طبقات سرى بطبيعته إلى كل مركز كما هو الحال في كل قسم من أقسام المملكة



واليك يان التداير العجبة التي كانت تتخذ  
حيال النيل ومنها يستطيع الانسان أن يحكم بان المصريين  
تغلبوا بقوة الفن على الطبيعة . ذلك أن زيادة  
المحصول ترتبط بزيادة الفيضان ارتباطا مباشرا . فكلما ارتفع  
منسوب الفيضان زاد مسطح الأراضي التي يعلوها الماء . ومع  
ذلك فقد حدث أكثر من مرة أن الفن سد نقص الطبيعة  
وتوصل بواسطة حفر الترع وعمل الجسور أن يجعل المياه  
تتمر في أقل الفيضانات وأردتها نفس المسطحات التي كانت  
تتمرها في أكبر الفيضانات وأحسنها . اهـ

وقال ماسبيرو Maspero في المجلد الأول من  
( تاريخ شعوب الشرق القديم ص ٣٧٧ ) :

إن حالة الفلاح الذى لا يملك أطيانا في الزمن القديم  
تمثل حالته في عصرنا الحاضر . فبعضهم كان لا يملك من  
حطام الدنيا سوى كوخ من الطين لا يسع غير الرجل  
وزوجه وكان يعمل في المزرعة باليومية أو السنوية .  
والبعض كان يندفع فيستأجر أطيان عين من الأعيان أو  
جندى من جيده . ومن اشتروا أرضا لم يتفنعوا  
بغير ريعها وهؤلاء هم أسعد الجميع حظاً . أما ملكية أراضيهم  
فتبقى بأسرها في يد فرعون في البداية ثم تنتقل منها إلى أبدي  
الملتزمين المدنيين أو الكهنوتيين . وكان في إمكان هؤلاء أن

يتصرفوا فيها بطريق الوصاية أو الهبة أو البيع وشراء غيرها بلا معارضة . وكانوا يؤدون غير العوائد الشخصية ضريبة عقارية بنسبة مساحة أراضيهم ونوع تربتها . ولم ينسب الأقدمون مجتمعهم اختراع علم الهندسة إلى المصريين عفا . فداومة النيل على جرف الأراضى وتقل مجراه وسهولة محوه لعلامات حدود الحقول وتغييره أوضاع بعض نواح برمتها فى مدى فصل صيف واحد ، كل ذلك اضطرم منذ بزغت شمس العصور القديمة أن يدققوا ويتحروا مساحة الأرض التى تطعمهم خيراتها . فكانوا يقيسون أراضى كل مدينة وكل قسم مرارا وتكرارا ثم تضم الإدارة الملكية عمليات القياس هذه إلى بعضها وتنسقها . وبذلك يتمكن فرعون من أن يعرف بالتدقيق مساحة ولاياته . والوحدة التى كانت مستعملة فى المقاس هى الأروور وهو عبارة عن مربع طول أحد أضلاعه مائة ذراع ويمادل ثمانية وعشرين آرا (١) تقريبا . وكان يشغل عدد عديد من الكتبة والمساحين بلا انقطاع فى مراجعة المساحة القديمة وإعادتها وتقيد كل تغيير يطرأ فى مجالات الحكومة . وكان يقام عند حدود كل عقار خط من القوائم يكتب عليه فى أغلب الأوقات اسم المالك الأخير وتاريخ آخر تحديد عمل . ومتى تم كل ذلك يطلق على العقار اسم علم حتى لكأنه شخص حى مستقل وكان هذا الاسم يتم

لما عن طبيعة الأرض أو موقعها أو إحدى العوارض الطبيعية التي تميزها مثل بحيرة الجنوب أو المرج الشرقى أو الجزيرة الخضراء أو بركة الصيادين أو غابة الصفصاف أو الكروم أو عريش العنب أو أرض الجميز . وهذه الأسماء تبقى علما على مسمياتها أجيالا . فلا اليع ولا القسمة ولا الثورات ولا تغير الأسر المالكة تستطيع أن تصير هذه الأسماء نسيا منسيا

أما مصلحة المساحة فتقيد في سجلاتها اسم العقار واسم مالكة وأسماء الملاك الواقعة أطيانهم على حدوده ومحتويات ذلك العقار وطبيعة أرضه وتكتب المساحة التقريرية بالأذرع للأراضي الرملية والمستنقعات والبرك والترع وغابات النخيل والحدائق والبساتين والكروم والأراضي الصالحة لزراعة القمح . وتقسم هذه الأراضي الأخيرة أيضاً إلى جملة أنواع . ويراعى في قسمتها الأرض التي يغمرها ماء النيل بانتظام سنويا والتي لا تغمرها المياه حتى في أكبر الفيضانات فنروى ربا صناعيا بواسطة آلات قد تكلف كثيراً أو قليلا . وهذه كلها مستندات يعتمد عليها الكتبة ويتخذونها أسسا في تقدير الخراج بالعرش . وكل الأحوال تحمل على الظن بأنه كان يؤخذ من المحصول قبل حصيده ولكن هذا المحصول كان لا يستقر على حالة واحدة

فكان يزيد وينقص حسب الفيضان السنوى وكانت تطوراتها  
تتبع بدقة حساية سواء زاد هذا الفيضان عن الحد  
اللازم أم قل عنه . وعلى ذلك كان ينقص الخراج بقتنة .  
وقد يتلاشى بالمرّة عندما يبلغ الفيضان الحد الأدنى .  
ويبلغ من الاهتمام بالنيل أن أقام الملك في عاصمة ملكه  
والأعيان في قطائعهم مقاييس يتنبئون منها يوميا ارتفاعه  
وانخفاضه خصوصا في أسابيع التحريق . وكان يحمل الرسل  
أنباه في أرجاء القطر المصرى فكان الشعب دواما  
على علم بمجرى الأمور بطريقة منظمة وكان يأخذ احتياطاته  
في الحال ويعلم ما سيؤول اليه أمره في نهاية العام ويتمكن من  
معرفة مايجب عليه دفعه بوجه التقريب

ومن الوجهة النظرية كانت تربط جباية العشور على  
الأراضى التى تغمرها المياه بالفعل . وهذه محصولها لا يكون  
دواما على حالة واحدة . أما عمليا فكان هذا الخراج يؤدى  
بحسب متوسط السنين السالفة بعد أن يستبعد من هذا المتوسط  
قدر معين لايحيدون عنه إلا في الظروف الشاذة . ويشترط  
للخروج عن هذه القاعدة وتخفيض الخراج أن يكون المحصول  
بلغ النهاية في الانحطاط . وكانت تستوى الحكومة القديمة  
والمعاصرة في النفور من التنازل عن أى شئ من الخراج  
مها صغر . فتحسّم دفع هذه الضريبة من محاصيل الأطنان  
إما قححا أو ذرة أو فولاً أو غير ذلك . وكانت هذه

المحاصيل تكس أكداً في المستودعات . والظاهر أن خصم العشر ليس بالشيء الكثير بالنسبة إلى مجموع المحصول وإن أقصر فلاح كانت حالته تسمح له بأن يدفع ما عليه بلا عناء . اهـ ويستنتج مما ذكره هؤلاء المؤلفون أنه كان يوجد في مصر في عهد الفراعنة مصلحة مساحة بلغت الغاية في النظام إلا أننا مع الأسف لم تصلنا تفاصيل ترتيبها . أما مارووه لنا عن المنازعات التي كانت تقع بين الأهالي بشأن الأرض فهي هي بعينها الحاصلة الآن ولم يغير من طبيعتها شيئاً مرور أربعة أو خمسة آلاف سنة

أما المربع الذي وزعه سيزوستريس على كل ساكن من ساكني ديار مصر حسباً روى هيرودوت ( والأقرب إلى الصواب أنه وزعه على كل أسرة لا على كل ساكن ) فكان الأروور على رأى ماسيرو وهو عبارة عن مربع طول كل ضلع منه مائة ذراع . ولما كان الذراع يساوي ٥٢٥ مليمتراً فيكون مسطح الأروور ٢٥ ر ٢٧٥٦ متراً مربعاً أى ١٨ سهماً ١٥ قيراطاً

وأما ضريبة الخراج بنسبة العشر كما روى ماسيرو فيلوح أن هذه النسبة نسبة معقولة . وهذا هو رأى لمبروزو بعينه ( راجع كتاب مباحث في الاقتصاد السياسي بمصر في عهد اللاجبيين ص ٣٩٣ ) إذ حدد هذه الضريبة بنفس هذه

النسبة أيضا . ثم قال في ص ٢٨٩ :

وفوق ذلك فقد تغيرت الضريبة على ممر الدهور  
وتبدل الأحوال ولكن الذى يبق ثابتا على حاله ولم يتغير  
هى قواعد ترتيب ضريبة الخراج وقد اتبع البطالسة نفس هذه  
القواعد إلا أنهم نظموها . اهـ

واستدل على صحة روايته بأن ذكر فى ص ٢٩٣  
تقلا عن لترون Letronne ( المجموعه الأولى ص ٢٩٥ )  
أن كتابة حجر رشيد ( عام ١٩٦ ق . م ) تنبئ بأن الحكومة  
كانت تأخذ ارتبا عن كل مساحة قدرها « أرور » من  
الأطيان المخصصة للزراعة وحددت هذه النسبة بجزء واحد من  
خمس عشر جزءا من محصول الأطيان الجيدة واستخلص  
من ذلك أن الاراضى التى لم تبلغ مبلغا كبيرا فى الجودة كانت  
تدفع العشر

ولما كانت ضريبة العشر معقولة فللوقوف الآن على  
مبلغ الخراج يتعين علينا أن نحدد ما يأتى :

١ — مساحة الأرض المزروعة

٢ — المحصول

٣ — عدد السكان

المبحث الأول - إن المساحة المزروعة فى مصر كانت

في الزمن القديم كما هي الآن محصورة بين صحراء العرب من الشرق وصحراء لوية من الغرب . فهي لم يطرأ عليها تغيير منذ تكوينها . أما الذي طرأ عليه التغير فهو السطح المزروع فعلا ، وقوة الانتاج فيه . فكلما هذين كثر أو قل وقوى أو اضمحل تبعاً للعناية أو الإهمال في أمر انشاء النزع وصيانتها وبالتبعية أيضاً السكان من حيث زيادتهم أو قلتهم

والمساحة المعدة للزراعة بالفعل الآن هي ٧٠٠/٦١٥/٥ فدان وجميع هذه المساحة - وهي بلا مراة أخصب أراضي مصر - كانت مزروعة في الأزمان القديمة بل كان المزروع في تلك الأزمان أكثر من هذه المساحة . وينبغي ألا نخافنا أقل شك في ذلك . وأنصح برهان عليه الأكوام الكثيرة في شمال الدلتا التي هي أطلال مدن كانت في العصور الغابرة منتشرة في تلك الناحية وهذه المنطقة كانت أقل خصبا في الزمن السالف من الأرض المعدة للزراع الآن بلا ريب . والبرهان على قلة خصبها هو أن سكانها جلوا عنها في مقدمة المناطق التي نزع عنها أهلها . فوجود هذه التلال فيها برهان قاطع على أنها كانت مزروعة وإلا ما استطاع ديار أن يقطنها ولكانت كما هي الآن غير مسكونة . فهذا الجزء القاحل والحالي الآن من الزرع والضرع كان إذن في العصور الماضية مزروعا وكان بالضرورة ينتج مايفي بحاجات عدد

### كبير من السكان

ومما يجب ألا يغيب عن الأذهان وأن يوضع نصب الأعين وجود كثير من المناطق في القطر المصرى الآن عدد سكانها أقل مما يجب أن يكون حتى يصبح في حيز الاستطاعة القيام بزرعها بصفة مرضية . فلو لم يكن السكان في العصور المنصرمة كانوا أكثر عددا منهم الآن لما كان هنالك حاجة لفلاحة المنطقة القاحلة السالف ذكرها . وفوق ذلك كان هؤلاء السكان لقلتهم يعجزون عن تهيئة هذه المنطقة وزرعها . وهذا البرهان الذى سقناه على أن عدد السكان في تلك الأزمان كان أكثر منهم في عصرنا هذا غير قابل للجدل

أما عدد الأفدنة التي كانت تُزرع في الأيام الحالية فلا نظن أننا مبالغون إذا قدرناه بستة ملايين فدان بضم ٣٨٤/٣٠٠ فدان إلى ال ٥/٦١٥/٧٠٠ فدان المزروعة الآن لتكون الستة ملايين عددا إجماليا بصرف النظر عن الكسور التي لا يتخلو منها الحال عادة

هذا هو مقدار كمية الأفدنة التي كانت تُزرع في الأزمنة الفرعونية

أما جملة مسطح الأراضي الصالحة للزراعة في القطر المصرى فهي ٧/٣٠٠/٠٠٠ فدان يحذف منها مسطح



البحيرات الآتية:

بحيرة مريوط	٩٠/٠٠٠	فدان
• أني قير	٣٥/٠٠٠	•
• أدكو	٣٥/٠٠٠	•
• البرلس	١٤٠/٠٠٠	•
• المنزلة	٤٠٠/٠٠٠	•
الجملة	٧٠٠/٠٠٠	فدان

وهذه البحيرات كلها في شمال الدلتا وكانت على عمر العصور والدهور بحيرات. فبحيرة مريوط روى لنا وصفها اسنرايون ( المجلد السابع عشر الفقرة السابعة ) باسم مريوطس . وبحيرتا أني قير وأدكو وجدنا كما هما على الدوام . وبحيرة البرلس تكلم عنها هيرودوت ( الجزء الثاني الفقرة ١٥٦ ) فقال إنها بحيرة واسعة الأرجاء عميقة القاع ووجد في وسطها معبد ( ابلون ) Appollon في جزيرة قرب مدينة بونو ( ابوا الحالية ) . وبحيرة المنزلة قص لنا عنها اسنرايون ( المجلد ١٧ الفقرة ٢٠ ) فقال إنها بحيرة كبيرة فوق مصبي فرعى النيل المندبى والثاني . ثم ذكر في ( الفقرة ٢١ ) أنه يوجد سلسلة بحيرات ومستقعات بين مصبي الفرعين الثاني والبلوزى

لجميع هذه الأوصاف تنطبق الآن على القسم الشمال

من الدلائل انطباقا تاما وتذهب بنا إلى القول بضعف النظرية  
القائلة بخسف هذا القسم

وعلى ذلك نحذف مسطح هذه البحيرات وهو  
٧٠٠/٠٠٠ فدان من الأرض الصالحة للزراعة وهي ٧/٣٠٠/٠٠٠  
فدان فيكون الباقي ٦/٦٠٠/٠٠٠ فدان . ومن ثم فالعدد  
٦/٠٠٠/٠٠٠ يجب اعتباره الحد الأدنى لا الأعلى

المبحث الثاني - إن الشرطين الأساسيين اللازمين  
لإنجاح الزراعة وعدم ضياع ما يبذل فيها من الجهود سدى  
هما كثرة السكان وخصب الأرض . وهذان الشرطان كانا  
متوافرين في مصر في عصر الفراعنة إذ أنه كان يوجد بها من  
السكان ما لا يقل عن ثمانية عشر مليون نسمة كما سنيين  
ذلك فيما بعد . ومن الأفدنة المزروعة ما مساحته ستة ملايين  
وهذا القدر كان ضروريا لأعالتهم وتغذيتهم

أما من حيث خصب الأرض فبهرن عليه بالحصائل الآتية :

ذكر لمبروزو في كتابه ص ٩٧ أن الحبة من الحنطة  
كانت تأتي بمائة وهذا القول فيه مبالغه كبيرة . لأن الفدان  
الواحد يلزمه من البذر نصف إردب من الحب . فعلى الحساب  
المتقدم تكون غلته خمسين إردبا وهذا أمر يصعب تصديقه

وقال أميان مرسيلان Ammien Marcellin ( المجلد ٢٢

الفصل ١٥ ) وقد زار القطر قبل نصف القرن الرابع بعد الميلاد

ورأى الشيء عيانا ، إنه ليس من الأمور النادرة إذا زرعت الأرض زرا جيدا أن تأتي البذرة الواحدة بسبعين مثلها يعنى أن الفدان يغل على هذا خمسة وثلاثين إردبا

وقال ابن عماني في كتابه (قوانين الدواوين ص ٢٩):

كانت قطعة خراج القمح الى آخر سنة ٥٦٧ هـ (١١٧٢ م) عن كل فدان واحد ثلاثة أردب . ولما أصبحت الديار المصرية في سنة اثنتين وسبعين وخمسمائة ( ١١٧٦ م ) تقرر الخراج اردبين ونصف اردب . ومقدار ما يتحصل فيه من إردبين إلى خمسة إلى عشرة إلى عشرين إردبا على ما يقدره الله تعالى . وبذره من أربع ويات إلى ماحولها . وأما الشعير فالأمر فيه على ما شرح في القمح وربما كان المتحصل منه أكثر بمقتضى جودة الأرض . اهـ

ولنفرض أن متوسط غلة الفدان عشرة أرداب مع مراعاة أن مسطح الفدان في ذلك الوقت كان ٥٩٢٩ مترا مربعا . وبتحويله إلى فدان مسطحة ٤٢٠٠ متر مربع فهذا المتوسط يهبط إلى سبعة أرداب وكيلا . وهذا المحصول المتوسط الذى لا يمكن الحصول عليه في هذه الأيام كانت تنتجه الأرض في عصر كانت فيه مصر منحدره في سلم المهبوط باعتراف مؤلفي العرب أنفسهم . وهالك مقالته القاضي أبو الحسن الخزومي حوالى سنة ٥٨٠ هـ ( ١١٨٤ م )

نعنى بالتدقيق فى عصر ابن ممانى ، فى كتابه  
( المنهاج فى الخراج ) ونقل عنه المقرئى فى  
خططه ج ١ ص ١٧١ :

بين مشارق الفرما من ناحية جرجير وفاقوس  
وبين آخر ما يشرب من خليج الاسكندرية مسيرة شهر كان  
عامراً كله فى محلول ومعقود إلى ما بعد الحنين وثلاثمائة  
من سنن الهجرة ( ٩٦١ م ) وقد خرب معظم ذلك . اهـ  
وهذه المنطقة هى على التحقيق المنطقة التى سبق  
يلها نعى إقليم شمال الدلتا يرمته

وهاك ما ذكره ابن اياس فى كتابه ( بدائع الزهور  
ص ٢٥ ) قيل سنة ٩٢٠ هـ ( ١٥١٤ م ) قال :

وقد تغيرت أحوال مصر فى دولة الاسلام إلى الناية  
وخرب غالب قراها وانحطت قراها واستمرت إلى الآن فى  
كل سنة يتلاشى أمرها إلى الخراب . اهـ

وينتج من الوصفين السالفين أننا إذا قارنا  
بين عصر الفراعنة وعصر ابن ممانى الذى كان فيه القدان  
متوسط غلته سبعة أرداب وكيلا مع كون هذا المتوسط لا  
يمكن الحصول عليه الآن ، نجد عصر الفراعنة أوفر غلة  
من عصر ابن ممانى .

ومن رأينا أنه يمكن الاقتناع والتسليم بعد هذه

اليانات بأن الفرق في الحصب بين العصرين هو الفرق بين محصول فدان مساحته ٥٩٢٩ متراً مربعاً وآخر مساحته ٤٢٠٠ متر مربع، وأنت هذه المساحة الأخيرة يقدر محصولها بعشرة أراذب في عصر الفراغنة بدون مبالغة

ونحن نورد هنا محصولاً شاذاً لم نعهد مثله ذكره المقریزی في خططه ج ١ ص ١٠١ قال :

ولما كان في سنة ست وثمانمائة ( ١٤٠٤ م ) انحسر الماء عن قطعة أرض من بركة الفيوم التي يقال لها اليوم بحر يوسف فزرعت وجاء زرعها عجيباً رى الفدان منها أحداً وسبعين إردبا من شعير بكيل الفيوم وإردبها تسع ويات. اهـ وهذا الارذب الذي يبلغ مقداره تسع ويات يعادل إردبا ونصف إردب بمكيالنا الحال . ويكون محصول الفدان الذي مساحته ٥٩٢٩ متراً مربعاً  $١٠٩\frac{١}{٢}$  من الأراذب بمكيالنا و محصول الفدان الذي مساحته ٤٢٠٠ متر مربع  $٧٥\frac{١}{٢}$  من الأراذب . ويظهر أن هذا المحصول غارق جداً للعادة حتى أني لم أذكره إلا لأنه مستغرب

ولزمنا الآن بعد أن حددنا هذا المحصول أن نعرف مساحة الأراضى التي كانت مزروعة حتى نعین ضريبة العشر . غير أن هناك أمراً وهو أنه كان يوجد بمصر أنواع كثيرة من المزروعات يسمّ نضجها في أوقات مختلفة على طول

السنة وهذا ما أثبتته الآنسة روبرد في كتاب ( إدارة مصر  
المدنية في عصر البرانطين ص ٨٦ ) إذ قالت :

كان النظام الذى وضعه الامبراطور انستاس Anastase  
لم يزل باقيا معمولاً به في القرن السادس . ومن مقتضى هذا النظام  
دفع جميع الضرائب على ثلاثة أقساط ( قانون جوستينيان  
١٠ ، ١٦ ، ١٣ ) . فيدفع أول قسط في أوائل يناير  
والثاني في أوائل مايو والثالث في أوائل سبتمبر . وكان هذا  
النظام معمولاً به في مصر باحكام ودقة دون أن تراعى فيه  
العادات المحلية . اهـ

ومن الواضح أنه لا معنى لتعيين دفع الأقساط في  
الآجال التي ذكرت إلاّ إذا نظر بعين الاعتبار إلى وقت جني  
المحاصيل في مصر

ولقد سبق لنا القول بأن المساحة المزروعة  
كانت ستة ملايين من الأفدنة . ومن رأى أن المساحة  
التي كانت تزرع حبوا في الشتاء من هذه الكمية هي أربعة ملايين  
من الأفدنة أى يزرع مقدار من هذه المساحة الأخيرة قمحا  
وشعيرا ويزرع الباقي برسيا أو أى مادة أخرى لتغذية المواشي .  
أما القول فإنا كان يزرع منه شيء . والشاهد على ذلك ما رواه  
هيرودوت في المجلد الثاني الفقرة ٣٧ إذ قال :

لا يزرع القبول قط في سائر أنحاء مصر وإذا زرع

لا يؤكل نبتا ولا ناضجا . والكهنة لا يستطيعون أن يروه  
لأنهم يعتبرونه نجسا . اهـ

أما الذرة فكان بلا جدال يزرع فيها . والدليل على  
ذلك ما رواه هيرودوت في الكتاب الثاني الفقرة ٧٧ إذ قال:  
إن المصريين كانوا يقتاتون من الحنّز المصنوع من  
الذرة وكانوا يسمونه ( سيلستيس cylestis ) . اهـ

وهذا القول يبين لنا أن زراعة الذرة كانت كثيرة  
الانتشار غير أنها لم تبلغ في انتشارها الدرجة التي بلغت في  
عهدنا هذا . والسبب في ذلك هو عدم وجود آلات رافعة  
قوية في الزمن القديم . لأن هذا النوع ما كان يزرع إلا  
في زمن التحاريق . ومن ثم كانت من الضروري إيجاد  
الآلات الرافعة ليه . وكانت هذه الآلات في ذلك العهد  
الساقية والشادوف المتعملين في وقتنا الحاضر . وكانت زراعة  
هذا الصنف محصورة في ضفاف النهر وحواف الترع التي  
كانت كثيرة في ذلك الوقت كما روى هيرودوت في الكتاب  
الثاني الفقرة ١٠٨ قال :

لما رجع سيزوستريس الى مصر من البلاد التي  
غزاها عاقب أخاه واستخدم جموع الأسرى الذين أحضرهم  
معه في جر الأحجار التي نقلت الى معبد فولكان . وبعد  
ذلك أمر هؤلاء الأسرى أن يحفروا جميع الترع المنبثة في

نواحي القطر والباقية إلى الآن . وهذا العمل الذى قاموا به طوعا أو كرها جعل السير بالخيول والعربات غير مستطاع فيه وكان قبل ذلك ممكنا فى كل وجهة منه فأُمتصر مصر مع كونها مستوية السطح لا خيل لديها ولا عجل والسبب فى ذلك كثرة عدد ترعها ومساقيا وتعاريجها . وإليك السبب الذى من أجله قرر الملك تقطيع أوصال مملكته بهذه الكيفية :

كان المصريون الذين يسكنون مدائن فى داخل الأرض بعيدة عن النهر يضطرون لعدم استطاعتهم الارتواء بماء النيل إلى شرب ماء الآبار . فلدفع هذا الشر ويُدَارِك هذه الحالة أنشئ كثير من الترع والمساقى فكانت عاتقا فى سيل المواصلات بين النواحي . اهـ

وأرى أن مساحة الأرض التى كانت تُزرع ذرة تقدر بمليون فدان تقريبا حتى يمكن أن تنتج المقدار الكافى لصنع خبز الأهالى الذى ذكره هيرودوت . وأما محصوله فمن المسلم به فى مصر على وجه العموم أن الفدان الذى يزرع ذرة ينتج ٥٠ ٪ زيادة على ما ينتجه نفس هذا الفدان من القمح . وهذه النتيجة وصلت إليها أيضا مصلحة الإحصاء بوزارة الزراعة

وبما أننا سلمنا بأن محصول الفدان من القمح هو



عشرة أراذب فعلى ذلك يكون محصول الفدان من الذرة ١٥  
إردبا . وبضرب مليون الفدان في ١٥ ينتج ١٥/٠٠٠/٠٠٠  
إردب وهذا المقدار هو محصول الذرة جميعه

ومن رأى وجود زراعة الأرز في ذلك العهد حتما  
وهذا رأى وان اختلف فيه بعض المؤرخين فاني  
أقره وأرى أن أقدر لزراعته خمسمائة ألف فدان

أما محصوله في عصرنا الحالى فقد قدرت مصلحة الاحصاء  
بوزارة الزراعة أن ما ينتجه الفدان الواحد في زمنا هذا  
تسعة أراذب باعتبار الأراذب ١٢ كيلة

فاذا سلمنا بأن الفدان كان لا ينتج في العهد الماضى  
سوى عشرة أراذب وضرربنا هذا المقدار في ٥٠٠/٠٠٠  
فدان المساحة التي رأينا تقدرها لهذه الزراعة نتج لنا محصول  
قدره ٥٠٠/٠٠٠/٠٠٠ أردب أرز

وبناء على ما تقدم تكون المحاصيل الزراعية للقطر  
كما يأتي :-

قمح وشعير	٤٠/٠٠٠/٠٠٠	إردب
ذرة	١٥/٠٠٠/٠٠٠	د
أرز	٥/٠٠٠/٠٠٠	د
الجملة	٦٠/٠٠٠/٠٠٠	د

وهذه الكمية كانت بالطبع تختلف حسب ارتفاع النيل وانخفاضه . فالفيضانات الذى يتجاوز الحدود والفيضانات الذى يقل عن الحد اللازم كلاهما جالب للضرر . وأرى أن هذا المحصول ينبغى اعتباره محصولا معتدلا بل الأقرب إلى الصواب اعتباره محصولا جيدا

وما يدل على أن هذا التقدير غير مبالغ فيه الرواية الآتية :

نقل على مبارك باشا عن المسعودى فى كتابه ( الخطط التوفيقية ج ١٨ ص ٥ ) :

إن عمرو بن العاص بنى مقياسا بحلوان . وسبب بنائه لهذا المقياس أنه لما فتح مصر اتصل إلى علم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب مايلقى أهلها من القلاء عند وقوف النيل عن الحد الذى فى مقياس لهم وإن الاستشعار بدعوم إلى الاحتكار وبدعو الاحتكار إلى تصاعد الأسعار بغير قسط فكتب عمر بن الخطاب إلى عمرو بن العاص يسأله عن شرح الحال فأجابه عمرو أنى وجدت ما تروى به مصر حتى لا يقطع أهلها أربعة عشر ذراعا . والحد الذى يروى منه سائرنا حتى يفضل عن حاجتهم ويبقى عندهم قوت سنة أخرى ستة عشر ذراعا والنهائتان المخوفتان فى الزيادة والنقصان وهما الظما والاستبحار اثنا عشر ذراعا فى النقصان وثمانية عشر ذراعا

في الزيادة . اهـ

ولا بد أن يكون عمرو قد بنى حسابه في حالة  
الفيضان البالغ ستة عشر ذراعا على سكان يبلغ عددهم ١٨ مليوناً  
وعلى محصول قدره ٧٢ مليون إردب

واليك جدولاً بالمحاصيل الحالية من الحبوب ومساحة  
الأراضي التي تنتج هذه المحاصيل تقلاً عن تقدير وزارة الزراعة  
في سنة ١٩٢١ م :

نوع المحصول	مقداره بالأرداب	مساحة أرضه بالأفدنة
قمح	٦/٧١٥/١٢٢	١/٤٠٤/٧٩٨
شعير	٢/١٦٤/٥٩٣	٣٧٩/٥٤٠
فول	٢/١٩٩/٠٨٠	٤٩٣/٥٦٤
ذرة صيفي	٩٣/٨١٩	١٥/٦٤٩
ذرة شتوي	١٢/٩٢٣/٧١٣	١/٩٩٣/٥٦٣
أرز صيفي	٢/٥١٦/٨٧١	٢٩٠/٧٢٩
أرز شتوي	١١٩/٣٢٦	٢١/٤٢٣
الجملة	٢٦/٧٣٢/٥٢٤	٤/٥٩٩/٢٦٦

المبحث الثالث — يمكن تعيين عدد سكان مصر قديماً

بطرق أربع هي :

- ( أ ) — عدد الأفدنة المزروعة  
( ب ) — د البلاد الأهلة  
( ج ) — د الأنفس التي دفعت الجزية عند فتح العرب لمصر  
( د ) — ما يستهلكه أهل مصر من الغلال

١ — لقد سبق لنا القول بأن عدد الأفدنة المزروعة الآن هو ٧٠٠/٦١٥/٥ وعدد السكان ٢٥٥/٧١٨/١٢ نسمة أى باشتراك رجلين وربع رجل في الفدان الواحد تقريبا . غير أن عدد السكان في الأزمان الغابرة كان يفوق بلا ريب عددهم في زماننا هذا . والدليل على ذلك أن عدد البلاد في الوقت الحاضر هو ٣/٨١١ بينما كان في الزمن القديم ١٠/٠٠٠ وقد ذكر قدماء المؤرخين هذا العدد باعتباره الحد الأدنى . ولدينا أيضا دليان آخران على زيادة كثافة السكان في تلك الأزمان وهما إنتاج القطر واستهلاكه كما سنبين ذلك فيما بعد

وبناء على ما تقدم نرى أننا نكون قد أصبنا كبد الحقيقة إذا قدرنا للفدان الواحد ثلاثة أشخاص . ويضرب هذا العدد في ٦ ملايين عدد الأفدنة ينتج ١٨/٠٠٠/٠٠٠ نسمة وهو عدد سكان القطر في ذلك العهد

ب — إن عدد البلاد الذى أورده قدماء المؤرخين تغير

كثيرا وهذا أمر يمكن إدراكه بسهولة . وهاك ماقاله هؤلاء  
المؤرخون :

روى هيرودوت في الكتاب الثاني الفقرة ١٧٧ أنه في مدة  
حكم عمسيس كان بمصر عشرون ألف بلد أهل بالسكان

ومن رأينا أن هذا العدد مبالغ فيه ولا يتصوره عاقل  
لأسيما ان مصر لم تكن عند زيارة هيرودوت لها بهذه الحال  
التي وصفها وإنما يروى روايته هذه عن حالها في زمن  
سابق لعصره بآماد طويلة ، وقد تناقلت أخبارها الأجيال جيلا  
بجيلا إلى أن اتصلت به . ومن المعتاد أن الروايات التي  
تقل بهذه الكيفية لا تخلو من المغالاة

وقال ديودور في الكتاب الأول الفقرة ٣١ :

كانت مصر في العهد القديم كثيرة السكان ، وهي من  
هذه الوجهة كانت متفوقة كثيرا على جميع الأمم المعروفة في  
ذلك العهد ، ولا يظهر حتى في أيامنا هذه أنها تقل عن الأمم  
الأخرى من جهة كثرة السكان ففي الأزمان الخالية كان  
يوجد بها أكثر من ثمانية عشر ألف بلد عدا كثير من البلدان  
الكبيرة . ويمكن الاطلاع على البيان الخاص بذلك المودع في  
السجلات المصرية بدار المحفوظات (الدقرخانة) . وفي عهد بطليموس  
لاغوس كان يوجد أكثر من ثلاثين ألف بلد وهذا العدد  
الكبير لا يزال باقيا إلى الآن . وبمجموع عدد السكان كان

يلغ في العصور القديمة سبعة ملايين نسمة وفي أيامنا  
هذه لا يقل عن ثلاثة ملايين . وبواسطة هذا العدد الكبير  
من الرجال تمكن ملوك مصر القدماء من القيام بهذه الأعمال  
العظيمة المدهشة لكثرة الأيدي التي اشتغلت في ذلك  
وتركوا لذريائهم من بعدهم تلك الآثار الدالة على قوتهم وجبروتهم . اه  
وهذا القول أيضا ينبذ العقل بل أبعد احتمالا من  
القول الذي ذكره هيرودوت لا سيما فيما يخص بالكثلايين  
ألف بلد لأنه عندما يكون عدد السكان سبعة ملايين كما ذكر  
ديودور يكون في كل بلد ٢٣٣ نسمة وهو عدد قليل جدا  
وأما رواية الثمانية عشر ألف بلد فهي وإن  
كان فيها شيء من المبالغة إلا أنها تقرب من الحقيقة .  
أما عدد الثلاثة الملايين نسمة الذي قال ديودور أنه كان عدة  
سكان مصر في عصره فيظهر لى أنه قليل جدا خصوصا إذا  
قابلناه بعدة سكانها في عصر العرب الذي كان أقل عمارة من  
عهد البطالسة

قال ابن عبد الحكم في كتاب فتوح مصر ص ١٥٦ :

حدثنا عثمان بن صالح وعبد الله بن صالح قالوا حدثنا  
الليث بن سعد قال لما ولى ابن رفاعة مصر خرج ليحصى  
عدة أهلها وينظر في تعديل الخراج عليهم فأقام في ذلك ستة  
أشهر بالصعيد حتى بلغ أسوان ومعه جماعة من الأعوان

والكتاب يكفونه ذلك بحمد وتشمير وثلاثة أشهر بأسفل الأرض فأحصوا من القرى أكثر من عشرة آلاف قرية فلم يحص فيها في أصغر قرية منها أقل من خمسمائة حجمة من الرجال الذين يفرض عليهم الجزية. ١ هـ

وابن رفاعه هذا كان عاملا على مصر في خلافة الوليد وأخيه سليمان بن عبد الملك سابع خلفاء بني أمية بدمشق. وكان قد تولى عمل هذا التعداد حوالي سنة ٩٦ هـ (٧١٥ م) أى في القرن الأول للفتح العربى . وبما أن الأعداد السابق ذكرها هى نتيجة إحصاء فيجب اعتبارها صحيحة . وحيث إنه كان يوجد في أصغر ناحية ٥٠٠ نفس من الذين يجب عليهم دفع الجزية فإذا جعل متوسط عدد الذين فرضت عليهم الجزية في كل قرية ستائة نسمة كان ذلك تقديرا مقبولا . وإذا فرضنا أن هذا العدد هو تلك سكان كل قرية كما سنبين ذلك في الطريقة (ج) يكون مجموع سكان كل قرية ١٨٠٠ نسمة . وبضرب هذا العدد في ١٠/١٠٠٠ عدد القرى ينتج ١٨/٠٠٠/٠٠٠ نسمة وهو عدد سكان القطر المصرى قديما

(ج) إن عدد الانفس المفروض عليهم الجزية وقت الفتح العربى كان ٦/٠٠٠/٠٠٠ نسمة كما ذكرنا في القسم الخاص بالايرادات . وهذه الجزية لم تكن مفروضة إلا على الذكور الذين بلغوا الحلم ومن تجاوزت أعمارهم خمس عشرة سنة . أما النساء والأطفال والشيوخ فكانوا معفيين منها

وفى الاحصاء الذى عمل بمصر فى سنة ١٩١٧ م كان عدد الرجال الذين أعمارهم من خمس عشرة الى ستين سنة ٣٥٠/٧١٠ ، ومجموع السكان ١٢/٧١٨/٢٥٥ نسمة . أى أن نسبة العدد الأول الى الثانى بين الثلث والرابع . ولما كان الاحصاء الذى عمل عند الفتح الاسلامى لغرض مالى فلا يستطيع انسان أن يزعم أنه روعيت فيه الرأفة أو التساهل . ومن هنا يكون من المؤكد أنه قد أدخل فى عداد دافعيها أشخاص تقل أعمارهم عن الخمس عشرة سنة أو تزيد على الستين . واتى بنا على ذلك لانكون متالين اذا قدرنا أن الستة ملايين نسمة المفروض عليهم الجزية هم تلك سكان مصر فى ذلك العهد . وبذلك يكون عدد السكان ثمانية عشر مليون نسمة على أقل تقدير

ولو اتبعنا نفس النسبة التى وجدناها فى الاحصاء الأخير لجاوز عدد السكان ٢٠/٠٠٠/٠٠٠ نسمة

ولزيادة الاقتناع نذكرها مارواه ابن عبد الحكم فى كتابه ص ٨٧ قال :

حدثنا عبد الملك بن مسleme حدثنا ابن لهيعة عن يزيد ابن أبى حبيب عن يحيى بن ميمون الحضرمى قال : لما فتح عمرو ابن العاص مصر صولح على جميع من فيها من الرجال من القبط من راهق الحلم الى ما فوق ذلك ليس فيهم امرأة ولا صبي



ولا شيخ على دينارين دينارين فأحصوا ذلك فبلغت عدتهم  
ثمانية آلاف ألف . ١٨

ويرى من هذا القول أن العدد (١٨/٠٠٠/٠٠٠)  
ليس فيه شيء من المبالغة

(د) - إن كمية الجيوب التي تلزم كل شخص من  
السكان هي كما ذكرنا آنفا إردبان . ودلينا على ذلك استهلاك  
الوقت الحاضر عن سنة ١٩٢١ م إذ كان هذا الاستهلاك  
كما يأتي :

محصول القطر من الغلال ٥٢٤ / ٧٣٢ / ٢٦ إردبا

يستبعد منه الصادر وهو ٤٧٨ / ٣٦٣

فيكون الباقي ٢٦ / ٢٥٤ / ١٦١

يضاف الى ذلك الكمية  
الواردة من الخارج من  
حب ودقيق محول إلى ١ / ٤٨١ / ٥٢٠  
أرادب بعد استبعاد المعاد  
تصديره

فيكون المجموع ٢٧ / ٧٣٥ / ٦٨١ إردبا صافي محصول القطر

وبما أن عدد سكان مصر حسب الإحصاء الأخير هو  
٢٥٥ / ٧١٨ / ١٢ فيضرب هذا في ٢ (إردبين) ما يستهلكه  
الشخص الواحد في السنة من الجيوب يكون الناتج ٢٥ / ٤٣٦ / ٥١٠  
أرادب . وباستبعاد هذه الكمية من الكمية التي سبق ذكرها

تكون الزيادة ١٧١/٢٩٩/٢ إردبا . وهذه الزيادة استهلكتها المواشى حتما وكذلك الاشخاص الذين زادوا على عدد السكان ما بين عام ١٩١٧ م الذى عمل فيه الاحصاء وعام ١٩٢١ م الذى اتخذناه مقياسا لكيفية الاستهلاك . وتقدر زيادة الانفس فى هذه المدة بـ ٦٣٧/٤٢٩ نسمة

ويرى مما تقدم أن مصر كان يلزمها كمية من الحبوب لاتقل عن ٣٦ مليون إردب لتغذية عدد من الانفس لاينقص عن ثمانية عشر مليون نسمة غير ماتستهلكه المواشى وما يدخر للسنتين المجدة ، إذ أننا نعرف أن هذا كان جاريا فى الأزمنة القديمة لعدم التحويل على مايرد من البلاد الأجنبية لقلة وسائل النقل وحصره فى دائرة ضيقة كما كان ذلك حاصلًا حتى عصر حكم العرب وهو عصر متأخر كثيرا عن العصر الذى تكلم الآن بصدده . والدليل على ذلك مارواه المقرئ فى خطه ج ١ ص ٩٩ إذ قال مامعناه إنه فى عهد حكم خمارويه بن احمد بن طولون المتوفى سنة ٢٨٢ هـ (٨٩٥ م) كانت تباع العشرة أرداب من القمح بدينار واحد (٦٠ قرشا) أى الارذب بستة قروش

ينما يقول ابن اياس فى كتابه (نشق الأزمهر ص ٧٨ و ٧٩) إنه فى سنة ٤٥١ هـ (١٠٥٩ م) فى دولة الخليفة المستنصر بالله القاطمى بيع اردب القمح بمائة دينار (٦٠٠٠ قرش)

ومن الواضح أنه لو كانت هنالك صادرات وواردات.  
تذكر لكان الثمن ارتفع في الحالة الأولى وانخفض في  
الحالة الثانية

ويؤخذ مما سبق إيضاحه أنه يلزم لاستهلاك المحصول  
الذى قدر بستين مليون إردب شعب لا يقل عدده عن ثمانية  
عشر مليون نسمة  
ويتلخص جميع ما ذكر فيما يأتى:

أولاً - أن مساحة الأرض التى كانت مزروعة في  
عهد الفراعنة لابد أن تكون ستة ملايين من الأفدنة على أقل  
تقدير حتى تنتج مايقوم بتغذية القوم الذين كانوا يسكنونها .  
ودلينا على ذلك أطلال القرى الباقية الى الآن

ثانياً - أن محصول هذه المساحة لابد أن يكون  
ستين مليون إردب من الحبوب حتى يكفى تغذية سكانها  
ويمكن ادخار مقدار منه احتياطاً لوقت الحاجة

ثالثاً - أن عدد السكان لابد أن يكون ثمانية عشر مليون  
نسمة بل لا تكون مبالغين إذا قلنا إن الأقرب الى الصواب  
أنه كان عشرين مليون نسمة . والذى يرجح لدينا كفة  
هذا التقدير الأخير هو ذلك المحصول الكبير والمساحة الشاسعة  
الذاتان أقنا عليهما الدليل في الموضوعين السابقين

ولقد أفضى بحث بح . بالوش في مؤلفه ( سكان

العالم اليوناني ص ٢٥٤ ) إلى أن الثلاثين ألف بلد التي ذكرها دiodور يجب اعتبارها ثلاثة آلاف فقط ، وأن عدد سكان ديار مصر كان يبلغ على أكثر تقدير في عهد الرومان خمسة ملايين نسمة أى أن لكل مائة وثمانين ساكنا كيلومتر مربع واحدا

أما من جهة عدد البلاد فنحن نشاطر « بالوش » في ذلك رأيه ونواقفه تمام الموافقة . ولقد قلنا فيما سبق إننا نرى أن العدد ٣٠ ألفا هو عدد فيه مبالغة . أما العدد ٣٠٠٠ ففيه تناسق مع العدد الذي وجد دوما في القطر وأما عدد السكان فنحن وهو فيه على طرفي قبيض . وعلاوة على الأدلة التي قدمناها فيما سلف لتقدير سكان مصر في العصر الفرعوني نقول :

بما أن انحدار الأرض الزراعية في مصر يتجه من الجنوب إلى الشمال ومعلوم أنه كلما كانت الأرض مرتفعة كانت أجود فعلى هذا يكون سطح الدلتا الشمالى الذى كان مأهولا جميعه ومزروعا في قديم الزمان على خلاف ما هو عليه الآن ، أكثر انخفاضاً من جميع سطح أراضي مصر ، وبذلك يكون أردأ أراضيها من الوجهة الزراعية

وبما لا جدال فيه أن ازدياد عدد السكان في اقليم خصب لا يدفع من يزيدون فيه الى تركه والرحيل الى منطقة أخرى أقل منه خصبا إلا إذا زاد

عدهم عن القدر اللازم وتعدرت عليهم المعيشة فيه . وبغير ذلك لا ينزحون عنه قط

ولما كان عدد سكان مصر حسب الاحصاء الأخير الذى تم فى سنة ١٩١٧ هو ١٢/٧١٨/٢٥٥ أى بنسبة اشترك  $2\frac{1}{4}$  من السكان فى كل فدان مزروع أو بعبارة أخرى باشتراك كل ٥٣٥ شخصا فى كيلو متر واحد مربع أو ٢٣٨ فدانا والمديرية التى تفوق فى كثافة سكانها باقى المديريات الأخرى هى مديرية المنوفية . فيها يشترك كل ثلاثة أشخاص فى فدان واحد أو بعبارة أخرى كل ٧١٤ نفسا فى كيلو متر واحد مربع

والآن يوجد - كما سبق ذكر ذلك - مناطق مأهولة بسكان يقل عددهم عن العدد اللازم لزراعتها زراعة مرضية . لما كان الأمر كما ذكر ، فكيف استطاع سكان يكون عددهم فى الزمن القديم أقل منه اليوم زراعة الأراضى المزروعة . وغير المزروعة الآن ؟

إننا لا يمكننا القول بضعف التربة وقلة المحصول فى ذلك الحين والزمع أنها هما اللذان استوجبا تشتت الأهالى ونزوحهم عن الأراضى التى كانوا يزرعونها الى أخرى حتى يستطيعوا استغلالها . لأننا لو ذهبنا الى ذلك لاعترضنا المحاصيل التى ذكرها مؤلفو العرب فى عصرهم الذى وصفوه لنا بأنه كان عصر انحطاط بالقياس إلى العصر السابق .

وقد أيد ذلك ايمان مارسلان الذى يعتبر شاهد عيان تأييدا تاما مع أن محاصيل ذلك العصر الذى سموه عصر انحطاط لم نحصل نحن على مثلها أو مايقرب منها فى أيامنا هذه . وما يبرهن على أن قوة الانتاج كانت فى الزمن الغابر أعظم مماهى عليه الآن ، استطاعة القطر أن يميز ويسع عددا من السكان إن لم يكن أزيد منهم فى وقتنا الحاضر فلا ينبغى أن يكون أقل منهم

ولرب معترض يعترض علينا بأن الزراعة المتكررة فى الوقت الحاضر (الصفية والثتوية) تستلزم من الأبدى العاملة أكثر مما كانت تستلزمه الزراعة القديمة أى زراعة الحياض . فقول إن هذا لحق ولكن إلى حد محدود وعلى أى حال فذلك لا يمنع من أن المنطقة التي تروى بواسطة الحياض تسع وبمير سكانا لا يقلون فى كثافتهم عن سكان المنطقة التي تروى أكثر من مرة . ونضرب لذلك مثلا بما هو جار فى وقتنا الحاضر فى مديرتي جرجا وقتنا اللتين ترويان بواسطة الحياض ولا تختلفان الآن من حيث الرى والزراعة عما كانتا عليه منذ ستة آلاف من السنين . فقد أظهر الاحصاء الأخير الذى عمل فى سنة ١٩١٧ م أن متوسط عدد الاشخاص الذين يشتركون فى الفدان الواحد فيها هو  $\frac{2}{3}$  أو بعبارة أخرى أن الكيلو متر المربع الواحد يشترك فيه ٦٣٥ نفسا . وهذا المتوسط يزيد على متوسط جميع القطر وهو اشتراك  $\frac{2}{4}$  من

الأشخاص في فدان أو ٥٣٥ نفسا في كيلو متر مربع واحد وهو يكاد يدنو منه في مديرية المنوفية التي يشترك في كل فدان منها ٣ اشخاص أى في الكيلو متر المربع الواحد ٧١٤ نفسا . هذا وإن جميع اطيان هذه المديرية يزرع صيفا وشتاء وهروى ربا متكررا وهى تفوق في كثافة سكانها مديريات القطر جميعها .

وبناء على ماتقدم لو اتخذنا حنى متوسط هاتين المديريتين والسته ملايين فدان اساسا لتقديرنا لوجدنا أن عدد سكان القطر يبلغ ستة عشر مليون نسمة

ولكن ماذا يقال عن الجزية التي جباها العرب عند فتحهم مصر من ستة ملايين من الأشخاص الذكور الذين يبلغون الحلم وجاوزت سنهم الخمسة عشر عاما الى الستين ، ولم يدخل في هذا الاحصاء الشيوخ الذين جاوزوا هذه السن الأخيرة ولا النساء ولا الأولاد المعفون من دفع هذه الجزية ؟ فهذا العدد المفروض عليه هذه الجزية لابد أن يبلغ ثلث السكان على أن بعض المؤرخين قد ذكر أن عدد الاشخاص الذين فرضت عليهم الجزية بلغ ثمانية ملايين نسمة

ولدينا غير ذلك ، الاحصاء الذى عمله ابن رفاعه بعد الفتح العربى ب ٧٥ سنة ويستخلص منه أنه كان بالقطر المصرى عشرة آلاف قرية تحتوى أصغرها على خمسمائة نسمة

من أولئك الذين يجب عليهم الجزية

فاذا فرضنا أن هذا العدد هو متوسط تلك السكان كان  
عدد سكان القطر المصرى فى ذلك العهد خمسة عشر مليون  
نسمة

وخير مانستطيع ذكره هنا ما ذكره أبو الحسن الخزومى من  
أن المنطقة الواقعة بين القرما ونهاية نرعة الاسكندرية كانت  
تلكسوها المزروعات إلى ما بعد سنة ٣٥٠ هـ ( ٩٦١ م ) . غير أنه فى  
الوقت الذى كان يكتب فيه وهو عام ٥٨٠ هـ ( ١١٨٤ م ) كان  
القسم الأكبر منها قد أدركه العفاء وخرب مزارعه . وهذه  
الناحية هى بالدقة إقليم الدلتا الشمالى أى المنطقة التى تربتها  
أقل جودة من سواها . وهذا الذى حدث هو أمر طبيعى  
وقد كان يحدث عكس ذلك لو زاد عدد السكان .  
أى أنه عندما نقص عدد السكان فى عهد العرب نقصا  
كبيرا وقل عددهم فى المناطق الجيدة التربة ترك أولئك  
الذين كانوا يعيشون فى مناطق أراضها أقل جودة أطيانهم  
ونزحوا الى المناطق التى تربتها جيدة لاستغلالها

ونختم هذا الفصل مقررین أن الفتح العربى أتى فى نهاية  
العصر البيزانطى الذى كان عصر تأخر واضمحلال وأقل  
يسارا من عصر الرومان . فمن غير المعقول كما يلوح لنا ان يكون  
عدد سكان مصر فى عهد الرومان أقل منه عندما فتحها العرب



ولم يبق علينا بعد ذلك إلا أن نقدر قيمة الخراج في عهد القراعة . فإذا روعي أنه عندما فتحت العرب مصر لم يكن الخراج يفرض إلا على الجيوب وإن ذلك لم يكن بدعة ابتدعوها بل كان شيئا مقررًا وجدوه فأقروه كما ذكر ذلك ابن عبد الحكم في كتابه (فتوح مصر ص ١٥٣) بمكتنات تقول إن الخراج في عهد القراعة كان لا يفرض إلا على الجيوب أيضا

وبما أن محصول الجيوب كان ٦٠ مليون إردب فيكون عشرة حسب روى ماسبيرو ولمبروزو ٦ ملايين إردب . وبضرب هذا العدد في ٣٥ قرشا ثمن الإردب يكون الناتج ٢٠٠٠/١٠٠ ج.م وهو قيمة خراج الجيوب ويكون على الفدان الواحد ٣٥ قرشا

وقالت الأنسة هارتمان M<sup>me</sup> Hartmann في كتاب (الزراعة في مصر في الزمن القديم ص ١٤٢) إنه جاء في سفر التكوين بالتوراة ( ٦١ — ٥٦ ) أن خمس المحصول في عهد الامبراطورية الوسطى كان يؤخذ فورًا عن ضريبة الخراج ويفهم من هذا أن ضريبة الخراج في ذلك الوقت كانت ضعف الضريبة السابقة أي أنها تساوى ٢٠٪ وبضرب ١٢/٠٠٠/٠٠٠ إردب في ٣٥ قرشا ثمن الإردب تكون جملة الخراج السنوي لهذا العهد هي ٤٠٠/٢٠٠ ج.م باعتبار أن ضريبة الفدان الواحد ٧٠ قرشا

أما مؤلفو العرب فقد نهجوا في هذا القسم منهجوه

في قسم الايرادات ودوتوا لمبالغه أرقامها إلى الخيال  
أقرب منها إلى الحقيقة وإليك ما قاله هؤلاء :

قال ابن خرداذبة في كتابه ( المسالك والممالك ص ٨٣ ) :

كان خراج مصر في أيام فرعون ستة وتسعين ألف  
ألف دينار ( ٥٩٠٠٠/٠٠٠/٠٠٠ م.ج ٥٩٠ )

وقال أبو صالح الأرمني في تاريخه ( الكنائس ص ٣٠ ) :  
بلغ خراج مصر على يد يوسف بن يعقوب بعد  
عمارها بعزمه أربعة وعشرين ألف ألف وسبعمائة ألف دينار  
( ١٤٠٠٠/٧٦٠/٠٠٠ م.ج ١٤٠ )

وقال ابن وصيف شاه كما جاء في كتاب ( الخطط  
المقريظة ج ١ ص ٧٥ ) :

كان منقوس قسم خراج البلاد أرباعا فربع للملك  
خاصة يعمل فيه ما يريد ، وربع ينفق في مصالح الأرض  
وما تحتاج إليه من عمل الجسور وحفر الخلل وتقوية أهلها  
على العمارة . وربع يدفن لحادثة تحدث أو نازلة تنزل .  
وربع للجند . وكان خراج البلد ذلك الوقت مائة ألف ألف وثلاثة  
آلاف ألف دينار ( ٨٠٠/٦١/٠٠٠ م.ج ٨٠٠ ) وقسمها على مائة وثلاث  
كور بعدة الآلاف . ويقال ان كل دينار عشرة مثاقيل من  
مثاقيلنا الاسلامية . وهي اليوم خمس ومثاقيل كورة . أسفل

الأرض خمس وأربعون كورة . والصعيد أربعون كورة . وفي كل كورة كاهن يديرها وصاحب حرب . ١٠ هـ

وقال ابن وصيف شاه أيضا كما جاء في كتاب بدائع الزهور لابن عباس ص ١٧ :

إن خراج مصر كان في زمن فرعون موسى يجي في كل سنة اثنين وسبعين ألف دينار ( ٤٣ / ٢٠٠ / ٠٠٠ م . ج ١٠ ) . وقال المقرئ في خطه ج ١ ص ٧٥ :

بلغ خراج مصر في أيام الريان بن الوليد وهو فرعون يوسف عليه السلام سبعة وتسعين ألف دينار ( ٥٨ / ٢٠٠ / ٠٠٠ م . ج ١٠ ) فأحب أن يتمه مائة ألف دينار ( ٦٠ / ٠٠٠ / ٠٠٠ م . ج ١٠ ) فأمر بوجوه العمارات واصلاح جسور البلد والزيادة في استنباط الأرض حتى بلغ ذلك وزاد عليه . ١١ هـ

وقال أبو المحاسن في كتابه ( النجوم الزاهرة ص ٤٩ ) :  
أما خراج مصر قديما قبيلا : إن كيقاوس أحد ملوك القبط الأول جبي خراجها فجاء مائة ألف وثلاثين ألف دينار ( ٦٠ / ١٨ / ٠٠٠ م . ج ١٠ ) .

وأما من حيث الأراضي المزروعة ومساحتها فقد ذكر العرب أرقاما عنها تضاهي التي ذكروها عن الخراج . فهي أيضا أقرب الى الخيال بلاريب . واليك ما ذكره هؤلاء .  
تالصد :

قال المسعودى كما جاء فى كتاب نشق الأزهار لابن  
إياس ص ٣٨ :

آخر ما اعتبر من احوال اراضى مصر فوجد حرثها ستين يوما  
ومساحة أرضها مائة ألف ألف وثمانين ألف ألف فدان وأنه لا يتم  
خراجها حتى يكون فيها أربع مائة ألف وثمانون ألف حراث يلزمون العمل  
دائما . فاذا أقيم بها ما ذكرنا تمت عمارتها وكل خراجها . ١٠ هـ  
وهذا النص لم نثر عليه فى أى كتاب من كتب  
المسعودى التى نشرت

وقال ابن إياس فى كتابه ( بدائع الزهور ج ٣ ص ٢٦٦ ) :  
كانت مساحة أراضى مصر فى زمن الفراعنة مائة  
ألف ألف فدان وثمانين ألف ألف فدان تزرع غير  
البور . ١٠ هـ

### ملخص

وتلخص لك فى هذا الجدول مبالغ الخراج فى هذا  
العصر مقدرة بالجنيهات المصرية

الخراج	المساحة المزروعة	متوسط خراج القدان
جنيهات مصرية	أفدنة	قروش
١٠ / ١٠٠ / ٢	١٠٠ / ٠٠٠ / ٦	٣٥
٢٠ / ٢٠٠ / ٤	»	٧٠

الخراج	المساحة المزروعة	متوسط خراج هكتار
جنهيات مصرية	افدنة	قروش
ابن خرداذبه		
الفراغة	٥٦/٠٠٠/٠٠٠	٦/٠٠٠/٠٠٠
أبو صالح الارمني		
يوسف بن يعقوب	١٤/٧٦/٠٠٠	—
ابن وصيف شاه		
منقاوس	٦١/٨٠/٠٠٠	—
فرعون موسى	٤٣/٢٠٠/٠٠٠	—
المقرىزى		
الريان بن الوليد	٥٨/٢٠٠/٠٠٠	—
د د د	٦٠/٠٠٠/٠٠٠	—
أبو المحاسن		
كيقاس	٦٠/١٨/٠٠٠	—
المسعودى	—	١٨٠/٠٠٠/٠٠٠
ابن اياس	—	—

(حاشية) بيد ما ائمتنا هذا الكتاب كتب مسيو براتشيا مدير المتحف اليوناني الروماني بالاسكندرية  
وقد اطلع عليه قبل نشره الى الاستاذ بلوخ ليستلم منه عما اذا كانت آراؤه في تقدير سكان مصر  
تدب ما زالت الاراء الى جملها في مؤلفه المطبوع عام ١٨٨٦ م  
وقد اخبرني مسيو براتشيا مع المرة أن ذلك المؤلف الثانية رد عليه بأن استكشافات أوراق  
الهردي اليونانية الرومانية تدعو الى الاعتقاد بأن عدد سكان مصر كان أوفر مما أخذ عن كتب الاتب  
وهو العدد الممول عليه الى الآن  
وما هو الاستاذ بلوخ قد أظهر في الباب الثالث من مؤلفه الذي طبع عام ١٩٠٤ م أنه يحيل  
الى تقدير عدد لا يقل كثيرا عن عشرة ملايين (والمؤلف ولكن يعتبر السكان ٧ ملايين تقريبا في مصر البطالة)  
والآن يرى الاستاذ بلوخ أن هذه المسألة يجب دراستها على أسس جديدة بالتمويل على جميع  
الالاف التي في أوراق اليردي مع عدم إغفال محاصيل الحبوب

## الفصل الثانى

### عصر البطالسة

من سنة ٣٠٦ ق م إلى ٣٠ ق م

لم يذكر قدماء المؤرخين أى رقم نقف منه على مقدار الخراج فى هذا العصر ومع ذلك فسنبدل الجهد للوقوف عليه بالاستنتاج مما رووه لنا

ذكر ديودور وهو المؤرخ الذى زار القطر قبل نهاية هذا العصر فى (الكتاب الاول الفقرة ٧٣) أن الاراضى كانت مقسمة إلى ثلاثة أقسام . فالقسم الأول وهو أكبرها كان للكهنة وكان إيراده يدفع ثمنا للذبايح التى تقدم قرايين فى انحاء القطر كله . والقسم الثانى كان ملكا للتاج وكان الملك ينفق من إيراده فى الحروب وما يلزم لحفظ أجهته بلاطه وعظمته . وبواسطة دخله العظيم كان فى استطاعته أن يكافئ الذين يمتازون عن غيرهم بعمل من الاعمال المجيدة وذلك بدون أن يلجئ إلى إرهاب الأهالى بفرض ضرائب باهظة عليهم . والقسم الثالث كان يمتلكه رجال الحرب الذين كانوا بالنسبة الى مركزهم الممتاز ولما يتمتعون به من الفوائد مضطرين أن يلبوا كل نداء يوجه إليهم ويكون له اتصال بالخدمة العسكرية . ! ه

ثم ذكر ديودور فى (الفقرة ٧٤) أن المزارعين كانوا

يستأجرون الأراضى الخصة التى فى حوزة الملوك والكهنة ورجال الحرب بإيجار زهيد وكانوا فى سائر الأزمان يستخدمون فى فلاحتها

ويتضح من ذلك أن توزيع ملكية الأراضى لم يسر على وتيرة واحدة فى كل من عهدى الفراعنة والبطالسة . فقد كانت الاطيان توزع على الاهالى فى العصر الأول كما ذكر هيرودوت عند الكلام على هذا العصر بينما كانت ملكيتها فى العصر الثانى تنحصر كما ذكر دiodore فى ثلاث طبقات هم الكهنة والملوك ورجال الحرب . أما الاهالى فما كانوا إلا مستأجرين لها

ويظهر أن الخراج فى هذا العهد لم يكن سائرا على الطريقة التى كانت متبعة فى عصر الفراعنة . إذ ينما يقول هيرودوت إن أراضى الكهنة ورجال الحرب كانت معفاة منه فى عصر الفراعنة يقول لمبروزو فى الصفحة ٢٩٣ من مؤلفه إن الكتابة التى على حجر رشيد ( عام ١٩٦ ق . م ) - أى فى أواسط عهد البطالسة - تنبئ بأن الحكومة كانت تجب إرتبا واحدا عن كل أرو من أراضى الكهنة المخصصة للزراعة أى خمس إردب عن كل ١٥ قيراطا و ١٨ سهما . أو بعبارة أخرى ثلاث كيلات ونصف كيلة ( ٦٠ ١/٤ لثرا ) عن كل فدان تقريبا

فاذا قدرنا متوسط محصول الفدان بعشرة أراذب

كما هو الحال في عصر الفراعنة - وليس يوجد ما يمنعنا من هذا التقدير - كانت نسبة الخراج على الاراضى الممتازة ٣٪ تقريبا .

ويظهر أن هذه النسبة مع كونها فرضت على أراض حقها نعمة الامتياز منخفضة جدا . ومع ذلك فلا يجوز لنا استصغارها لاسيما انه لايعزب عن بالنا أن الملوك كما روى ديودور كانوا يمتلكون جزءا من ثلاثة أجزاء من الأرض وكانوا لايفقون من ريعه إلا في حوائجهم التى كانت قليلة ، وأن طبقي الكهنة ورجال الحرب كانتا تنفقان من ريع الجزئين الباقيين فيما يلزم محال العبادة والحروب . وبهذه الطريقة لم يكن الملوك فى حاجة إلى دخل جسيم . ولذلك نرى إيرادات مصر وفى مجملها الخراج أقل كثيرا فى عصر البطالسة منها فى العصور الأخرى

وبما أن الاراضى كانت مقسمة إلى ثلاثة أقسام غير متساوية - كما سبق قول ذلك - فسنحاول الوصول إلى معرفة مساحة كل قسم منها على حدة بوجه التقريب

لقد سبق أن قدرنا المساحة المزروعة فى مصر فى عصر الفراعنة بستة ملايين من الأفدنة . وبما أنه ليس ثم من داع يدعونا إلى الظن بأن هذا القدر من المساحة



حدث فيه زيادة أو نقص فينبغي أن نعتبره المساحة التي كانت مزروعة في عهد البطالسة وأن نعتبر محصول المزروعات على تباين أنواعها الذي كان يؤخذ عنه الخراج ستمين مليون إردب ، وبذلك يكون متوسط محصول الفدان السنوي عشرة أرباب ومتى تقرر ذلك ينبغي لنا أن نعين مقدار كل حصة من هذه الحصص الثلاث التي لم تكن متساوية

فالأولى خاصة بالكهنة وهي أهمها حسب شهادة دهودور وكانت حتماً أكثر من الثلث ولتقدرها نحن ب  $٢٥٠٠/٠٠٠/٠٠٠$  فدان وتقدر محصولها ب  $٢٥٠٠٠/٠٠٠/٠٠٠$  إردب . أما قيمة المربوط من الخراج على هذا القسم فعلوم لدينا بكيفية لا يتطرق إليها الشك كما سبق الإيضاح وهذه القيمة هي  $٣/٠$  . وعلى هذا تكون جملة خراج ال  $٢٥$  مليون إردب بواقع  $٣/٠$  هي  $٧٥٠/٠٠٠$  إردب . وبضرب هذا العدد في  $٣٥$  قرشاً ثمن الإردب ينتج  $٢٦٢/٥٠٠$  ج .م وهو جملة خراج هذه الحصة بالتقود

وأما الحصة الثانية الخاصة بالملوك فهي وإن كانت مساحتها أقل من مساحة الحصة الأولى وذلك لمراعاة حرمة رجال الدين الواجبة إلا أنها كانت أزيد من الحصة الثالثة بلانزع ونحن نقدر مساحتها بالثلث أي  $٢/٠٠٠/٠٠٠$  فدان وتقدر محصولها ب  $٢٠/٠٠٠/٠٠٠$  إردب .

ولا حاجة بنا إلى القول بأن هذا القسم كان ولا مرأى معنى  
من الخراج

والحصة الثالثة الخاصة برجال الجيش والتي كانت  
بالضرورة أقل مقداراً من الحصتين الأولين كانت مكونة من  
باقى المساحة أى من ١/٥٠٠/٠٠٠ فدان وكان محصولها  
١٥/٠٠٠/٠٠٠ إردب . أما الخراج الذى كان مربوطاً عليها  
فليس لدينا أى مستند نقف منه على تقديره . إلا أنه يلوح  
لنا أنه إذا كان مركز رجال الكهنوت المشرف الذى خول  
لهم الحصول على حصة تزيد فى المساحة على حصة الملوك  
جعلهم يدفعون ٣٪ فلا تكون مغالين إذا قدرنا نسبة ما كان  
يدفعه رجال الحرب ب ١٠٪ أى ١/٥٠٠/٠٠٠ إردب  
وبضرب هذه الكمية فى ٣٥ قرشاً ثمن الإردب الواحد  
يكون الناتج ٥٢٥/٠٠٠ ج.م وهو قيمة خراج هذه الحصة  
السوى

وعلى ذلك تكون جملة الخراج فى هذا العصر  
٧٨٧/٥٠٠ ج.م وذلك عن الأربعة ملايين الفدان المربوط  
عليها الخراج . وهذا المبلغ هو جملة خراج حصتين ويكون متوسط  
خراج الفدان الواحد فيها  $١٩\frac{٧}{١٠}$  من القروش

## الفصل الثالث

### عصر الرومان

من سنة ٢٩ ق.م إلى ٣٩٥ م

زار استرابون مصر في عصر الرومان ووصفها من الوجهة الجغرافية وصفا غاية في الدقة لكنه مع الأسف أمسك عن الكلام على مواردها المالية إمساكا تاما وقصر وصفه على أنها أصبحت الآن ولاية رومانية تدفع جزية جسيمة ( راجع الكتاب ١٧ الفقرة ١٢ )

ثم روى في (الكتاب ١٧ الفقرة ١٣) أن دخل القطر في عهد بطليموس أوليت بلغ ١٢/٥٠٠ تالان ( ٢٠٠٠/٧٠٠/٢٠٠ ج.م ) . وعندئذ جالت بفكره ضخامة هذا الإيراد فقال : أية المبالغ ياترى كان هذا القطر يعجز عن توريدها في عهد حكومة الرومان القديرة وقد كان يورد من قبل قدرا طائلا كهذا في عهد أسوأ الملوك وأرذلهم ؟

هذا ومع ما كاله استرابون من عبارات الثناء والمدح على الإدارة الرومانية فإنه لم يذكر أى رقم عن إيرادات مصر في عهدها

ومع التسليم بأن هذه الإدارة كانت أجمل وأرق كثيرا

من إدارة أواخر ملوك البطالسة فانه يلوح لنا أن ضخامة الدخل التي ذكرها استرابون لا يمكن أن تعزى كلها الى هذا السبب

وقد كان حكم الرومان لمصر يختلف كثيرا عن حكم اليونان لها . لأنه بينما كان ملوك البطالسة يعتبرون أنفسهم ملوكا وطنيين ويقتنعون بما تدره أملاكهم عليهم من الخيرات دون التجأهم الى ربط ضرائب باهظة كان الرومانيون على العكس لاسيا أغسطس الذي صير البلد ملكا خاصا له واصطبغ بصبغة الفاتح والسيد الأجنبي ورمى وراء ظهره مصلحة الأهالي ورفاهتهم . وكان قلما يعبأ بمصالحهم أو ينظر إليها . ووجه كل همه لتسيير أحكامه عليهم بكيفية تجلب له كل ما يستطاع من المنافع .

وأيد استرابون مسألة وفاء النيل وغرمائه جميع الاراضى ، الأمر الذى كان يسوغ جباية الخراج بتمامه بانتظام ( راجع الكتاب ١٧ الفقرة ٢ ) فقال :

في الأزمان السابقة لحكم بيرون Pétrone لما كانت مياه النيل ترتفع إلى أربعة عشر ذراعا كان الناس يعتبرون أن الفيضان بلغ النهاية القصوى وأنه أصبح في حين الامكان إنتاج أكبر محصول . ولما كانت المياه تصل الى ثمانية أذرع فقط كانوا على العكس يتوقعون نزول القحط . فتبدلت هذه الأحوال جميعها في عهد بيترون بحيث أصبح فيضان النيل

إذا وصل إلى اثني عشر ذراعا كان لابد من الحصول على اعظم محصول حتى أنه حدث في سنة من السنين أن الفيضان لم يجاوز الثمانية أذرع ومع ذلك لم يشعر انسان بمحدث مجاعة وليس في ذلك من عجب لأن هذا هو النتيجة الطبيعية للإدارة الرشيدة . اهـ

وقال رينيه Reynier في هذا الصدد (راجع كتاب مصر في عهد حكم الرومان ص ١٣٧) :

لم يحدث أى تبديل أو تغيير في نظام الزراعة بمصر لأن النظام السالف روعى في وضعه الحالة الطبيعية للإقليم في فصول السنة مراعاة دقيقة جعلته مرتبطا بها ارتباطا وثيقا لدرجة أنه لم يكن في حيز الأماكن إحداث تغيير أو تبديل فيه دون أن يجر ذلك إلى إفساده . ولقد استطاع الرومان تبديل الالفاظ إلا أنهم اضطروا إلى إبقاء الأشياء على ما هي عليه ومع ذلك فإن مجاوزتهم حد السلطة والمفاسد التي تركها ارتشاء الأشخاص الذين أظلمت المحسوبة وعدم جدارة الامبراطرة ألحقت الأذى والضرر بالمزارعين والفلاحة

ومجازرة حد السلطة هذه كانت تعديا على القانون ولم تكن بمثابة نظام جديد . اهـ

ومن الواضح الجلي أنه لم يحدث أى تغيير من الوجهة الادارية . ولكن يلوح لنا أنه لابد من أنه حدث

تغيير كلى فى ملكية الاراضى . فأغسطس حل بحكم الطبع محل البطالسة وامتلك جميع أراضيم . ومن ثم يشك المرء فى أن طبقة الكهنة قد نالت فى عصره نفس المراعاة والامتيازات التى كانوا يتمتعون بها من قبل

أما طبقة رجال الحرب فبالطبع قد توارت أشباحها أمام جيش الاحتلال الرومانى الظافر . وماحل بأرض هاتين الطبقتين فنامض وغير معلوم لدينا

أما من جهة تقدير الخراج فإن ماركاردت روى عنه فى كتاب ( دليل المؤلفين الرومانيين ج ١٠ ص ٢٩٤ ) ما يأتى :

استمر فرض الخراج الذى بواقع خمس المحصول لنهاية القرن الخامس بعد الميلاد . ولما كان فى عهد البطالسة جانب من هذا الخراج يدفع نقدا والجانب الآخر يدفع عينا فلا يستبعد أن الجانب العيني فى عصر الرومان كان أكبر منه فى عصر البطالسة وأنه كان يستنزل من أصل الجزية كما كان الحال فى هذا العصر . وكذلك كان الشأن فى باقى المستحقات العينية بمصر فى زمن الامبراطورية مثل البلور وأوراق البردى والمنسوجات الكتانية والمشاقة وغير ذلك مما كان يحتاج إليه البلاط الملكى والمصالح

ويؤخذ من النص المتقدم أن مقدار ضريبة الخراج

الذى كان مقررا فى هذا العصر هو ٢٠٪ من المحصول وأن أسلوب الرى الذى كان معمولا به فى هذا الحين هو ذلك الأسلوب العجيب الذى وصفه لنا استرايون . وكان من فوائده أنه متى بلغ الفيضان اثنى عشر ذراعا يكون الوصول إلى جنبي أكبر محصول من الأمور المحققة . وأنه إذا لم يصل إلا إلى ثمانية أذرع فقط لا يشعر أحد بحلول مجاعة . ومن ثم ينبغي أن تكون واثقين من أن المساحة التى كانت تغمرها المياه والمحصول الذى كان ينتج منها لا يقلان بلامراء عنهما فى عصر القراعة إن لم يكونا أزيد من ذلك . هذا ومع الاسترشاد بما جئى فى عصر العرب الذى كانت يلائزاع أقل عمراننا وازدهارنا من عصر الرومان نقدر أن القطر كان فى حالة تمكنه من أن يدفع بلا عناء خراجا قدره ٤٠٠٠/٥٠٠ ج.م عن مسطح قدره ستة ملايين من الأفدنة أى بواقع ٧٥ قرشا عن الفدان الواحد.

## الفصل الرابع

### عصر البيزنطيين

من سنة ٣٩٦ م إلى سنة ٦٤٠ م .

لا يوجد لدينا أى دليل نسترشد به بطريقة عامة فى معرفة الخراج أو المساحة التى كان مربوطا عليها فى هذا العهد .

فيكفي أن نقنع ببعض معلومات جزئية في هذا الشأن :  
تقول الآنسة روبرد في كتاب ( إدارة مصر المدنية  
في عصر البيزنطيين ص ٨٢ ) :

إن مقدار الخراج الذي كان يجبي نقدا من الولاية لم  
يكن بمعدل واحد لأن القاعدة التي بنى عليها هي مقدار  
صلاحية الأرض ودرجات خصبها . والدليل على ما تقدم عرضه  
الشكوى التي قدمها سكان افروديتو إلى أمير طياتيد (١) . فقد قالوا  
فيها إن تربة قريتهم رملية قليلة الحصب والخراج مربوط  
عليها مساو للخراج المفروض على باقي أراضي المنطقة أي بواقع  
قبراطين عن الأورور من الأرض الزراعية ، وثمانية قرايط  
عن الأورور من أرض الكروم . وهذا الذي ربط عليها وضعه  
مفتشون من قبل الامبراطورية كلفوا بتقدير الخراج على  
سائر أراضي الولاية

وتتج من قاعدة تقسيم ضريبة الخراج الى فئات متفاوتة  
حسب خصب التربة أن صار في حيز الامكان تخفيض خراج  
قرية كذا أو كذا من قرى الولاية سواء أكان ذلك  
بصفة نهائية أو استثنائية أم بسبب رداءة المحصول . وكان  
مضى تم تقدير الخراج على كل قسم من أقسام الولاية  
لابتق لأجل تعيين الخراج الذي يفرض على كل قرية إلا  
تقدير مساحة أراضيها

---

(١) طياتيد اسم اعلى مصر في ذلك العهد



ومنذ عهد قسطنطين كانت القاعدة في توزيع الخراج على النواحي عدة أطيان كل ناحية حتى لو كانت بلقعا يابا وليس لها مالك ، مراعاة للتضامن في المسؤولية التي كانت ملقاة على بمولى الامبراطورية . وكانت الحكومة للوثوق من تحصيل الخراج ولدفع انحطاط الزراعة الذى كان آخذنا في الازدياد تلزم المزارعين الباقين بالقرية بعد هرب أصحاب الأطيان وتركهم الأراضى تخلصا من دفع خراجها ، أن يضعوا أيديهم على الأرض التي زایلها ملاكها والأرض البور . وعندما قرر جوستنيان نظام الخراج توسع فيه وأدجه في مجموعة قرارات كبار المشرعين الرومانيين . واليك ترجمة مثال منقول من ورقة بردى وجدت بالقاهرة (رقم ٦٧٣١٣) بصد نقل مسؤولية الخراج :

عندما يترك ذوو الأطيان أرضا عديمة الاتساج ليضعوا خراجا على كاهل أهل القرية كانوا يفقدون. بعلمهم هذا حقوقهم في جميع ممتلكاتهم بها . وبما أن السكان الآخرين الباقين في تلك القرية كانوا ملزمين بدفع خراج الأرض المزروكة كانت الحكومة تعوض هؤلاء بعض التعويض بمنحهم الأراضى الخصة التي ألزم ملاكها بالتنازل عنها. اهـ

وقالت المؤلفة أيضا في الصفحة ١٧٤ :

إن مصر بسبب أن مزروعاتها تحت رحمة

فيضانات النيل وأخطارها أصبحت أقل الأقطار استعدادا لتوزيع الخراج العيني بنسبة مساحة الاملاك . ولقد راعى قانون ديوكليتيان Dioclétien في ذلك التقاليد المصرية القديمة واستمرت مراعاة خصب الاراضى المربوط عليها الخراج إلى القرن السادس . ففي مدينة انطاكيوبوليس مثلا قسمت الاطيان بحسب حالتها إلى أرض معدة للزراعة ويجزر ومستقعات وكروم وبساتين

وعمل حساب أراتب القمح التي يجب جبايتها عن كل أرور من هذه الأقسام . فقرض على الأرور من الأرض المعدة للزراعة  $\frac{1}{4}$  من الأراتب . وعلى الأرور من الجزر  $\frac{1}{4}$  من الأراتب . ومن المستقعات  $\frac{1}{4}$  و  $\frac{1}{4}$  و  $\frac{1}{4}$  من الأراتب . ومن البساتين  $\frac{1}{4}$  و  $\frac{1}{4}$  من الأراتب (راجع ورقة بردى القاهرة رقم ٦٧٠٥٧) . اهـ

ويستخلص مما سبق إيضاحه أن ضريبة الخراج كانت نجحي كما كان الحال في كل الازمان نقدا وعينا

أما بلدة افروديتو ( كوم اشقاو من قرى مديرية جرجا مركز طيطا ) التي يتظلم سكانها من ربط قيراطين ( ٨ قروش ) على كل أرور ( ١٥ قيراطا و ١٨ سهما ) من أرض الزراعة ( أى بواقع ١٥ قرشا عن الفدان الواحد تقريبا ) فكان معدن تربتها كما يفهم من هذه الشكوى أدنى من المتوسط العالم

### لأطيان القطر

وأما ناحية انطايا بوليس (قاو الكبيرة من قرى جرجا  
مركز طهطا) فكانت الضريبة العينة على كل أرور من أراضي الزراعة  
ارتبا وربع ارتب من القمح (٣ كيلات تقريبا) أى بواقع  
خمس كيلات عن الفدان الواحد بوجه التقريب . فاذا  
فرضنا أن ثمن الارذب ٣٥ قرشا كان خراج الفدان الواحد  
أيضا ١٥ قرشا

ويظهر أن أراضى هاتين الناحيتين الواقعة كلثاما  
على تخوم الأخرى لم تكن معدودة من الأراضى التى بلغت  
من الجودة مبلغا كبيرا كما يتبين ذلك من تظلم أهالى الناحية  
الأولى بل كانت أحط من المتوسط العام وإن كانت تعد  
فى أماننا هذه من الأطيان الجيدة

وعلى ذلك نرى أن متوسط جباية الخراج عن  
الفدان الواحد فى ذلك الوقت كان نحو الثلاثين قرشا .  
وبضرب هذا المتوسط فى ٦/٠٠٠/٠٠٠ فدان مساحة الاراضى  
المزروعة يكون الناتج ١/٨٠٠/٠٠٠ ج.م وهو جملة الخراج  
فى هذا العهد

## الفصل الخامس

### عصر العرب

من سنة ٥٢٠ (٦٤١ م) الى ٩٢٢ هـ (١٥١٦ م)

تمهيد

الخراج

عندما تفتح البلاد عنوة يجوز للخليفة على مقتضى  
الشريعة الاسلامية أحد هذين الأمرين :

١- وضع يده على أرضها وقسمتها بين الفاتحين

٢- تركها تحت أيدي أهل البلاد ونوظيف الخراج عليها

أما إذا فتحها صلحا فيجب احترام ماصالح عليه أهلها  
احتراما كليا

ولما فتح العرب مصر أثار هذا الفتح مسألة معرفة  
ما اذا كانت فتحت عنوة أو صلحا مبينا على عهد وشروط .  
وتج عن ذلك جدل بين مختلفي المؤرخين فيما بعد . فبعضهم  
يميل إلى الرأي الأول وبعضهم يتصر للثاني . على أننا نعترف  
بأنه يوجد ما يدعو للانتصار لرأى كل فريق منهما

فرأى الفريق الأول مبني على أن البلد دافع عن  
نفسه بالقوة ، ثم رجح وسلم بعد أبرم بين المقوقس وعمر ،

وذلك حقيقة ماحصل . وبمقتضى هذا العهد التزم الأول بالنيابة عن أهل مصر أن يدفع جزية قدرها ديناران ( ١٢٠ قرشا ) عن كل شخص . ولكن بما أنه قامت فيها بعد وقائع حرية في ترنوط وكوم شريك وسلطيس والكريون وكثير من المدن ثم الاستيلاء عليها بقوة السلاح مثل سخا والحيس وسلطيس وقرطاسة ومضيل وبلبيس واسكندرية . فأنصار هذا الرأي يعتبرون العهد المبرم مع المقوقس قد أصبح في حكم الملغى وأن البلاد يجب أن تعامل بحكم المفتوحة عنوة

وأما أنصار الرأي الثاني فينبونه على أن العهد قد ربط البلاد كلها ولا يمكن أن تلغيه المقاومة فيما بعد ، وقد نفذ الشرط الاساسى فيه وهو جاية دينارين عن كل شخص . وهذا دليل على احترام هذا العهد . أما الاسكندرية فالكمل أجمعوا على أنها أخذت عنوة وأن معاملتها يصح أن تكون على هذا الاعتبار

وقد عقد ابن عبد الحكم في كتابه ( فتوح مصر ) فصلين لهذه المسألة ، خصص كلا منها لكل من الرأيين السابقين . فجاء عن الرأي الأول بالصفحة ٨٨ وما بعدها تحت العنوان الآتى مانصه :

( ذكر من قال فتحت مصر عنوة )

وقال آخرون بل فتحت مصر عنوة بلا عهد ولا عقد . حدثنا عبد الملك بن مسلمة وعثمان بن صالح قالوا حدثنا ابن لميعة

عن يزيد بن أبي حبيب عن سمع غنيد الله بن المغيرة بن  
أبي بردة يقول سمعت سفيان بن وهب الخولاني يقول إنما لما  
فتحنا مصر بغير عهد قام الزبير بن العوام فقال : أقسمها  
يا عمرو بن العاص . فقال عمرو : والله لأقسمها . قال الزبير :  
والله لتقسمنها كما قسم رسول الله صلعم خير . قال عمرو :  
والله لأقسمها حتى أكتب إلى أمير المؤمنين . فكتب إليه عمرو  
أقرها حتى يغزو منها حَبْلُ الحَبْكة<sup>(١)</sup> . قال ابن لهيعة وحدثني يحيى  
ابن يميم عن عبيد الله بن المغيرة عن سفيان بن وهب بهذا  
إلا أنه قال فقال عمرو لم أكن لأحدث فيهم شيئا حتى أكتب  
إلى عمر بن الخطاب فكتب إليه فكتب إليه بهذا . قال عبد الملك  
في حديثه وإن الزبير صولج على شيء أرضى به . حدثنا عبد  
الملك بن مسلمة وعثمان بن صالح قالوا حدثنا ابن لهيعة عن عبد الله  
ابن هبيرة أن مصر فتحت عنوة . حدثنا عبد الملك حدثنا ابن وهب عن عبد  
الرحمن بن زياد بن أنعم قال سمعت أشيائنا يقولون إن مصر فتحت عنوة  
بغير عهد ولا عقد . قال ابن أنعم منهم أبي يحدثنا عن أبيه وكان ممن شهد  
فتح مصر . حدثنا عثمان بن صالح حدثنا ابن وهب عن ابن  
أنعم قال : سمعت أشيائنا يقولون فتحت مصر عنوة بغير عهد  
ولا عقد . حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن لهيعة عن  
أبي الأسود عن عروة أن مصر فتحت عنوة . حدثنا عبد الملك

(١) قال ابن الأثير في النهاية : لما فتح مصر أرادوا قسمتها . فكتبوا إليه  
(أي إلى عمر رضي الله عنه ) فقال : لا حتى يغزو منها حبل الحبكة . يريد حتى يغزو منها  
الولاد الأولاد ويكون عاما في الناس والذواب أي يكثر المسلمون فيها بالتوالي

ابن مسلمة حدثنا ابن لهيعة عن أبي قنان أيوب بن أبي العالبيّة  
عن أبيه وأخبرنا عبد الملك بن مسلمة عن ابن وهب عن داود  
ابن عبد الله الحضرمي أن أبا قنان حدثه عن أبيه أنه  
سمع عمرو بن العاص يقول: لقد قعدت مقعدى هذا وما  
لأحد من قبض مصر على عهد ولا عقد إلا أهل انطاكس  
فإن لم عهدا يوفى لهم به . قال ابن لهيعة في حديثه  
إن شئت قتلت وإن شئت خست وإن شئت بعث . حدثنا  
عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن وهب عن عياض بن عبد  
الله النهري عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن عمرو بن  
العاص فتح مصر بغير عقد ولا عهد وأن عمر بن الخطاب  
حبس درها وصرها أن يخرج منه شيء نظراً للإسلام وأهله .  
حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن وهب عن عبد الرحمن  
ابن شريح عن يعقوب بن مجاهد عن زيد بن أسلم قال: كان  
تابوت لعمر بن الخطاب فيه كل عهد كان بينه وبين أحد  
من عاهده فلم يوجد فيه لأهل مصر عهد . قال عبد الرحمن  
ابن شريح فلا أدرى أعن زيد حدث أم شيء قاله . فمر  
أسلم منهم فأمته ومن أقام قدمه . حدثنا أبو الأسود النضر  
ابن عبد الجبار وعبد الملك بن مسلمة قالا حدثنا ابن لهيعة  
عن عبد الملك بن جنادة كاتب حيان بن سريح من أهل  
مصر من موالى قریش قال كتب حيان إلى عمر بن عبد  
العزيز يسأله أن يجعل جزية موتى القبط على أحيائهم فسأل

عمر عراك بن مالك فقال عراك: ما سمعت لهم بعهد ولا عقد  
وانما أخذوا عنوة بمنزلة العبيد. فكتب عمر الى حيان بن  
سريح أن يجعل جزية موتى القبط على أحيائهم. قال وسمعت  
يحيى بن عبد الله بن بكير يقول: خرج أبو سلة بن عبد  
الرحمن يريد الاسكندرية في سفينة فاحتاج الى رجل يقذف  
به فسخر رجلا من القبط فكلم في ذلك فقال انما هم بمنزلة  
العبيد إن احتجنا اليهم. حدثنا عبد الملك بن مسلمة عن ابن  
لهيعة عن الصلت بن أبي عاصم أنه قرأ كتاب عمر بن عبد  
العزیز الى حيان بن سريح أن مصر فتحت عنوة بغير عهد  
ولا عقد. حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن وهب عن  
عبد الرحمن بن سريح عن عبيد الله بن أبي جعفر أن كاتب  
حيان حدثه أنه احتجج الى خشب لصناعة الجزيرة. فكتب  
حيان الى عمر يذكر ذلك له وأنه وجد خشبا عند بعض أهل الذمة  
وأنه كره أن يأخذ منهم حتى يعلمه. فكتب اليه عمر خذها  
منهم بقيمة عدل فاني لم أجده لأهل مصر عهدا أفى لهم به.  
حدثنا عبد الرحمن قال حدثنا عبد الملك بن مسلمة قال حدثنا  
ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب قال: كتب عمر بن عبد العزيز  
الى حيان بن سريح أن مصر فتحت عنوة بغير عهد ولا  
عقد. حدثنا عبد الله بن صالح حدثنا يحيى بن أيوب عن  
عبد الرحمن بن كعب بن أبي لبابة أن عمر بن عبد العزيز قال  
لسالم بن عبد الله: أنت تقول ليس لأهل مصر عهد؟ قال نعم



حدثنا أسد بن موسى حدثنا ابن لهيعة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن عمرو بن العاص كتب الى عمر بن الخطاب في رهبان يترهبون بمصر فيموت أحدهم وليس له وارث. فكتب اليه عمر أن من كان منهم له عقب فادفع ميراثه الى عقبه، ومن لم يكن له عقب فاجعل ماله في بيت مال المسلمين فان ولاءه للمسلمين . حدثنا يحيى بن خالد عن رشدين ابن سعد عن عقيل بن خالد عن ابن شهاب أنه قال: كان فتح مصر بعضها بعهد وذمة وبعضها عنوة فجعلها عمر بن الخطاب رضى الله عنه جميعا ذمة وحلهم على ذلك فضى ذلك فيهم الى اليوم . اهـ وجاء عن الراى الثانى بالصفحة ٨٤ وما بعدها تحت العنوان الآتى مائنه :

( ذكر من قال ان مصر فتحت بصلح )

قال ثم رجع الى حديث موسى بن أبوب ورشدين ابن سعد عن الحسن بن ثوبان عن حسين بن شفى أن عمرا لما فتح الاسكندرية بقي من الأسارى بها من بلغ الخراج وأحصي يومئذ سبائة ألف سوى النساء والصبيان . فاختلف الناس على عمرو فى قسمهم . فكان اكثر المسلمين يريدون قسمها فقال عمرو: لأقدر على قسمها حتى أكتب الى أمير المؤمنين. فكتب اليه يعلمه بفتحها وشأنها وأن المسلمين طلبوا قسمها. فكتب اليه عمر: لا تقسمها وذرم يكون خراجهم فينا .

للسلمين وقسوة لهم على جهاد عدوم. فأقرها عمرو وأحصى أهلها وفرض عليهم الخراج. فكانت مصر كلها صلحا بفريضة دينارين دينارين على كل رجل لايزاد على أحد منهم في جزية رأسه أكثر من دينارين. إلا أنه يلزم بقدر ما يتوسع فيه من الأرض والزرع إلا الاسكندرية. فانهم كانوا يؤدون الخراج والجزية على قدر ما يرى من وليهم. لأن الاسكندرية فتحت عنوة بغير عهد ولا عقد ولم يكن لهم صلح ولا ذمة. حدثنا عثمان أخبرنا الليث قال: كان يزيد بن أبي حبيب يقول مصر كلها صلح إلا الاسكندرية فانما فتحت عنوة. حدثنا عثمان ابن صالح عن بكر بن مضر عن عبيد الله بن أبي جعفر قال حدثني رجل ممن أدرك عمرو بن العاص قال: للقبط عهد عند فلان وعهد عند فلان فسمى ثلاثة نفر. حدثنا عبد الله بن صالح حدثنا يحيى بن أبوب عن عبيد الله بن أبي جعفر عن شيخ من كبار الجند أن عهد أهل مصر كان عند كبارهم. حدثنا هشام بن اسحق العامري عن الليث بن سعد عن عبيد الله بن أبي جعفر قال: سألت شيخا من القدماء عن فتح مصر فقال: هاجرنا الى المدينة أيام عمر بن الخطاب وأنا محتلم فشهدت فتح مصر. قلت له فأناسا يذكرون أنه لم يكن لهم عهد. فقال: ما يبالي ألا يصلي من قال أنه ليس لهم عهد. فقلت: فهل كان لهم كتاب؟ فقال: نعم. كتب ثلاثة - كتاب عند طلحة صاحب اخنا، وكتاب عند قزمان صاحب رشيد، وكتاب عند بنحس

صاحب البرلس . قلت : كيف كان صلحهم ؟ قال : دينار بن علي كل انسان جزية وأرزاق المسلمين . قلت : فسلم ما كان من الشروط ؟ قال : نعم . ستة شروط — لا يخرجون من ديارهم ، ولا تنزع نساؤهم ، ولا كفورهم ، ولا أرضهم ، ولا يزداد عليهم . وحدثنا يحيى بن عبد الله بن بكير حدثنا ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أنه حدثه عن أبي جمعة مولى عقبة قال كتب عقبة بن عامر الى معاوية بن أبي سفيان يسأله أرضا يسرق فيها عند قرية عقبة . فكتب له معاوية بألف ذراع في ألف ذراع فقال له مولى له كان عنده : انظر أصلحك الله أرضا صالحة . فقال عقبة ليس لنا ذلك . إن في عهدهم شروطا ستة — ألا يؤخذ من أنفسهم شيء ، ولا من نساءهم ، ولا من أولادهم ، ولا يزداد عليهم ، ويدفع عنهم موضع الخوف من عدوهم ، وانا شاهد لهم بذلك . حدثنا عبد الملك ابن مسلمة حدثنا ابن وهب عن أبي شريح عبد الرحمن بن شريح عن عبيد الله بن أبي جعفر عن أبي جمعة حبيب بن وهب قال : كتب عقبة بن عامر الى معاوية يسأله بقعا في قرية يبنى فيه منازل ومساكن . فأمر له معاوية بألف ذراع في ألف ذراع . فقال له مواله ومن كان عنده : انظر الى أرض تعجبك فاخط فيها وابتن . فقال : انه ليس لنا ذلك . لهم في عهدهم ستة شروط منها أن لا يؤخذ من أرضهم شيء ، ولا يزداد عليهم ، ولا يكفوا غير طاعتهم ، ولا يؤخذ ذرارهم ، وأن يقاتل عنهم عدوهم من ورائهم . حدثنا عبد الله بن صالح حدثنا يحيى

ابن أيوب عن عبيد الله بن أبي جعفر عن رجل من كبراء  
الجنند قال: كتب معاوية بن أبي سفيان إلى وردان أن زد على  
كل رجل منهم قيراطا. فكتب وردان إلى معاوية كيف يزيد  
عليهم وفي عهدهم أن لا يزداد عليهم شيء؟ فعزل معاوية وردان.  
ويقال إن معاوية إنما عزل وردان كما حدثنا سعيد بن جعفر أن  
عتبة بن أبي سفيان وفد إلى معاوية في نفر من أهل مصر  
وكان معاوية ولي عتبة الحرب ووردان الخراج وحسب بن  
زيد الدبوان. فسأل معاوية الوفد عن عتبة. فقال عبادة بن  
صمّل المعافى: حوت بحر يأمر المؤمنين ووعلى بر. فقال  
معاوية لعتبة: اسمع ما أقول فيك رعيتك. فقال: صدقوا بأمر  
المؤمنين. حجبتني عن الخراج ولهم على حقوق وأكره أن  
أجلس فأستل فلا أفعل فأبخل. فضم إليه معاوية الخراج

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن لهيعة عن يزيد  
ابن أبي حبيب وابن وهب عن عمرو بن الحارث عن يزيد  
ابن أبي حبيب عن عوف بن حطاف أنه قال: كان لقربات  
من مصر منهم أم دنين وبلبيب عهد، وأن عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه لما سمع بذلك كتب إلى عمرو بن العاص يأمره  
أن يغيرهم. فأن دخلوا في الإسلام فذلك. وإن كرهوا فأرددهم  
إلى قراهم. قال وحدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن لهيعة عن يزيد  
ابن أبي حبيب عن يحيى بن ميمون الحضرمي قال: لما فتح  
عمرو بن العاص مصر صولح على جميع من فيها من الرجال

من القبط من راهق الحلم الى مافوق ذلك ليس فهم امرأة ولا صبي ولا شيخ على دينارين دينارين . فأحصوا لذلك فبلغت عدتهم ثمانية آلاف ألف

حدثنا عثمان بن صالح حدثنا ابن وهب قال : سمعت جيوه بن شريح قال سمعت الحسن بن ثوبان الهمداني يقول حدثني هشام بن أبي رقية اللخمي أن عمرو بن العاص لما فتح مصر قال لقبط مصر انت من كتمني كنزا عنده فقدرت عليه قتله ، وأن نبطيا من أهل الصعيد يقال له بطرس ذكر لعمره أن عنده كنزا فأرسل اليه فسأله فأنكر وجحد فحبسه في السجن وعمرو يسأل عنه هل يسمعونه يسأل عن أحد فقالوا لا إنما سمعناه يسأل عن راهب في الطور . فأرسل عمرو الى بطرس فنزع خائمه من يده ثم كتب الى ذلك الراهب : أن ابعت اليّ بما عندك وختمه بخاتمه . فجاءه رسوله بقلة شامية محتومة بالرصاص ففتحها عمرو فوجد فيها صحيفة مكتوبا فيها مالكم تحت الفسقية الكبيرة . فأرسل عمرو الى الفسقية فحبس عنها الماء ثم قلع البلاط الذي تحها فوجد فيها اثنين وخمسين اردبا ذهباً مضروبة . فضرب عمرو رأسه عند باب المسجد . فذكر ابن أبي رقية أن القبط أخرجوا كنوزهم شققا أن يعني على أحد منهم فيقتل كما قتل بطرس . حدثنا عثمان بن صالح حدثنا ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أن عمرو بن العاص استحل مال قبلي من قبط مصر لأنه

استقر عنده أنه يظهر الروم على عورات المسلمين ويكتب اليهم بذلك . فاستخرج منه بضعة وخمسين اردبا ذنانير

قال ثم رجع الى حديث يحيى بن أيوب وخلد بن حميد قال ففتح الله أرض مصر كلها بصلح غير الاسكندرية وثلاث قريات ظاهرت الروم على المسلمين سُلَطَيسَ ، وَمَصِيلَ وبَلْسُوبَ . فانه كان للروم جمع فظاهروا الروم على المسلمين . فلما ظهر عليها المسلمون استحلوها وقالوا هؤلاء لنا في مع الاسكندرية . فكتب عمرو بن العاص بذلك الى عمر بن الخطاب . فكتب اليه عمر : أن تجعل الاسكندرية وهؤلاء الثلاث قريات ذمة للمسلمين ، ويضربون عليهم الخراج ، ويكون خراجهم وما صالح عليه القبط كله قوة للمسلمين ، ولا يجعلون فينا ولا عبيدا . ففعلوا ذلك الى اليوم . اهـ

ويستتج من تلاوة ماتقدم أن عمر بن الخطاب أنى أن يجيب مطالب أولئك الذين كانوا تحت إمرة عمرو من مصادرة الاراضى وتقسيمها بينهم ، وأنه تركها لذويها وفرض عليهم الخراج

وبما أنه لم يذكر في حكمه هذا الأسباب التى حملته على اصداره بطريقة واضحة فقد أدى ذلك الى حدوث الخلاف الذى سبقته الإشارة اليه بين مختلفي المؤلفين . إذ يرجح أنه بناء على ماله من الحق المخول له من الشريعة فى اتخاذ ما تقتضى به المصلحة كما يحتمل انه بناء على أن البلد سلم بموجب معاهدة

ونحن نرى أن هذه المسألة تفسر بالطريقة الآتية وهي :

أن فتح العرب لمصر تم في طورين :

الأول يتبدى من وقت الاغارة عليها وينتهي بإبرام المعاهدة مع المقوقس . وكانت مصلحة الروم فيه مرتبطة بمصلحة القبط كما كان العرب في حالة حرب مع الاثنين بلانزاع

والثاني يتبدى من إبرام المعاهدة مع المقوقس وينتهي بالاستيلاء على الاسكندرية . وفيه فصل العرب القبط عن الروم فظلوا في حالة حرب مع هؤلاء وعدوا القبط مرتبطين بالمعاهدة التي أبرمت مع المقوقس فكفوا عن قتالهم

وما ذكره ابن عبد الحكم في كتابه بالصفحة ٧٠ وما بعدها حجة بركن إليها في هذا الموضوع قال راويا عن عثمان بن صالح :

حدثنا عبد الملك بن مسلبة حدثنا ابن لهيعة عن يحيى بن ميمون الحضرمي قال : لما فتح عمرو بن العاص مصر صالح عن جميع من فيها من الرجال من القبط من راهق الحلم الى مافوق ذلك ليس فيهم امرأة ولاشيخ ولاصب فأحصوا بذلك على دينارين دينارين فبلغت عدتهم ثمانية آلاف ألف . قال وحدثني عبد الله بن صالح حدثنا الليث بن سعد

عن يزيد بن أبي حبيب أن المقوقس صالح عمرو بن العاص  
على أن يفرض على القبط دينارين دينارين على كل  
رجل منهم

ثم قال : وشرط المقوقس للروم أن يخيروا . فمن أحب منهم  
أن يقيم على مثل هذا أقام على ذلك لازما له مفترضا  
عليه من أقام بالاسكندرية وما حولها من أرض مصر كلها .  
ومن أراد الخروج منها إلى أرض الروم خرج . وعلى أن  
للمقوقس الخيار في الروم خاصة حتى يكتب إلى ملك الروم  
يعلمه ما فعل . فان قبل ذلك ورضيه جاز عليهم وإلا كانوا  
جميعا على ما كانوا عليه . وكتبوا به كتابا وكتب  
المقوقس إلى ملك الروم كتابا يعلمه على وجه الأمر كله .  
فكتب إليه ملك الروم يقبح رأيه ويعجزه ويرد عليه ما فعل  
ويقول في كتابه : إنما أتاك من العرب اثنا عشر ألفا  
وبمصر من بها من كثرة عدد القبط مالا يحصى . فان كان  
القبط كرهوا القتال وأحبوا أداء الجزية إلى العرب  
واختاروهم علينا ، فان عندك بمصر من الروم بالاسكندرية  
ومن معك أكثر من مائة ألف معهم العدة والقوة والعرب  
وحالهم وضعفهم على ما قد رأيت . فعجزت عن قتالهم  
ورضيت أن تكون أنت ومن معك من الروم في حال  
القبط أذلاء ألا تقاتلهم أنت ومن معك من الروم حتى



تموت أو تظهر عليهم . فانهم فيكم على قدر كثرتكم وقوتكم  
وعلى قدر قتلهم وضعفهم كأكلة . فناهضهم القتال ولا يكون  
لك رأى غير ذلك . وكتب ملك الروم بمثل ذلك كتابا  
الى جماعة الروم . فقال المقوقس لما آتاه كتاب ملك الروم :  
والله لإنهم على قتلهم وضعفهم أقوى وأشد منا على كثرتنا  
وقوتنا . إن الرجل الواحد منهم ليعدل مائة رجل منا .  
وذلك أنهم قوم الموت أحب الى أحدهم من الحياة . يقاتل  
الرجل منهم وهو مستقتل يتمنى الا يرجع الى أهله ولا  
بلده ولا ولده ، وهرور أن لهم اجرا عظيما فيمن قتلوا  
منا ، ويقولون إنهم إن قتلوا دخلوا الجنة وليس لهم رغبة  
فى الدنيا ولآلئها إلا قدر بلغة العيش من الطعام واللباس .  
ونحن قوم نكره الموت ونحب الحياة ولذتها فكيف نستقيم  
نحن وهؤلاء وكيف صبرنا معهم ؟ واعلموا معشر الروم والله  
إنى لأخرج مما دخلت فيه ، ولا صالحت العرب عليه . وإنى  
لأعلم أنكم سرجعون غدا الى رأى وقولى وتتمنون أن  
لو كنتم أطعمونى . وذلك أنى قد عاينت ورأيت وعرفت مالم  
يعاين الملك ولم يره ولم يعرفه . ويحكم أما يرضى أحدكم أن  
يكون آمنا فى دهره على نفسه وماله وولده بدينارين فى  
السنة ؟ ثم أقبل المقوقس الى عمرو بن العاص فقال له :  
إن الملك قد كره ما فعلت وعجزنى وكتب إلى وإلى جماعة  
الروم أن لاترضى بمصالحتك وأمرهم بقتالك حتى يظفروا

بك أو تظفر بهم . ولم أكن لأخرج مما دخلت فيه وعاهدتك عليه ، وإنما سلطاني على نفسي ومن أطاعني . وقد تم صلح القبط فيما بينك وبينهم ولم يأت من قبلهم نقض . وأنا متم لك على نفسي والقبط متمون لك على الصلح الذي صالحتهم عليه وعاهدتهم . وأما الروم فأنا منهم برى . وأنا أطلب إليك أن تعطيني ثلاث خصال . قال له عمرو : ما هن ؟ قال : لا تنقض بالقبط وأدخلني معهم والأرضي بالزمهم وقد اجتمعت كلمتي وكلتهم على ما عاهدتك عليه فهم متمون لك على ما تحب . وأما الثانية إن سألك الروم بعبد اليوم أن تصالحهم فلا تصالحهم حتى يجعلهم فينا وعيينا فانهم أهل ذلك لأنني نصحتهم فاستغشوني ونظرت لهم فانهموني . وأما الثالثة أطلب إليك إن أنا مت أن تأمرهم بدفنوني في أبي يحنس بالاسكندرية . فأنتم له عمرو بن العاص بذلك وأجابه إلى ما طلب على أن يضموا له الجسرين جميعا وقيموا لهم الانزال والضيافة والاسواق والجسور ما بين القسطنطينية الى الاسكندرية ففعلوا . وقال غير عثمان وصارت لهم القبط أعوانا كما جاء في الحديث . اهـ

فيعلم من مطالعة ما تقدم أن المقوقس عندما أبرم المعاهدة مع عمرو حفظ حق الخيار فيها للروم فأبوها . واستمروا في محاربة العرب حتى استولى هؤلاء على الاسكندرية . وثرثب على رفضهم هذا أن

انفصل المقوقس ومعه القبط عن الروم ، وطلب من عمرو أن يعده والقبط مرتبطين بالمعاهدة فأجابه الى طلبه . ثم طلب منه أن يواصل الحرب مع الروم بلا مهادة . وثبت بعد ذلك حصول هذا ثبوتاً كلياً من تحصيل الجزية بفريضة دينارين أى ١٢٠ قرشا عن كل نفس . وهذا كان الشرط الاساسى فى إبرام المعاهدة

وقال ابن عبد الحكم أيضاً فى كتابه ص ٨٣ :

إن أهل سُلَطِيس ومَصِيل ولبلب ظاهرُوا الروم على المسلمين فى جمع كان لهم . فلما ظهر عليهم المسلمون استحلوم وقالوا هؤلاء لنا فى مع الاسكندرية . اه  
وهذا يدل على أن استحلوم كان لهذا السبب الخاص دون أن يكون له سبب آخر عام

أما مدينة الاسكندرية فقد أجمع مؤلفو العرب على أن استحلوم كان لاعتبارها مدينة رومية صرقة لا مصرية . ولهم الحق فى ذلك

ويظهر من جهة أخرى أن هذه الطريقة التى اتبعها عمر بن الخطاب كانت مبدأ سار عليه فى بلاد أخرى قال أبو يوسف فى كتابه ( الخراج ص ٣٧ )  
عن أراضى سورية والعراق :

وقد سأل بلال ( بن رباح ) وأصحابه عمر

ابن الخطاب رضى الله عنه قسمة ماأفاه الله عليهم من العراق والشام ، وقالوا اقسم الأرضين بين الذين اقتسوها كما تقسم غنيمة العسكر . فأبى عمر ذلك عليهم ، وتلا عليهم هذه الآيات وهى :

١ — ( ما أفاه الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذئ القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كئ لا يكون دولة بين الاغنياء منكم )

٢ — ( للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون )

٣ — ( والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم يحبون من هاجر اليهم ولا يجدون فى صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون )

٤ — ( والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل فى قلوبنا غلا للذين آمنوا . ربنا انك رؤوف رحيم )

ثم قال عمر : قد اشرك الله الذين يأثون من بعدكم فى هذا الفئ ، فلو قسمته لم يبق لمن بعدكم شئ . ولن بقيت ليلغن الراعى يصنعاء نصيه من هذا الفئ . ودمه فى وجهه

قال أبو يوسف: وحدثني بعض مشايخنا عن يزيد بن أبي حبيب أن عمر رضي الله عنه كتب إلى سعد (بن أبي وقاص) حين افتتح العراق: أما بعد، فقد بلغني كتابك تذكر فيه أن الناس سألوك أن تقسم بينهم مغانمهم وما أفاء الله عليهم. فأذا أتاك كتابي هذا فانظر ما أوجب الناس عليك به إلى العسكر من كراع ومال فاقسمه بين من حضر من المسلمين، وائرث الأرضين والآنهار لعلها يكون ذلك في أعطيات المسلمين. فانك إن قسمتها بين من حضر لم يكن لمن بعدهم شيء. وقد كنت أمرتك أن تدعو من لقيت إلى الاسلام قبل القتال. فن أجب إلى ذلك قبل القتال فهو رجل من المسلمين له ما لهم وعليه ما عليهم وله سهم في الاسلام. ومن أجب بعد القتال وبعد الهزيمة فهو رجل من المسلمين وماله لأهل الاسلام لأنهم قد أحرزوه قبل إسلامه. فهذا أمري وعهدي إليك

قال أبو يوسف: وحدثني غير واحد من علماء أهل المدينة قالوا: لما قدم على عمر بن الخطاب رضي الله عنه جيش العراق من قبل سعد بن أبي وقاص رضي الله تعالى عنه شاور أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم في تدوين الدواوين. وقد كان اتبع رأى أبي بكر في التسوية بين الناس. فلما جاء فتح العراق شاور الناس في التفضيل ورأى أنه الرأي فأشار عليه بذلك من رآه. وشاورهم في

قسمة الأرضين التي أفاء الله على المسلمين من أرض العراق والشام . فتكلم قوم فيها وأرادوا أن يقسم لهم حقوقهم وما فتحوا . فقال عمر رضى الله تعالى عنه : فكيف بمن يأتي من المسلمين فيجدون الأرض بعلوها قد انقسمت وورثت عن الآباء وحيزت ، ما هذا برأى . فقال له عبد الرحمن بن عوف رضى الله تعالى عنه : فما الرأي ، ما الأرض والعلاج إلا بما أفاء الله عليهم . فقال عمر : ما هو إلا كما تقول ولست أرى ذلك . والله لا يفتح بعدى بله فيكون فيه كبير نيل بل عسى أن يكون كلاً على المسلمين . فاذا قسمت أرض العراق بعلوها ، وأرض الشام بعلوها فما يسد به الثغور وما يكون للذرية والأرامل بهذا البلد وبغيره من أهل الشام والعراق ؟ فأكثروا على عمر رضى الله تعالى عنه وقالوا : أتقف ما أفاء الله علينا بأسيافا على قوم لم يحضروا ولم يشهدوا ، ولأبناء القوم ولأبناء أبنائهم ولم يحضروا ؟ فكان عمر رضى الله عنه لا يزيد على أن يقول : هذا رأى . قالوا : فاستشر . قال فاستشار المهاجرين الأولين فاختلفوا . فأما عبد الرحمن بن عوف رضى الله تعالى عنه فكان رأيه أن تقسم لهم حقوقهم . ورأى عثمان وعلى وطلحة وابن عمر رضى الله عنهم رأى عمر . فأرسل إلى عشرة من الأنصار : خمسة من الأوس ، وخمسة من الخزرج من كبارهم وأشرفهم . فلما اجتمعوا حمد الله

وأنتى عليه بما هو أهله ثم قال : إني لم أزعجكم إلا لأن  
تشتركوا في أماتي فيما حلت من أموركم . فإني واحد  
كأحدكم وأتم اليوم تقرون بالحق . خالفني من خالفني  
ووافقني من وافقني ، ولست أزيد أن تتبعوا هذا الذي هوأى .  
معكم من الله كتاب ينطق بالحق . فوالله لئن كنت نطقت بأمر  
أريده ما أزيد به إلا الحق . قالوا : قل نسمع ياأمير المؤمنين .  
قال : قد سمعتم كلام هؤلاء القوم الذين زعموا أنى أظلمهم  
حقوقهم . وإنى أعوذ بالله أن أركب ظلما . لئن كنت  
ظلمتهم شيئا هو لهم وأعطيته غيرهم ، لقد شقيت . ولكن رأيت  
أنه لم يبق شيء يفتح بعد أرض كسرى . وقد غنمنا الله أموالهم  
وأرضهم وعلوجهم . فقسمت ماغنموا من أموال بين أهله  
وأخرجت الخمس فوجته على وجهه وأنا فى توجيهه . وقد رأيت  
أن أحبب الأرضين بعلوجها ، وأضع عليهم فيها الخراج ،  
وفى رقابهم الجزية يؤدونها فتكون فينا للسليين - المقاتلة ،  
والذرية ، ولئن يأتى من بعدهم . أرايتم هذه الثغور  
لايد لها من رجال يلزمونها ؟ أرايتم هذه المدن العظام  
كالشام والجزيرة والكوفة والبصرة ومصر لايد لها من  
أن تشحن بالجيوش وإدراة العطاء عليهم ؟ فمن أين يعطى  
هؤلاء إذا قسمت الأرضون والعلوج ؟ فقالوا جميعا : الرأى  
رايك ، فعم ماقلت وما رأيت . إن لم تشحن هذه الثغور  
وهذه المدن بالرجال وتجرى عليهم مايتقون به رجع أهل الكفر

الى مدنيهم . فقال : قد بان لي الامر فن رجل له جزالة وعقل يضع الأرض مواضعها ويضع على العلوج مايتحملون ؟ فاجتمعوا له على عثمان بن حنيف وقالوا : تبعته إلى أهم ذلك ، فان له بصراً وعقلاً وتجربة . فأسرع اليه عمر فولاه مساحة أرض السواد . فأدت جباية سواد الكوفة قبل أن يموت عمر رضى الله تعالى عنه بعام ، مائة ألف ألف درهم . والدرهم يومئذ درهم وداقنان ونصف . وكان وزن الدرهم يومئذ وزن المتقال

قال : وحدثني الليث بن سعد عن حبيب بن أبي ثابت قال : إن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وجماعة من المسلمين أرادوا عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن يقسم الشام كما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خير ، وانه كان أشد الناس عليه في ذلك الزبير بن العوام وبلال بن رباح . فقال عمر رضى الله تعالى عنه : إذن أترك من بعدكم من المسلمين لاشئ لهم . ثم قال : اللهم اكفني بلالا وأصحابه . قال : فرأى المسلمون أن الطاعون الذى أصابهم بعمواس كان عن دعوة عمر . قال : وتركهم عمر رضى الله عنه ذمة يؤدون الخراج للمسلمين

قال : وحدثني محمد بن اسحق عن الزهري أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه استشار الناس في السواد حين



افتتح . فرأى عامتهم أن يقسمه ، وكان بلال بن رباح من أشدهم في ذلك ، وكان رأى عمر رضى الله تعالى عنه أن يتركه ولا يقسمه ، فقال : اللهم اكفني بلالا وأصحابه . ومكثوا في ذلك يومين أو ثلاثة أو دون ذلك . ثم قال عمر رضى الله تعالى عنه : انى قد وجدت حجة - قال الله تعالى في كتابه : ( وما أفاء الله على رسوله منهم . فإأوجفم عليه من خيل ولا ركاب ، ولكن الله يسلط رسله على من يشاء والله على كل شيء قدير ) حتى فرغ من شأن بنى النضير . فهذه عامة في القرى كلها . ثم قال : ( ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذئى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كئى لا يكون دولة بين الاغنياء منكم . وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ، واتقوا الله إن الله شديد العقاب ) . ثم قال : ( للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا ، وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون ) . ثم لم يرض حتى خلط بهم غيرهم ، فقال : ( والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم يحبون من هاجر اليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ، ومن بوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون ) : فهذا فيما بلغنا والله اعلم للاختصار خاصة . ثم لم يرض حتى خلط بهم غيرهم فقال : ( والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين

سبقونا بالإيمان ، ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم ) . فكانت هذه عامة لمن جاء من بعدهم .  
فقد صار هذا القىء بين هؤلاء جميعا فكيف نقسمه لهؤلاء  
وندع من تخلف بعدهم بنير قسم . فأجمع على تركه وجمع  
خراجه

قال أبو يوسف : والذي رأى عمر رضى الله عنه  
من الامتناع من قسمة الارضين بين من اقتسحها عندما عرفه  
الله ماكان في كتابه من يان ذلك توفيقا من الله كان له  
فيها صنع وفيه كانت الحيرة لجميع المسلمين ، وفيما رآه من  
جمع خراج ذلك وقسمته بين المسلمين عموم النفع لجماعتهم .  
لأن هذا لو لم يكن موقوفا على الناس في الاعطيات  
والأرزاق لم تشحن الثغور ولم تقو الجيوش على السير في  
الجهاد ، ولما أمن رجوع أهل الكفر إلى مدنها إذا خلت  
من المقاتلة والمرزقة . والله أعلم بالخير حيث كان . اهـ

### المساحة المفروض عليها الخراج

يستفاد مما دونه مؤرخو العرب أن مصر م مسح  
أرضها خمس مرات في عصرهم وهي :

المرة الأولى على يد ابن رفاعة عامل الخراج  
في خلافة الوليد و أخيه سليمان بن عبد الملك حوالي سنة ٩٧ هـ  
(٢٧١٥ م) (راجع كتاب فتوح مصر لابن عبد الحكم ص ١٥٦)

والثانية كانت على يد ابن الجحباب في خلافة هشام بن عبد الملك حوالى سنة ١١٠هـ - ٧٢٩م (راجع كتاب فضائل مصر للكندى ص ٢٠١)

والثالثة كانت على يد ابن مدبر في خلافة المعز بالله حوالى سنة ٢٥٣هـ - ٨٦٧م (راجع كتاب النجوم الزاهرة لأبى المحاسن ج ١ ص ٤٩)

والرابعة في زمن السلطان المنصور حسام الدين لاجين في سنة ٦٩٧هـ - ١٢٩٨م (راجع كتاب بدائع الزهور لابن اياس ج ١ ص ١٣٧)

والخامسة في زمن السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون في سنة ٧١٥هـ - ١٣١٥م (راجع خطط المقرئى ج ١ ص ٨٨ و ٨٧ و كتاب بدائع الزهور ج ١ ص ١٥٩)

وستكلم عن هذه المساحات المختلفة فيما بعد كل واحدة منها على حدة في الفصل الخاص بالحاكم الذى تمت في عهده

## الفدان

إن وحدة المقاييس التى كانت مستعملة في مصر لقياس الأراضى عند ما فتحها العرب هى الأرور. ولكن سرعان ما رأينا مؤلفيهم يتكلمون عن الفدان

فها هو ابن عبد الحكم يذكر في كتابه ص ١٥٣  
ان عمرو بن العاص فرض ضريبة على أرض مصر  
الزراعية باعتبار الفدان . وهو مقياس لم يدخله العرب معهم  
عندما فتحوا مصر لأن المقياس المستعمل في الشام والعراق  
كان الجريب لا الفدان

فيلوح من ذلك أن الفدان كان مقياسا وطنيا  
يستعمله القبط في مصر وأن العرب أخذوه عنهم ولم يأثروا  
به من عندهم

ولم تكن مساحة الفدان في الزمن الغابر مساوية لمساحته  
في عصرنا هذا بل كانت أكبر منها . وإليك ما ذكره بعض المؤلفين  
عنها :

قال ابن مآتي في كتابه (قوانين الدواوين ص ٣٢) :

اتفق أهل مصر على أن يمسحوا أرضهم بقصبة تعرف  
بالحاكية طولها خمسة أذرع بالتجارى . ففى بلغ المسوح من  
الأرض أربعائة قصبة سموه فدانا . اهـ

وقال القلقشندي في كتابه ( صحح الاعشى ج ٣ ص ٤٤٦ )  
تحت العنوان الآتى :

### ( ارض الزراعة )

قد اصطلح أهلها على قياسها بقصبة تعرف بالحاكية كأنها

حررت في زمن الحاكم بأمر الله الفاطمي فنسبت إليه . وطولها ستة أذرع بالهاشمي كما ذكره أبو القاسم الزجاجي في « شرح مقدمة أدب الكاتب » . وخمسة أذرع بالتجاري كما ذكره ابن ممتي في « قوانين الدواوين » ، وثمانية أذرع بذراع اليد كما ذكره غيرهما . وذراع اليد ست قبضات بقبضة انسان معتدل . كل قبضة أربعة أصابع بالخنصر والبصر والوسطى والسبابة . كل اصبع ست شعيرات معرضات ظهرا لبطن على ماتقدم في الكلام على الاميال . وقد تقدر القصة ياعين من رجل معتدل وربما وقع القياس في بعض بلاد الوجه البحرى منها بقصة تعرف بالسندفاوبة أطول من الحاكية بقليل نسبة الى بلد تسمى سندفا بالقرب من مدينة المحلة . ثم كل أربعائة قصة في التكسير يعبر عنها بفدان وهو أربعة وعشرون قيراطا كل قيراط ست عشرة قصة في التكسير . اهـ

ولأجل تعيين مايساويه هذه القصة من الامتار يلزمنا أولا أن نقدر ما يساويه الاصبع

لقد قدر جومار في المذكرة العجينة التي وضعها في الطريقة الماثرة عند قدماء المصريين ( كتاب وصف مصر ج ١ جدول ٨ ) مقدار الاصبع المستعمل في ذراع المصرى والعرني ب ١٩ ر من المتر فيكون متوسطها ٢٠ ر من المتر لكل أصبع تقريبا . وهذا المقدار يعادل متوسط أربعة أصابع انسان فعلا . وضربه في أربعة أصابع وضرب الناتج

في ست قبضات ثم الناتج الثاني في ثمانية أذرع يكون الناتج الأخير ٣٨٤ من الأمتار وهو طول القصة . وهذا المقدار مطابق لما سيذكر بعد مطابقة عجية :

إن المقياس المثرى المحكم لهذه القصة لم يتكلم عنه سوى جاكوتان Jacotin ( كتاب وصف مصر جدول مساحة مصر ج ٢ ص ٥٧٣ ) قال :

الفدان مقياس زراعي بمصر . وتوجد أفدنة متباينة في المساحة . والفدان الآتي يانه هو الأكثر شيوعا في سائر أنحاء مصر والأقرب الى الصحة ويعرف بفدان الرزق وهو عبارة عن مربع طول ضلعه ٢٠ قصة . والقصة مقياس طولى يستعمل في قياس الأراضي . ووجدت القصة في عهد الخلفاء وأقرها السلطان سليم الأول وحفظت بمسجد من مساجد الجزيرة وقد اعترفت بها الجمعية التي اختيرت لمسح الأراضي وعابرتها فكان طولها  $6 \frac{2}{3}$  من الأذرع البلدية والأذراع البلدى يساوى ٥٧٧٥ . من المتر . فعلى هذا الحساب يكون مقدار القصة الطولية ٣٨٥ من الأمتار ، والمربعة ١٤٨٢٢٥ من الأمتار المربعة . ويضرب هذا المقدار في ٤٠٠ ما يساويه الفدان من القصبات المربعة يكون الناتج ٥٩٢٩ مترا مربعا وهو مساحة الفدان . اهـ

وهذه المساحة يجب اعتبارها المساحة التي ذكرها جميع المؤلفين منذ فتح العرب مصر الى حكم محمد على

أما تخفيض مساحة الفدان الى ٤٢٠٠ متر مربع أو  $\frac{1}{3}$  ٣٣٣ قسبة مربعة فقد حدث في عهد محمد علي . وهما هو مارواه بهذا الصدد مؤرخو عصره :

قال مانجان في كتابه ( مختصر تاريخ مصر ج ٢ ص ٣٣٨ ) ما ترجمته :

كانت القسبة القديمة طولها ٣٨٥ من الأمتار  
نخفضت إلى ٣٦٤ من الأمتار وأصبح الفدان الآن يساوي  $\frac{1}{3}$  ٣٣٣ قسبة مربعة . اهـ

وقال كلوت بك في كتابه ( نظرة عامة حول مصر ج ٢ ص ٥٠٠ ) :

إن مساحة الفدان  $\frac{1}{3}$  ٣٣٣ قسبة مربعة . والقيمة  
الثرية للقسبة ٣١٥ من الأمتار . فتكون مساحة الفدان  
٤٠٨٣ مترا مربعا . اهـ

وقال يعقوب أرئين باشا في كتابه ( الملكية  
العقارية في مصر ص ١٢٢ ) :

إن محمد علي لما أمر بمسح الأراضي في سنة ١٨١٣ م  
صدرت إرادته بأخذ متوسط لمساحة الفدان الموجودة .  
فقدت مساحة الفدان بـ  $\frac{1}{3}$  ٣٣٣ قسبة مربعة . اهـ

وقال جرجس بك حنين في كتابه ( الاطيان  
والضرائب ص ١٠٩ و ١١٠ )

وجد الفدان في بعض البلاد بمقدار ٤٣٢ قسبة  
مربعة . وفي أكثر البلاد بمقدار ٤٠٠ قسبة مربعة . وفي بعض البلاد  
بمقدار ٣٢٤ و ٣١٠ و ٢٠٠ قسبة . فأراد المغفور له محمد علي باشا  
تقرير وحدة جديدة لأقيسة الاطيان في البلاد . فعقدت  
بأمره جمعية في سنة ١٢٥٥ هـ ( سنة ١٨٣٨ م ) تألفت من بعض  
مشاهير المهندسين وهم لينان باشا وأدهم باشا وبهجت باشا  
وأزهري أفندي وإبراهيم أفندي وهبي ومحمد بك عبد الرحمن  
وقررت القسبة بمقدار ثلاثة أمتار وخمسة وخمسين جزءا من  
مائة جزء من المتر . وكان قد تقرر من قبل ذلك في وقت  
اجراء المساحة العمومية على اطيان بلاد القطر اعتبار  
الفدان بمقدار ثلاثمائة وثلاث وثلاثين قسبة وذلك قسبة  
مربعة . وبذلك أصبح الفدان كما ذكرنا قبل عبارة عن مسطح  
من الأرض يمتد بمقدار ثمان عشرة قسبة وربيع قسبة  
تقريبا في كل من جهاته الأربع . وانه وان لم يعلم في الوقت  
الحاضر على أى أساس بنوا رأيهم في جعل مسطح الفدان  
بمقدار  $٣٣٣\frac{1}{3}$  قسبة مربعة الا ان ذلك في الغالب كان  
على متوسط الأقيسة المختلفة التي كانت متداولة وهو مايقرب  
الى الحقيقة . لأن الخمسة المعدلات المار ذكرها التي هي ٤٣٢  
و ٤٠٠ و ٣٢٤ و ٣١٠ و ٢٠٠ يتكون من جمعها ١٦٦٦ ، ويقسمها على



خمسـة ينتج  $\frac{1}{3}$  ٣٣٣ فعدلوا الكسر بجعله ثلثا بدلا من خمس  
لسهولة الحساب وجعله كقاعدة راسخة في الذهن بأن كل  
ألف قصبة ثلاثة أفدنة. وقد أخرجت الحكومة من حكم هذه  
القاعدة جميع الأراضى التى فى بعض جهات لم تف مسطحاتها  
من الأصل بهذا المعدل. فأمرت بالتحويل فيها على المقاسات  
المثبتة فى مستندات الملكية. أما تقدير طول القصبة على  
معدل ثلاثة أمتار وخمسة وخمسين ستيمترا فواضح فى أمر  
صدر بعد ذلك من المرحوم سعيد باشا الى مدير الفيوم  
فى ١٥ ذى القعدة سنة ١٢٨٧، بأنه لما طلبت جملة قصبات  
من جهات مختلفة، وجدت أطوالها مختلفة ولذلك أخذ  
متوسط هذه الأطوال المختلفة فكان بمقدار ٣٥٥ ستيمترا.  
والظاهر فى نفس الأمر أن القصبة بمديرية جرجا كانت  
بطول ٣٥٠. وبمديرية الغربية كانت بطول ٣٥٥. وطبعا كانت  
فى جهة أخرى بطول ٣٩٠ حتى ان المتوسط بلغ ٣٥٥.  
وتأيد بأمر عال آخر فى ٢٨ ابريل سنة ١٨٩١ على ان  
ذات مقياس القصبة قد أبطلت نظارة المالية استعماله فى  
أعمالها المساحية من ابتداء سنة ١٨٩٩ بمنشور فى ٢٨ ديسمبر  
سنة ١٨٩٨، قررت فيه استبدال ذلك المقياس بسلسلة  
حديدية تسمى جنزيرا طوله مثل طول خمس قصبات. اهـ

فيرى مما تقدم أن مانجاز وجرجس بك حنين  
وان اتفقا فى أن عدد قصبات القدان  $\frac{1}{3}$  ٣٣٣ إلا أنهما

اختلفا في طول القصة . فالأول جعله ٣٦٤ من الأمتار  
والثاني ٣٥٥ من الأمتار ومع ذلك فلا ينبغي أن يساورنا  
أى شك في صحة ما أبداه كل منها

فانجان يتكلم بصفة شاهد عيان . وأما رواية  
جرجس بك حنين فهي غاية في الدقة وليس هنالك مجال  
للشك في صحتها ، لاسيما أن المركز الذى كان  
يشغله جرجس حنين بك في وزارة المالية كان يخوله  
أكثر من غيره أن يستقى أصح الأنباء وأصدقها  
في هذا الموضوع

وقال جيرار Girard في مذكرته عن المقاييس  
الزراعية عند قدماء المصريين في ( كتاب وصف مصر  
المجلد الأول ص ٣٥٠ ) :

انه علاوة على القصة التى طولها ٣٨٥ من  
الأمتار التى كان يستعملها الأهالى فيما بينهم كانت توجد  
قصة أخرى أقصر من الأولى بثلث ذراع ، طولها  
٣٦٥ من الأمتار وكانت تستعمل في المعاملات التى كانت  
بين الأهالى والقبط كما كان يستعملها أيضا مساحو الحكومة . اه  
وبما لا شك فيه أن مانجان يقصد القصة الأخيرة .  
فانه لما أمر محمد على بتخفيض عدد قصبات الفدان  
من ٤٠٠ إلى  $\frac{1}{3}$  ٣٣٣ وقتما صدرت إرادته بمسح الأراضي

أبقى طول القصة المذكورة على حاله. وعلى ذلك تكون  
مساحة هذا الفدان ٤٤٤١ مترا مربعا

وأما مقدار الفدان الذى ذكره كلوت بك فقد استحال  
علينا أن نجد ما يؤيده فى أى كتاب من كتب  
المؤلفين الآخرين. وبما أنه ذكره بصفة شاهد عيان فلا يستعنا  
الا أن ننظر بعين الاعتبار الى مقدار ذلك الفدان  
وهو ٤٠٨٣ مترا مربعا

#### مهرن عمر بن الخطاب

سنة ٢٣ هـ ( ٦٤٤ م )

إن هذا الخليفة هو ثانى الخلفاء الراشدين الأربعة  
الذين خلفوا النبي صلى الله عليه وسلم . وفى عهده فتح  
عمرو بن العاص مصر فى سنة ٢٠ هـ ( ٦٤٠ م )

وقد سبق القول بأن عمر رفض مصادرة أراضي  
مصر وتقسيمها بين المسلمين وأمر بربط الخراج عليها وأن  
عمرو بن العاص قام بتنفيذ أوامره . وهالك ما رواه ابن  
عبد الحكم فى كتابه ص ١٥٢ و ١٥٣ بهذا الصدد قال :

وكان عمرو بن العاص لما استوسق له الأمر أقر  
قطبا على جباية الروم . وكانت جبايتهم بالتعديل اذا  
عمرت القرية وكثر أهلها زيد عليهم . وإن قل أهلها

وخربتُ نَقصوا . فيجتمع عرفاء كل قرية وماروتها ورؤساء أهلها فيتناظرون في العارة والخراب حتى إذا أقروا من القسم بالزيادة انصرفوا بتلك القسمة الى الكور . ثم اجتمعوا هم ورؤساء القرى فوزعوا ذلك على احوال القرى وسعة المزارع . ثم ترجع كل قرية بقسمهم فيجمعون قسمهم وخراج كل قرية وما فيها من الأرض العامرة فيندرون فيخرجون من الأرض فدادين لكنائسهم وحماماتهم ومعدياتهم من جملة الأرض . ثم يخرج منها عدد الضيافة للسليلين ونزول السلطان . فاذا فرغوا نظروا الى ما في كل قرية من الصنائع والأجراء فقسما عليها بقدر اجتهالهم . فان كانت فيها جالية قسموا عليها بقدر اجتهالها . وقل ما كانت تكون الا الرجل المتأب أو المئزج . ثم ينظرون ما بقي من الخراج فيقسمونه بينهم على عدد الأرض . ثم يقسمون ذلك بين من يريد الزرع منهم على قدر طاقتهم . فان عجز أحد وشكا ضعفا عن زرع أرضه وزعوا ما عجز عنه على الاحتمال . وان كان منهم من يريد الزيادة أعطى ما عجز عنه أهل الضعف . فان تشاحوا قسموا ذلك على عددهم . وكانت قسمتهم على قراريط الدينار أربعة وعشرين قيراطا يقسمون الأرض على ذلك . وكذلك روى عن النبي صلعم انكم ستفتحون أرضا بذكر فيها القيراط فاستوصوا بأهلها خيرا . وجعل عليهم لكل فدان نصف اردب قح وويتين من شعير

إلاّ القرط فلم يكن عليه ضريبة . والوية يومئذ ستة أمداد . اه  
وقال أيضا بالصفحة ١٥٤ :

حدثنا عبد الملك بن مسلة حدثنا ابن لهيعة عن  
يزيد بن أبي حبيب قال قال عمر بن عبد العزيز : أما ذى  
أسلم فإن إسلامه يحرز له نفسه وماله ، وما كان من أرض  
فانها من فيء الله على المسلمين . حدثنا عبد الملك بن مسلة  
حدثنا الليث بن سعد أن عمر بن عبد العزيز قال : أما قوم  
صالحوا على جزيرة يعطونها فن أسلم منهم كان أرضه وداره  
لبقيتهم . قال الليث وكتب إلى يحيى بن سعيد أن ماباع  
القبط في جزيرتهم وما يؤخذون به من الحق الذي عليهم من  
عبد أو وليدة أو بعير أو بقرة أو دابة فإن ذلك جائز عليهم جائز  
لمن ابتاعه منهم غير مردود إليهم إن أسروا . وما أكرؤا  
من أرضهم بجائز كراؤه إلا أن يكون يضر بالجزيرة التي  
عليهم . فلعن الأرض أن نرد عليهم إن أضرت بجزيرتهم .  
وإن كان فضلا بعد الجزيرة فانا نرى كراؤها جائزا لمن تكرها  
منهم . اه

وقال أيضا بالصفحة ١٥٥ :

حدثنا عبد الملك بن مسلة حدثنا ابن وهب عن  
محمد بن عمرو عن ابن جريج أن رجلا أسلم على عهد عمر بن  
الخطاب فقال : ضعوا الجزيرة عن أرضي . فقال عمر : لا إن

أرضك فتحت عنوة . قال عبد الملك وقال مالك ابن أنس  
ماباع أهل الصلح من أرضهم فهو جائز لهم . وما فتح عنوة  
فإن ذلك لا يشتري منهم أحد ولا يجوز لهم بيع شيء مما تحت  
أيديهم من الأرض لأن أهل الصلح من أسلم منهم كان  
أحق بأرضه وماله . وأما أهل العنوة الذين أخذوا عنوة  
فمن أسلم منهم أحرز إسلامه نفسه وأرضه للمسلمين ، لأن  
أهل العنوة غلبوا على بلادهم وصارت فينا للمسلمين ، ولأن  
أهل الصلح إنما هم قوم امتنعوا ومنعوا بلادهم حتى صالحوا  
عليها . وليس عليهم إلا ما صالحوا عليه . ولا أرى أن يزداد  
عليهم ولا يؤخذ منهم إلا ما فرض عمر بن الخطاب . لأن  
عمر خطب الناس فقال : قد فرضت لكم الفرائض وسنت  
لكم السنن وتركتم على الواضحة . قال وأما جزية الأرض  
فلا علم لي ولا أدرى كيف صنع فيها عمر . غير أن قد أقر  
الأرض فلم يقسمها بين الناس الذين اقتحوها . فلو نزل  
هذا بأحد كنت أرى أن يسأل أهل البلاد أهمل المعرفة  
منهم والأمانة كيف كان الأمر في ذلك . فإن وجد من  
ذلك علما يشفي وإلا اجتهد في ذلك هو ومن حضره  
من المسلمين . اهـ

ويستخرج مما رواه ابن عبد الحكم أن عمرو  
ابن العاص فرض على كل فدان مزروع جبا نصف اردب قسح  
( ٣ ويات أو ٦ كيلات ) وويتبين من الشعر ( ٤ كيلات )

وبمجموع ذلك خمس وبيات أو عشر كيلات من  
الحبوب عن كل فدان مساحته ٥٩٢٩ مترا مربعا . أى  
ثلاث وبيات ونصف وبيّة أو سبع كيلات عن كل فدان  
مساحته ٤٢٠٠ متر مربع . أما الأرض المزروعة برسيا  
فلم يفرض عليها خراج

ولأجل أن نعرف قيمة هذا الخراج العيني يلزمنا  
تقدير عدد الأفدنة التي كانت تزرع قمحا وشعيرا  
لقد سبق القول بأن عدد الأشخاص الذين فرض  
عليهم عمرو الجزية كان ٦/٠٠٠/٠٠٠ نفس . وأبنا أن هذا  
العدد لابد أن يكون ثلث السكان . وعلى ذلك يكون  
بمجموعهم ١٨/٠٠٠/٠٠٠ نسمة وإن كان ابن عبد الحكم قد قل  
عن يحيى بن ميمون الحضرمي في كتابه ( فتوح مصر ص ٨٧ ) أن  
الاحصاء الذى عمله عمرو أسفر عن ٨/٠٠٠/٠٠٠ شخص فرضت  
عليهم الجزية . وعلى ذلك يكون مجموع عدد السكان ٢٤/٠٠٠/٠٠٠  
نسمة . وسبق لنا القول أيضا بأن مجموعا حاشدا كهذا لابد  
له من ٦ ملايين من الأفدنة المزروعة من بينها ٤ ملايين  
فدان تزرع قمحا وشعيرا . وبضرب هذا العدد في ٧ كيلات  
خراج الفدان يكون الناتج ٢/٣٣٣/٣٣٣ إردبا . وبضرب  
هذا في ٣٥ قرشا ثمن الارذب يكون الناتج ٨١٦/٦٦٦ ج . م تقريبا  
وهو جملة الخراج . ويكون خراج الفدان الواحد  $١٣\frac{1}{4}$  من القروش  
وقال اليعقوبى في تاريخه ج ٢ ص ١٧٦ و ١٧٧ :

فى هذه السنة فتح عمرو بن العاص الاسكندرية وسائر  
أعمال مصر واجتباها أربعة عشر ألف ألف دينار (٨٠٠/٤٠٠/٨٠٠ ج.م)  
من خراج رؤوسهم لكل رأس ديناراً . وخراج غلاتهم  
من كل مائة إردب ارديين . اهـ

وبما أننا قدرنا المساحة المزروعة فى هذا العصر  
بسته ملايين من الأفدة فليس يوجد ما لا يجهلنا نعتقد  
بأن المحصول كان كما فى عصر الفراعنة ستمليون إردب  
حتى يمكن بذلك تموين عدد السكان الجسم فى ذلك العصر

هذا وقد ذكر المسعودى كما جاء فى كتاب ( الخطط  
التوفيقية لعلى مبارك باشا ج ١٨ ص ٥ — وقد سبق  
ذكر ذلك — أن عمرو بن العاص بنى مقياساً بحلوان .  
وسبب بنائه لهذا المقياس أنه لما فتح مصر اتصل الى علم  
أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ما يلقى أهلها من الغلاء عند  
وقوف النيل عن الحد الذى فى مقياس لهم ، وان الاستشعار  
يدعهم الى الاحتكار ، ويدعو الاحتكار الى تصاعد الاسعار  
بغير قسط . فكتب عمر بن الخطاب الى عمرو بن العاص  
يسأله عن شرح الحال . فأجابه عمرو : انى وجدت ماتروى  
به مصر حتى لا يقسط أهلها ، أربعة عشر ذراعاً . والحد  
الذى يروى منه سائرهما حتى يفضل عن حاجتهم ويبقى  
عندهم قوت سنة أخرى ، ستة عشر ذراعاً . اهـ



ويعلم بما تقدم أنه عندما يبلغ الفيضان ستة عشر ذراعا يكون تقدير المحصول بستين مليون اردب تقديراً ليس فيه مغالاة . وتكون جملة الخراج باعتبار  $\frac{2}{100}$   $\frac{1}{200}$  / ١٠٠٠ اردب . وبضرب هذا في ٣٥ قرشا ثمن الاردب يكون الناتج  $\frac{420}{1000}$  ج . م وهو قيمة الخراج . ويكون خراج القدان الواحد ٧ قروش

وقال البلاذرى فى كتابه ( فتوح البلدان ص ٢١٤ و ٢١٥ ) :

حدثنى ابراهيم بن مسلم الخوارزمى عن عبد الله بن المبارك عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبى حبيب عن أبى فراس عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : اشتبه على الناس أمر مصر . فقال قوم فتحت عنوة ، وقال آخرون فتحت صلحا والثلج فى أمرها أن أبى قدهما فقاتله أهل البوثة ففتحتها قهرا وأدخلها المسلمين . وكان الزبير أول من علا حصنها . فقال صاحبها لابی : إنه قد بلغنا فعلكم بالشام ووضعكم الجزية على النصارى واليهود واقراركم الأرض فى أيدي أهلها يعمرونها ويؤدون خراجها . فابن فعلكم بنا مثل ذلك كان أرد عليكم من قتلنا وسيننا واجلائنا . قاله فاستشار أبى المسلمين فأشاروا عليه بأن يفعل ذلك الا نفرأ منهم سألوا أن يقسم الأرض بينهم . فوضع على كل ديارهن جزية إلا أن يكون فقيرا . وألزم كل ذى أرض مع الديارهن ثلاثة أرداب

خطئة ، وقسطى زيت ، وقسطى عسل ، وقسطى خل رزقا للمسلمين تجمع فى دار الرزق وتقسم فيهم . وأحصى المسلمون فألزم جميع أهل مصر لكل رجل منهم جبة صوف ، وبرنسا أو عمامة ، وسراويل ، وخفين فى كل عام أو عدل الجبة الصوف ثوبا قبطيا . وكتب عليهم بذلك كتابا ، وشرط لهم اذا وفوا بذلك أن لا تباع نساؤهم وأبنائهم ، ولا تسبوا وان تقرر أموالهم وكنوزهم فى أيديهم . فكتب بذلك الى أمير المؤمنين عمر فأجازه وصارت الأرض أرض خراج . إلا أنه لما وقع هذا الشرط والكتاب ظن بعض الناس أنها فتحت صلحا . قال ولما فرغ ملك اليوثة من أمر نفسه ومن معه فى مدينته صالح عن جميع أهل مصر على مثل صلح اليوثة . فرضوا به وقالوا هؤلاء الممتعون قد رضوا وقنعوا بهذا فتحن به أقنع لآتنا فرش لامنعة لنا . ووضع الخراج على أرض مصر فجعل على كل جريب دينارا وثلاثة أراذب طعاما . وعلى رأس كل حالم دينارين . وكتب بذلك الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه . ام

وقد ذكر البلاذرى لفظ الجريب فى هذه العبارة لكنه أخطأ فى ذكره هنا . ونحن نرجح أنه خلط بين هذا والفدان . لأن الجريب الذى هو أقل من الفدان لم يستعمل فى مصر قط . أما ثمن الثلاثة الأراذب التى ذكرها فهو ١٠٥ قروش على اعتبار أن ثمن الارذب ٣٥ قرشا . وبإضافة

٦٠ قرشا قيمة الدينار المذكور معها إلى هذه القيمة يكون  
 الناتج ١٦٥ قرشا وهو مقدار الخراج عن الفدان  
 ومن المحقق أن هذا الخراج لم يفرض الا على الاطيان  
 المزروعة قحاً . وهذه الاطيان يمكن تقدير مساحتها بمليون فدان  
 ويكون جملة خراجها ٣٠٠/٣٠٠/٠٠٠ ج.م، ومتوسط خراج الفدان  
 الواحد ٥٥ قرشا في المساحة المزروعة جميعها وهى ستة ملايين فدان  
 وهذا المبلغ وإن كان يبدو لنا جسيما لاسيما إذا قورن  
 بما ذكره المؤلفان السابق ذكرهما إلا اننا نرى انفسنا  
 مضطرين أن نذكره هنا مجازاة لهذا المؤلف  
 وقد تبدو قيمة هذا الخراج ضئيلة عند قياسها بالقيم  
 التى جيت فيها بعد . والسبب فى ذلك هو أن المورد الرئيسى  
 للإيرادات وقتنا فتح العرب مصر كان الجزية . وبعد هذا  
 الفتح أخذ الناس يدخلون فى الدين الاسلامى، وأخذ هذا المورد  
 على أثر ذلك فى النضوب، فدعت الحالة الى ايجاد موارد أخرى .  
 وها هى مبالغ الخراج التى حصلنا عليها فى عهد هذا الخليفة :

المؤلف	الخراج	المساحة المزروعة	متوسط خراج الفدان
ابن عبد الحكم	جنيهاً مصرية ٨١٦/٦٦٦	أفدنة ٦/٠٠٠/٠٠٠	قروش ١٣ $\frac{1}{4}$
اليقوى	٤٢٠/٠٠٠	»	٧
البلاذرى	٣/٣٠٠/٠٠٠	»	٥٥

مؤلف سليمان بن عبد الملك

سنة ٩٩ هـ (٧١٧ م)

إن هذا الخليفة هو سابغ خلفاء بنى أمية بدمشق .  
وقد مسحت أرض مصر أول مرة في عصر العرب  
على يد ابن رفاعه الذي كان عاملا عليها في خلافة  
الوليد وخلافة أخيه وهو هذا الخليفة ، حوالى سنة ٩٧ هـ (٧١٥ م)  
واليك ما ذكره عنها ابن عبد الحكم في كتابه  
ص ١٥٦ قال :

حدثنا عثمان بن صالح وعبد الله بن صالح قالوا حدثنا  
الليث بن سعد قال : لما ولي ابن رفاعه مصر خرج ليحصى  
عدة أهلها وينظر في تعديل الخراج عليهم . فأقام في ذلك  
سنة أشهر بالصعيد حتى بلغ أسوان ومعه جماعة من الأعراف  
والكتاب يكفونه ذلك بجد وتشمير ، وثلاثة أشهر بأسفل الأرض  
فأحصوا من القرى أكثر من عشرة آلاف قرية . فلم يحص  
فيها في أصغر قرية منها أقل من خمسمائة جمجمة من الرجال  
الذين يفرض عليهم الجزية . اهـ

ولسوء الحظ ليس لدينا غير هذه العبارة أى  
مستند تقف منه على نتيجة هذه المساحة حتى ولو  
بوجه التقريب . وما ذكرنا هذا الفصل الا ابتغاء الاطاحة

بالتاريخ الذى حصلت فيه أول عملية لمسح الأراضى في  
مصر بعد أن فتحها العرب

مملوك هشام بن عبد الملك

سنة ١٢٥ هـ (٧٤٣ م)

هذا الخليفة هو عاشر خلفاء بني أمية بدمشق، وفي  
عهده مسحت أرض مصر على يد ابن الحجاب عامل الخراج،  
وهي المساحة الثانية التي ذكرها المؤرخون في عهد حكم العرب  
قال الكندي في كتابه (فضائل مصر ص ٢٠١) :

وولى خراجها (أى خراج مصر) ابن الحجاب لأمير  
المؤمنين هشام . فخرج بنفسه فمسح أرض مصر كلها عامرها وغامرها  
عما يركبه النيل، فوجد فيها ثلاثين ألف ألف فدان . اه  
وقد جباها أربعة آلاف ألف دينار (٢٠٠٠/٤٠٠/٢٠٠ ج. م)

وقال المقرئى في خططه ج ١ ص ٧٥ :

لما ولى عبيد الله بن الحجاب خراج مصر لهشام  
ابن عبد الملك خرج بنفسه فمسح أرض مصر كلها عامرها وغامرها  
عما يركبه النيل، فوجد فيها مائة ألف ألف فدان . اه

وقال بالصفحة ٩٩ :

في خلافة هشام بن عبد الملك عندما ولى الخراج عبيد الله  
ابن الحجاب خرج بنفسه ومسح العامر من أراضى مصر والعامر

ما يركبه ماء النيل، فوجد قانون ذلك ثلاثين ألف ألف فدان  
سوى ارتفاع الجرف ووسخ الأرض . فراكها كلها وعدلها  
غاية التعديل، فقصدت معه أربعة آلاف ألف دينار  
(٢/٤٠٠/٠٠٠ ج . م) . هذا والسعر راخ والبلد بغير  
مكس ولا ضريبة . اهـ

وينبغي على ما نرى تفسير المائة مليون فدان بأنها  
المساحة العمومية لجميع أراضي القطر، والثلاثين مليون بالجزء  
المزروع . ومن الصعب معرفة أى مساحة أريدت للفدان في هذا العدد  
الهاطل . ولكن بما ان المؤلفين أوردوه فما علينا الا ان نذكره .  
وبذا يصير خراج الفدان ٨ قروش

ولو حذف صفر من مقدار ال ٣٠/٠٠٠/٠٠٠ فدان  
التي ذكرها المقرري في عبارته الثانية لكان الباقي معقولا لاسيما إذا  
قوبل هذا الباقي بالمساحة المزروعة في عهد الخلافة الآتية  
ولكن حيث إن هذا المقدار مدون بالحروف لا بالأرقام  
فلا نرى شيئا يسوغ لنا هذا الحذف

### مهمزة المأمورة

سنة ٢١٨ هـ (٨٣٣ م)

هذا الخليفة هو سابغ خلفاء بنى العباس ييغداد ، وفي عهده  
هبط مقدار المساحة إلى الحد المعقول

قال المقرئ في خطه ج ١ ص ٩٩ :

كان خراج مصر إذا بلغ النيل سبع عشرة ذراعا  
وعشر أصابع، أربعة آلاف الف دينار ومائتي ألف وسبعة  
وخمسين ألف دينار (٥٥٤/٠٠٠/٢ ج. م). والمقبوض عن  
القدان دينارين (١٢٠ قرشا) في خلافة المأمون  
وغيره ١٠ هـ

فيستنتج من هذا أن عدد الأفدنة التي كان  
مفروضا عليها الخراج هو ٢/١٢٨/٥٠٠ فدان مساحة  
كل منها ٥٩٢٩ متراً مربعا. وتحويلها إلى أفدنة مساحة  
كل منها ٤٢٠٠ متر مربع تصير ٧٣٢/٠٠٤/٣ فداناً. ويكون  
خراج القدان الواحد ٨٥ قرشا

### فهو الممنون بالله

سنة ٢٥٥ هـ (٨٦٩ م)

إن هذا الخليفة هو الثالث عشر من خلفاء بني  
العباس ببغداد. وقد تم في أيامه على يد ابن المدبر مسح أرض  
مصر حوالي سنة ٢٥٣ هـ (٨٦٧ م) وهي المساحة الثالثة في  
عصر العرب

وهنا نرجع مرة أخرى إلى تدوين أرقام وهمة

ذكرها أيضا مؤلفو العرب :

قال ابن وصيف شاه كما جاء في كتاب (نشق الأزهار)  
لابن إياس ص ٣٧ :

لما ولي الأمير أحمد بن طولون على مصر وجدها  
خرابا وقد انحط خراجها حتى بقي ثمانمائة ألف دينار  
( ٤٨٠ / ١٠٠٠ ج ٢٠ م ) . ٥١٠

وقال المقرئ في خططه ج ١ ص ٩٩

تسلم ( أحمد بن طولون ) أرض مصر من أحمد  
ابن محمد بن مدبر وقد خربت أرض مصر حتى بقي خراجها  
ثمانمائة ألف دينار ( ٤٨٠ / ١٠٠٠ ج ٢٠ م ) . ٥١٠  
وقال في ص ١٠٠ :

وآخر ما اعتبر حال أرض مصر فوجد مدة حرثها ستين يوما  
ومساحة أرضها مائة ألف الف وثمانين ألف الف فدان .  
يزرع منها في مباشرة ابن مدبر أربعة وعشرون ألف الف فدان .  
وانه لا يتم خراجها حتى يكون فيها أربعة آلاف وثمانون  
ألف حرث يلزمون العمل فيها دائما . فاذا أقيم بها  
هذا القدر من العمال في الأرض تمت عمارتها وكل خراجها . وآخر  
ما كان بها مائة ألف وعشرون ألف مزارع . في الصعيد  
سبعون ألفا ، وفي أسفل الأرض خمسون ألفا . ٥١٠



وقال أبو المحاسن في كتابه ( النجوم الزاهرة ج ١ ص ٤٩ ) :  
وقيل إن أحمد بن المدير المذكور اعتبر ما يصلح  
للزراعة بمصر فوجده أربعة وعشرين ألف ألف فدان والباقي  
مستبحر وتلف من قلة الزراعة ١٠ هـ

وبناء على ما تقدم تكون مساحة الارض المزروعة  
٢٤ مليون فدان ، وقيمة الخراج ٤٨٠/٠٠٠ ج . م ، ويكون  
متوسط الخراج عن الفدان الواحد قرشين

ولو حذف صفر من عدد الافدنة البالغ  
٢٤/٠٠٠/٠٠٠ لاصبح هذا العدد معقولا لاسيما اذا قيل  
بالعدد الذى ذكر فى عهد الخلافة السابقة . ولكن أتى  
لنا ذلك وهو مدون بالحروف لا بالارقام  
وعلى ذلك لا يوجد ما يسوغ لنا هذا الحذف

ملكوته احمد بن طولونه

سنة ٢٧٠ هـ ( ٨٨٤ م )

اشهر عهد هذا الامير بالرفاهية واليسار اللذين حلا  
بالبلد ، وزادها اتساعا وانتشاراً تصرفاته الحسنة وادارته  
الرشيدة

قال ابن وصيف شاه كما جاء فى كتاب بدائع

الزهور لابن لياس ج ١ ص ٢٦٦ :

جبي خراج مصر في أيام الامير أحمد بن طولون  
مع وجود الرخاء أربعة آلاف الف دينار وثلاثمائة الف  
دينار ( ٢/٥٨٠/٠٠٠ ج م . ) ٨٠ .

مكومة الاغشير محمد بن طنج  
سنة ٣٣٤ هـ ( ٩٤٦ م )

هذا الامير هو أول أمراء الاسرة الاخشيدية

قال المقرئ في خطه ج ١ ص ٩٩ :

بلغ خراج مصر في أيام الامير أبي بكر محمد بن  
طنج الاخشيد الف دينار ( ١/٢٠٠/٠٠٠ ج م . ) ٨٠ .  
وقال أيضا في هذه الصفحة :

والاخشيد أول من عمل الرواتب بمصر . وكان كاتبه  
ابن كلا قد عمل تقديراً عجز فيه المرتب عن الارتفاع ما تى  
الف دينار . فقال الاخشيد كيف نعمل ؟ قال : حط من  
الجرايات والارزاق فليس هؤلاء أولى من الواجب . فقال  
غداً تجيئني وندير هذا . فلما أتاه من الغد قال له الاخشيد :  
قد فكرت فيما قلت ، فإذا أصحاب الرواتب الضعفاء وفيهم  
المستورون وأبناء النعم . ولست آخذ هذا النقص إلا

منك . فقال ابن كلا : سبحان الله ! فقال : تسبحا . وما زال به  
اللاخشيدي حتى أخذ خطه بالقيام بذلك فعوتب على ما صنعه  
فقال : يا قوم اسمعوا إيش كان يعمل . جاءه أحمد بن محمد  
ابن المارداني فقال له : ما بيني وبين السلطان معاملة ، ولا  
للاخشيدي على طريق . وهذه هدية عشرة آلاف دينار  
للاخشيدي ، والى دينار لك . فجأني وقال : لك قبل ابن المارداني  
مطالبة ؟ فقلت : لا . فقال : هذه الف دينار قد جاءتك على  
وجه الماء . فأعطاني الفاء ، وأخذ عشرة آلاف دينار . وأهدى الى  
محمد بن علي المارداني في وقت عشرين الف دينار على يده  
فاستقلتها . فلما اجتمعنا عاتبته ، فقال لي : أرسلت اليك مائة الف  
دينار ، ولا بن كلا كاتبك عشرين الف دينار . فأخذ المائة  
وأعطاني العشرين الفاء . فذكرت قول محمد بن علي  
له فقال : ما أبرد هذا حفظت لك المائة الف لوقت حاجتك  
تربدها ؟ خذها وأنا أعلم أنك تتلفها . اهـ

مهدية المير ليرين الله

سنة ٣٦٥ هـ ( ٩٧٥ م )

ان هذا الخليفة هو أول الخلفاء الفاطميين بمصر . وقد  
أورد المؤرخون ما جاء من الخراج في ظرف عدة سنين .  
واليك ما قاله هؤلاء :

قال ابن وصيف شاه كما جاء في كتاب نشق  
الازهار لابن اباس ص ٣٧ :

لما قدم جوهر القائد من الغرب في أيام الخليفة  
المعز الفاطمي جبي خراج مصر في أيام الفاطميين الف الف  
ومائتي الف دينار ( ٧٢٠/٠٠٠ ج . م ) وذلك في سنة ثمان  
وخمسين وثلاثمائة . اهـ

وأورد المقرئ في خطه ج ١ ص ٩٩ عن السنة نفسها  
قيمة أخرى هي ٣/٢٠٠/٠٠٠ دينار ( ١/٩٢٠/٠٠٠ ج . م )

ونحن نرى أنه خطأ بلا شك في هذا المبلغ إذ  
أن غيره من المؤلفين ذكره بصفة متصل عن السنين  
التي تلي هذه السنة . وهذا بالطبع أقرب إلى الصواب  
لان الفاتح عادة يجبي في أول سنة أقل مما يجبيه في  
السنين التالية

وقال ابن حوقل في كتابه ( المسالك والممالك ص ١٠٧  
ومابعدا ) :

وما لاشك فيه أنها جيت ( أى مصر ) لسنة ٣٥٩ هـ  
( ٩٧٠ م ) على يد أبى الحسن جوهر عبد أمير المؤمنين  
المعز لدين الله ثلاثة آلاف الف دينار ومائتي الف دينار  
( ١/٩٢٠/٠٠٠ ج . م ) . وذلك أنهم كانوا فيها سلف من  
الزمان يؤدون عن الفدان ثلاثة دنانير ونصف ( ٢١٠ قروش ) .

وزائدا عن ذلك القليل الى نقص يسير . فقبض منهم في هذه السنة المذكورة عن الفدان سبعة دنانير ( ٤٧٠ قرشا ) ولذلك اعتقد هذا المال بهذا الوفور . اهـ

وعلى هذا الحساب لابد أن يكون عدد الافدنة التي مساحة الواحد منها ٥٩٢٩ متراً مربعاً هو ٤٥٨/١٤٣ فداناً . وبتحويلها الى أفدنة مساحة كل منها ٤٢٠٠ متر مربع تصير ٦٤٦/٧٤٥ فداناً . ويكون خراج الفدان الواحد  $\frac{1}{4}$  من ٢٩٧ من القروش

ويظهر أن ذلك لايسوغ في العقل الا بصعوبة . إذ أن عدد الافدنة قليل جداً ووحدة الخراج مرتفعة للغاية . ومع ذلك فهذا المؤلف رزق مدقق وكان من الذين عاشوا في ذلك العصر

وذكر أبو المحاسن في كتابه ( النجوم الزاهرة

ج ١ ص ٤٩ ):

ثم جباه ( أي الخراج ) جوهر القائد خادم المعز العبيدي ثلاثة آلاف الف دينار ومائتي الف دينار ( ٩٢٠/١٠٠٠ ج ١٠ م ) في سنة ستين وثلاثمائة ( ٩٧١ م ) . اهـ  
ويتضح من ذلك أن خراج السنة الماضية ظل باقيا على ما هو عليه . وإليك ملخص

مبالغ الخراج في عهد هذا الخليفة :

السنة	الخراج بالجنيئات المصرية	المساحة بالافدنة	متوسط خراج القدان بالقرش
سنة ٣٥٨ هـ	٧٢٠/٠٠٠		
د ٣٥٩ هـ	١/٩٢٠/٠٠٠	٦٤٦/٧٤٥	٢٩٧ <sup>١</sup> / <sub>٧</sub>
د ٣٦٠ هـ	١/٩٢٠/٠٠٠	»	»

مهلوث المستنصر بالله

سنة ٤٨٧ هـ ( ١٠٩٤ م )

هذا الخليفة هو خامس الخلفاء الفاطميين بمصر. وقد أورد لنا أبو صالح الارمني في تاريخه ( الكنائس ) ص ١٠ وما بعدها ، بياناً بخراج هذا العهد ذا فائدة عظيمة ، أوضح فيه النواحي والكفور بكل كورة ، لكنه مع الاسف أغفل فيه مساحة كل منها

وقد ذكر في هذا البيان أن الخراج المؤدى عنها هو ٣/٠٦١/٠٠٠ دينار ( ١/٨٣٦/٦٠٠ ج م٠ ) عدا المقدر عن مدينة الاسكندرية وثغر دمياط وتيس وقسط وتقادة وبركة الحبش بظاهر مصر

ومقداره ٦٠/٠٠٠ دينار ( ٣٦/٠٠٠ ج.م. ) ثم ذكر  
في ختام يسانه أن ذلك الخراج استخرج في عهد  
الخليفة المستنصر بالله الفاطمي أيام ابن الكحال القاضي . وها  
هي عدة النواحي والكفور نقلا عن ذلك البيان :

الوجه البحرى

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها	عدد كفورها	مجموعها
الشرقية	٢٩٤	١٥٨	٤٥٢
المرتاحية	٤٨	٤١	٨٩
الدقهلية	٣٩	٣١	٧٠
الأبوانية	٦		٦
جزيرة قوسنيا	٦٨	٦	٧٤
الغربية	١٤٩	١٦٥	٣١٤
السمودية	٩٧	٣٢	١٢٩
المنوفيتين	٦٩	٣٢	١٠١
قوة والمزاحتين	١٠	٣	١٣
النسراوية	٦		٦
نقل بعه	٧٨٦	٤٦٨	١٢٥٤

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها	عدد كفورها	مجموعها
ما قبله	٧٨٦	٤٦٨	١٢٥٤
رشد والجديدة وادكم	٣		٣
جزيرة بنى نصر	٤١	٢٣	٦٤
البحيرة	٨٧	٨٩	١٧٦
خوف رمسيس		١٠١	١٠١
المجموع	٩١٧	٦٨١	١٥٩٨

الوجه القبلى

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها	عدد كفورها	مجموعها
الجزيرة	٧٠	٢٧	٩٧
الاطفيحية	١٣	٤	١٧
البوصيرية	١٣	١	١٤
القيومية	٥٥	١١	٦٦
الهنساوية	٨٤	٢١	١٠٥
الأشمونين	٥٤	٥٧	١١١
الاسيوطية	٢٢	٣٢	٥٤
المجموع	٣١١	١٥٣	٤٦٤



جملة النواحي والقرى بالوجه البحرى والقبلى

الجهة	عدد النواحي	عدد القرى	مجموعها
الوجه البحرى	٩١٧	٦٨١	١٥٩٨
د القبلى	٣١١	١٥٣	٤٦٤
الجملة	١٢٢٨	٨٣٤	٢٠٦٢

وها هو خراج كل كورة أو مديرية تقلا عن البيان المذكور:  
الوجه البحرى

الكورة أو المديرية	خراجها بالدينار	خراجها بالجنيه المصرى
الشرقية	٦٩٤/١٢١	٤١٦/٤٧٣
المرتاحية	٧٠/٣٥٨	٤٢/٢١٤
الدقيلية	٣٥٠/٧٦١	٢١٠/٤٥٧
الأبوانية	٤/٧٠٠	٢/٨٢٠
جزيرة قوسنيا	١٥٩/٦٦٤	٩٥/٧٩٨
الغربية	٤٣٠/٩٥٥	٢٥٨/٥٧٣
السمنودية	٢٠٠/٦٥٧	١٢٠/٣٩٤
المنوفيتين	١٤٠/٩٣٣	٨٤/٥٦٠
نقل بعده	٢/٠٥٢/١٤٩	١/٢٣١/٢٨٩

الكورة أو المديرية	خراجها بالدينار	خراجها بالجنيه المصرى
ماقبله	٢/٠٥٢/١٤٩	١/٢٣١/٢٨٩
فوه والمزاحمتين	٦/٠٨٠	٣/٦٤٨
النسراوية	١٤/٩١٠	٨/٩٤٦
رشيدوالجديدةوادكو	٣/٠٠٠	١/٨٠٠
جزيرة بنى نصر	٦٢/٥٠٨	٣٧/٥٠٥
البحيرة	١٣٩/٣١٣	٨٣/٥٨٨
حوف رمسيس	٧	٤
المجموع	٢/٢٧٧/٩٦٧	١/٣٦٦/٧٨٠

الوجه القبلى

الكورة أو المديرية	خراجها بالدينار	خراجها بالجنيه المصرى
الجيزة	١٢٩/٦٤١	٧٧/٧٨٥
الاطفيحية	٣٩/٤٤٩	٢٣/٦٦٩
البوصيرية	٣٩/٣٩٠	٢٣/٦٣٤
الفيومية	١٤٥/١٦٢	٨٧/٠٩٧
الهنساوية	٢٣٤/٨٠١	١٤٠/٨٨١
الأشمونين	١٢٧/٦٧٦	٧٦/٦٠٦
الاسيوطية	٦٦/٩١٤	٤٠/١٤٨
المجموع	٧٨٣/٠٣٣	٤٦٩/٨٢٠

جملة الخراج بالوجهين البحرى والقبلى

الجهة	خراجها بالدينار	خراجها بالجنيه المصرى
الوجه البحرى	٢/٢٧٧/٩٦٧	١/٣٦٦/٧٨٠
د القبلى	٧٨٣/٠٣٣	٤٦٩/٨٢٠
الجملة	٣/٠٦١/٠٠٠	١/٨٣٦/٦٠٠

ولم يذكر أبو صالح الأرمينى فى يسانه خراج كورة  
الاسيوطية . والمبلغ الذى نراه أمامها فى الجدول  
السابق هو الباقي بعد طرح مجموع خراج الكور الأخرى  
من جملة الخراج حيث ظهر لنا بعد مقابلتها أنها مختلفان  
وقد ذكر المؤلف المذكور جملة النواحي والكفور وهى  
٢١٨٦ ، منها ١٢٩٦ ناحية و ٨٩٠ كفرا وهذه الجملة تزيد ٦٨ ناحية  
و ٥٦ كفرا بمجموعها ١٢٤ ، على الجملة السئى فى الجدول السابق

حكومة صلاح الدين الأيوبرى

سنة ٥٥٨٩ ( ١١٩٣ م )

ابتدأت حكومة هذا السلطان من سنة ٥٦٧ ( ١١٧١ م )

قال ابن مائى فى كتابه ( قوانين الدواوين  
ص ٢٩ ) إنه فى هذه السنة المذكورة كان خراج الفدان  
الذى مساحته ٥٩٢٩ مترا مربعا والمزروع قمحا هو ثلاثة  
أرادب . ويضرب هذا المقدار فى ٣٥ قرشا ثمن الارذب  
يتج ١٠٥ قروش وهو خراج الفدان الواحد بالنقود .  
وبتحويل ذلك الفدان الى فدان مساحته ٤٢٠٠ متر مربع  
يصير خراج هذا الفدان الاخير  $٢\frac{1}{8}$  من الارادب  
عينا أو ٧٨ قرشا نقدا

وأورد لنا هذا المؤلف أيضا بيان الخراج الذى كان  
مربوطا على المحاصيل على اختلاف أنواعها عن  
سنة ٥٧٢ هـ ( ١١٧٦ م )

وخراج الستة المحاصيل الاولى منها ذكر  
قيمه بالارادب فقط . وقد قدرنا هذه القيمة  
بالنقود حسبما كانت تساوى فى ذلك الوقت تقديرا  
مرجحا . وهذا هو البيان ، والخراج المدون  
به هو عن الفدان الذى مساحته ٤٠٠ قصبه مربعة أو  
٥٩٢٩ مترا مربعا :-

الزراعة الشتوية

نوع المحصول	خراج الفدان نقداً		خراج عينا
	دينار	قرش	إردب
قح	...	٨٧	$٢ \frac{1}{2}$
شعير	...	٨٧	$٢ \frac{1}{2}$
فول	...	٨٧	$٢ \frac{1}{2}$
حمص	...	٧٥	$٢ \frac{1}{2}$
جلبان	...	٨٧	$٢ \frac{1}{2}$
عدس	...	١٠٠	$٢ \frac{1}{2}$
كتان	٣	١٨٠	...
قرط ( برسيم )	...	٦٠	...
بصل وثوم	٢	١٢٠	...
ترمس	$١ \frac{1}{4}$	٧٥	...

الزراعة الصيفية

نوع المحصول	خراج الفدان نقداً		خراج عينا
	دينار	قرش	إردب
قصب شامى	١	٦٠	...

نوع المحصول	خراج الفدان نقدا		خراجه عينا
	دينار	قرش	إردب
قصب السكر أول سنة	٥	٣٠٠	...
د د ثاني د	$\frac{1}{5}$	١٣٢	...
بطيخ	٣	١٨٠	...
لويبا	٣	١٨٠	...
سمسم	١	٦٠	...
قطن	١	٦٠	...
قلقاس	٤	٢٤٠	...
بادنجان	٣	١٨٠	...
نيل ( نيلة )	٣	١٨٠	...
فجل ولقت	١	٦٠	...
خس	٢	١٢٠	...
كرب	٢	١٢٠	...
بصل	٢	١٢٠	...

### أشجار مختلفة

كروم	٥	٣٠٠	...
قصب فارسي	٣	١٨٠	...
أشجار	٧	٤٢٠	...

وبتحويل خراج الفدان المذكور إلى خراج فدان  
مساحته  $\frac{1}{3}$  ٣٣٣ من القصبات المربعة أى ٤٢٠٠ متر مربع  
يصير الخراج كالاتى :-

الزراعة الشتوية

نوع المحصول	خراج الفدان نقدا	
	قرش	إردب
قمح .....	٦١	١٢
شعير .....	٦١	١٢
فول .....	٦١	١٢
حمص .....	٥٢	١٢
جلبان .....	٦١	١٢
عدس .....	٧٠	١٢
كتان .....	١٢٧	...
قرط (برسيم) ....	٤٢	...
بصل وثوم .....	٨٥	...
ترمس .....	٥٣	...

الزراعة الصيفية

نوع المحصول	خراج الفدان نقدا	
	قرش	إردب
قصب شامى .....	٤٢	...

نوع المحصول.	خراج القدان نقدا	
	قرش	إردب
قصب السكر أول سنة (رأس)	٢١٢	...
د د ثاني د (خلفة)	٩٣	...
بطيخ .....	١٢٧	...
لوييا .....	١٢٧	...
سمسم .....	٤٢	...
قطن .....	٤٢	...
قلقاس .....	١٦٩	...
باذنجان .....	١٢٧	...
نيل ( نيلة ) ....	١٢٧	...
فجل ولقت ....	٤٢	...
خس .....	٨٥	...
كرنب .....	٨٥	...
بصل .....	٨٥	...

### أشجار مختلفة

كروم .....	٢١٢	...
قصب فارسي .....	١٢٧	...
أشجار .....	٢٩٦	...



وقال المقرئ في خطه ج ١ ص ٨٧ :

قال القاضى الفاضل فى متجددات سنة خمس وثمانين وخمسمائة ( ١١٨٩ م ) أوراق بما استقر عليه عبر البلاد من الاسكندرية إلى عيذاب إلى آخر الرابع والعشرين من شعبان سنة خمس وثمانين وخمسمائة خارجا عن الثغور وأبواب الأموال الديوانية والأحكام والحبس ومنفلوط ومنقبط وعدة نواح أوردت أسماها ولم يعين لها فى الديوان عبرة من جملة أربعة آلاف ألف وستائة ألف وثلاثة وخمسين ألفا وتسعة عشر دينارا ( ٨١١ / ٧٩١ / ٢ ج . م . ) ٥١

وإليك بيان المديرية وخارجها الذى ذكره :

الوجه البحرى

الحجـــــــــــــــــراج		الكورة أو المديرية
بالدينار	بالجنيه المصرى	
١ / ١٩٠ / ٩٢٣	٧١٤ / ٥٥٤	الشرقية والمرتاحية والدقهلية وبوش
١١٥ / ٥٧٦	٦٩ / ٣٤٦	
٩٢ / ٤٠٣	٥٥ / ٤٤٢	البحيرة . . .
١ / ٣٩٨ / ٩٠٢	٨٣٩ / ٣٤٢	حوف رمسيس
		تقل بعده

الحجـــــــــــــــــراج		الكورة أو المديرية
بالدينار	بالجنيه المصرى	
١/٣٩٨/٩٠٢	٨٣٩/٣٤٢	ماقبله
١٠/١٢٥	٦/٠٧٥	فوة والمزاحمتين ...
١٥/٣٠٥	٩/١٨٣	النسراوية .....
١١٢/٦٤٦	٦٧/٥٨٨	جزيرة بنى نصر ...
١٣٠/٥٩٢	٧٨/٣٥٣	جزيرة قوسنيا ....
٦٧٤/٦٠٥	٤٠٤/٧٦٣	الغرية .....
٢٤٥/٤٧٩	١٤٧/٢٨٧	السمودية .....
٤٦/٢٧٤	٢٧/٧٦٤	الدنجاوبة .....
١٤٨/٣٤٧	٨٩/٠٠٨	المنوفية .....
٢/٧٨٢/٢٧٥	١/٦٦٩/٣٦٣	المجموع

الوجه القبلى

الحجـــــــــــــــــراج		الكورة أو المديرية
بالدينار	بالجنيه المصرى	
١٥٣/٢٠٤	٩١/٩٢٢	الجيزة .....
٥٩/٧٢٨	٣٥/٨٣٧	الاطفيحية ...
٦٠/٤٦٦	٣٦/٢٨٠	البوصيرية ....
٢٧٣/٣٩٨	١٦٤/٠٣٩	نقل بعده

بالدينار	بالجنيه المصرى	الكورة أو المدبرة
٢٧٣/٣٩٨	١٦٤/٠٣٩	ماقبله
١٥٢/٦٣٤	٩١/٥٨٠	الفيومية ....
٣٥٢/٦٣٤	٢١١/٥٨١	البهنية .....
٢٥/٠٠٠	١٥/٠٠٠	الواحاح .....
١٤٧/٧٣٢	٨٨/٦٣٩	الاشموسين
٧٢/٥٠٤	٤٣ ٥٠٢	السيوطية عدا مغلول وتنقاط
١٠٨/٨١٢	٦٥/٢٨٧	الاشخيمية .....
٣٦٢/٥٠٠	٢١٧/٥٠٠	القوصية .....
١/٤٩٥/٢١٤	٨٩٧/١٢٨	المجموع

جملة خراج الوجهين البحرى والقبلى

الجملة		الرجاج
الوجه البحري	بالدينار	بالجنيه المصرى
٢/٧٨٢/٢٧٥	١/٦٦٩/٣٦٣	
١/٤٩٥/٢١٤	٨٩٧/١٢٨	
٤/٢٧٧/٤٨٩	٢/٥٦٦/٤٩١	

وہری من هذا الیاب أن جملة المبالغ التي ذكرت أمام كل كورة وهي ٤٨٩/٢٧٧/٤ دینارا ( ٤٩١/٥٦٦/٢ ج ٠ م ) ،

تنقص عن القيمة الاجمالية التي ذكرها بمقدار  
٣٧٥/٥٣٠ ديناراً ( ٣١٨/٢٢٥ ج . م )

حكومة المنصور مسام الدين يومين

سنة ٦٨٩ هـ ( ١٢٩٠ م )

إن هذا السلطان هو الرابع عشر من دولة  
المماليك البحرية ، وفي عهده مسحت أرض مصر المرة  
الرابعة في حكم العرب

قال المقرئ في خطه ج ١ ص ٨٨ :

لما أفضت السلطنة الى المنصور لاحقين راك البلاد .  
وذلك أن أرض مصر كانت أربعة وعشرين قيراطا ،  
فيختص السلطان منها بأربعة قرايط ، ويختص الأجناد  
بعشرة قرايط ، ويختص الأمراء بعشرة قرايط . وكان  
الأمراء يأخذون كثيرا من اقطاعات الأجناد ، فلا  
يصل الى الأجناد منها شيء . ويصير ذلك الاقطاع  
في دواوين الأمراء ، ويحتجى بها قطاع الطريق ، وتثور بها  
الفسن ، ويقوم بها الهوشات ، ويمنع منها الحقوق  
والمقررات الديوانية ، وتضير مأكلة لأعوان الأمراء  
ومستخدميهم ، ومضرة على أهل البلاد التي تجاورها .  
فأبطل السلطان ذلك ، ورد تلك الاقطاعات على أربابها ،

وأخرجها بأسرها من دواوين الأمراء . وأول ما بدأ به ديوان الأمير سيف الدين منكوتمر نائب السلطنة . اه

وقال ابن إياس في كتابه ( بدائع الزهور ج ١ ص ١٣٧ ) :

ثم دخلت سنة سبع وتسعين وستمائة (١٢٩٨ م) وفيها رآك السلطان البلاد المصرية وهو الزوك الحسامي . وكان ابتداء ذلك في سادس جمادى الأولى من السنة المذكورة . وكان المتكلم في ذلك شخصا من المباشرين يقال له التاج الطويل . فشرع في كتب قوائم بمساحة البلاد وأسمائها . وكانت البلاد المصرية مقسومة يومئذ على أربعة وعشرين قيراطا . منها أربعة قرايط للسلطان . ومنها عشرة قرايط للأمراء والاطلاقات ، ومنها عشرة قرايط للجند كلهم . فرسم السلطان للمباشرين بأن يكفوا الأمراء بعشرة قرايط مع الأجناد ، وزاد الذين قد تشكوا من الأجناد قيراطا ، وبقى للسلطان ثلاثة عشر قيراطا . فشكى الجند وضجوا من ذلك ، وكان المتكلم في ذلك الأمير منكوتمر النائب . فصار يقامح الأمراء والجند أنحس مقابجة ، وعادى سائر العسكر بسبب ذلك . فغفرت قلوبهم عن السلطان لاجين ، وتمنى كل أحد زواله ، وكثر النداء عليه من الناس . وكان مملوكه منكوتمر من سيآت الدهر أظلم خلق الله تعالى وأنحسهم . فلما كان ثامن رجب من السنة المذكورة فرقت

المثالات بما تقرر عليه المال مع الأمراء والجنود وهم  
غير راضين بذلك . اهـ

ولم يذكر المقرئ ولا ابن اياس شيئا آخر عن  
تفصيلات هذا الروك . غير أننا بواسطة كتاب  
(التحفة السنية) لابن الجيعان الذى هو عن الروك  
الذى بعده أى روك السلطان الناصر محمد بن قلاوون  
امكتنا استنتاج هذه التفصيلات

فقد ذكر ابن الجيعان فى كتابه الآف الذكر  
خراج الروك السابق عن القرى التى حدث فيها  
تغيير دون أن يذكر مصدر ذلك . غير أنه من النص الذى  
نقلناه عن ابن اياس سابقا والنص الآتى له بعد يعرف  
بالدأهة أن هذا الخراج يختص بالروك الحسامى

فقد قال ابن اياس فى كتابه (بدائع الزهور ص ١٥٩)  
عند الكلام على حوادث سنة ٧١٥ هـ (١٣١٥ م):

انه فى هذه السنة راك الناصر محمد بن قلاوون  
البلاد المصرية وهو الروك الناصرى بعد الروك الحسامى ،  
فزاد عن الروك الحسامى فى مواضع ونقص  
فى مواضع . اهـ

واذن يكون الخراج السابق للذى ذكره ابن الجيعان  
هو خراج الروك الحسامى . وسيوضح فيما بعد أن خراج الروك

الناصرى يزيد على خراج الروك الحسامى بوجه عام

وقد تتبعنا فى وضع تفصيلات الروك الحسامى الطريقة التى وضع بها الروك الناصرى . أما عدد النواحى والفدادين فقد أبقيناه على ما هو عليه لعدم وجود ما يفيد حدوث تغيير فيه خصوصا أن المدة ما بين الاثنتين قصيرة ( ١٧ سنة ) لا يتوقع فيها حدوث تغيير كبير . واليك بيان هذه التفصيلات :

عدد النواحى بكل كورة فى

الوجه البحرى

الكرة أو المديرية	عدد نواحها
ضواحي مصر .....	٢٦
القليوبية .....	٦١
الشرقية .....	٣٩٦
الدقهلية والمراتحة ..	٢١٤
دمياط .....	١٤
الغربية .....	٤٧٧
المنوفية .....	١٣٣
نقل بعده	١٣٢١

عدد نواحيها	الكورة أو المديرية
١٣٢١	ماقبله
٤٩	أيثار وجزيرة بنى نصر...
٢٣١	البحيرة .....
١٦	فوة والمراحتين .....
٦	النسراوية .....
١٤	الاسكندرية .....
١٦٣٧	المجموع

عدد النواحي بكل كورة في  
الوجه القبلى

عدد نواحيها	الكورة أو المديرية
١٥٤	الجزيرة .....
٥٢	الاطفيحية .....
١٠٤	القيومية .....
١٥٩	الهنساوية .....
٤٦٩	نقل بعده



الكورة أو المديرية	عدد نواحيها
ماقبله	٤٦٩
الاشمونين .....	١٠٤
المنفلوطية .....	٥
الاسيوطية .....	٣٣
الانتميمية .....	٢٥
القوصية .....	٤٣
المجموع	٦٧٩

جملة عدد النواحي بالوجهين  
البحرى والقبلى

الجهة	عدد نواحيها
الوجه البحرى .....	١٦٣٧
القبلى .....	٦٧٩
الجملة	٢٣١٦

خراج كل كورة أو مديرية في  
الوجه البحرى

خـراجها		الكورة أو المديرية
بالجنيه المصرى	بالدينار	
٩٤/٣٠٢	١٥٧/١٧٠	ضواحي مصر
٢٦٥/٤٨٤	٤٤٢/٤٧٤	القليوبية.....
٨٢٤/٠٩٦	١/٣٧٣/٤٩٣	الشرقية.....
٣٨٦/٥٦٠	٦٤٤/٢٦٦	الدقهلية والمرتاحية
١٦/٢٣٩	٢٧/٠٦٦	دمياط.....
١/٣٠٩/٧٦٠	٢/١٨٢/٩٣٣	الغربية.....
٣٣٨/٨١٣	٥٦٤/٦٨٨	المنوفية.....
٧٠/٤٨٥	١١٧/٤٧٥	أيار وجزيرة بنى نصر
٤٥٥/٦٥٧	٧٥٩/٤٢٨	البحيرة.....
٣٨/٦٧٥	٦٤/٤٥٨	فوة والمزاحتين
٢٤/٤٠٨	٤٠/٦٨٠	النسراوية....
٤٨/٤٧٥	٨٠/٧٩٢	الاسكندرية.....
٣/٨٧٢/٩٥٤	٦/٤٥٤/٩٢٣	المجموع

خراج كل كورة أو مديرية في  
الوجه القبلى

خارجا		الكورة أو المديرية
بالدينار	بالجنيه المصرى	
٧٨٥/٤٣٤	٤٧١/٢٦٠	الجبزية .....
١٤٠/٧٥٢	٨٤/٤٥١	الاطفيحية ....
٥٣٣/٠٢١	٣١٩/٨١٣	الفيومية .....
١/١٧٨/٣٨٣	٧٠٧/٠٣٠	الهنساوية .....
٦٣٧/٤٩٦	٣٨٢/٤٩٨	الاشمونين .....
٦٤/٣٧٥	٣٨/٦٢٥	المنفلوطية .....
٣٨٣/٨٣٢	٢٣٠/٢٩٩	الاسيوطية ....
١٨٨/٦١٩	١١٣/١٧١	الانخميمة .....
٤٤٩/٧٤٩	٢٦٩/٨٤٩	القوصية .....
٤/٣٦١/٦٦١	٢/٦١٦/٩٩٦	المجموع

جملة الخراج بالوجهين البحرى والقبلى

الخارج		الجهة
بالدينار	بالجنيه المصرى	
٦/٤٥٤/٩٧٣	٣/٨٧٢/٩٥٤	الوجه البحرى ....
٤/٣٦١/٦٦١	٢/٦١٦/٩٩٦	والقبلى ....
١٠/٨١٦/٥٨٤	٦/٤٨٩/٩٥٠	الجملة

عدد الافدنة بكل كورة فى  
الوجه البحرى

عدد افدتها		الكورة أو المديرية
فدان مساحه ٢٠٤٢٠٠	فدان مساحه ٢٠٥٩٢٩	
٢٩/٠٧٧	٢٠/٥٩٨	ضواحي مصر....
١٥٩/٩٧٢	١١٣/٣٢١	القليوبية.....
٧٢٥/٥٥٥	٥١٣/٩٧٠	الشرقية.....
٢٤٠/٨١٤	١٧٠/٥٨٨	الدقهلية والمرتاحية
١٢/٩٧٤	٩/١٩١	دمياط.....
٧٨٦/٥١٧	٥٥٧/١٧٦	الغربية.....
٢٠٦/١٨٢	١٤٦/٠٥٦	المنوفية.....
١٤١/٤٨٣	١١٠/٢٢٤	أيار وجزيرة بنى نصر
٤٤٩/١٨٧	٣١٨/١٩٦	البحيرة.....
١٨/٢٤٨	١٢/٩٢٧	قوة والمراحتين
١٠/٣٤٢	٧/٣٣٦	النسراوية....
٤٥/٤١٦	٣٢/١٧٢	الاسكندرية..
٢/٨٢٥/٧٩٧	٢/٠٠١/٧٤٥	المجموع

عدد الافدنة بكل كورة في  
الوجه القبلى

عدد أفدنتها		الكورة أو المديرية
فدان مساحة ٢٠٢٤٢٠٠	فدان مساحة ٢٠٢٥٩٢٩	
٢٣٣/١١٧	١٦٥/١٣٦	الجزيرة.....
١٧٦/٧٦٣	١٢٥/٢١٦	الاطفيحية.....
٢١٩/٣٠٥	١٥٥/٣٥٢	القيومية.....
٥٠٤/١٤٣	٣٥٧/١٢٦	الهنساوية.....
٢٩٥/٢٣٥	٢٠٩/١٣٩	الاشمونين.....
٣٢/١٧٣	٢٢/٧٩١	المنفلوطية.....
١٨٩/٧٥٩	١٣٤/٤٢٢	الاسيوطية.....
١٧٠/٢٢٥	١٢٠/٦٢٠	الانخمية.....
٤٨٧/١٥٦	٣٤٥/٠٩٣	القوصية.....
٢/٣٠٧/٩٢٦	١/٦٣٤/٨٩٥	المجموع

جملة الافدنة بالوجهين البحرى والقبلى

عدد الافدنة		الجهة
فدان مساحة ٢٠٢٤٢٠٠	فدان مساحة ٢٠٢٥٩٢٩	
٢/٨٢٥/٧٩٧	٢/٠٠١/٧٤٥	الوجه البحرى....
٢/٣٠٧/٩٢٦	١/٦٣٤/٨٩٥	د القبلى.....
٥/١٣٣/٧٢٣	٣/٦٣٦/٦٤٠	الجملة

خراج القدان بكل كورة فى  
الوجه البحرى

خراج القدان		الكورة أو المديرية
قدان مساحة ٢٠٢ ٤٢٠٠	قدان مساحة ٢٠٢ ٥٩٢٩	
٣٢٤	٤٥٨	ضواحي مصر .....
١٦٠	٢٣٤	القليوبية .....
١١٢	١٦٠	الشرقية .....
١٦٠ $\frac{1}{2}$	٢٢٧	الدقهلية والمرتاحية
١٢٥	١٧٦ $\frac{1}{2}$	دمياط .....
١٦٦ $\frac{1}{2}$	٢٣٥	الغربية .....
١٦٤	٢٣٢	المنوفية .....
٥٠	٧٠	أبيار وجزيرة بنى نصر
١٠١ $\frac{1}{2}$	١٤٣	البحيرة .....
٢١٢	٢٩٩	فوة والمزاحمتين ..
٢٣٧	٣٣٣	السنراوية .....
١٠٦ $\frac{1}{2}$	١٥٠ $\frac{1}{2}$	الاسكندرية .....
١٣٧	١٩٣	متوسط خراج القدان

خراج الفدان بكل كورة في  
الوجه القبلى

خراج الفدان		الكورة أو المديرية
فدان مساحة ٢٠٠٠ م	فدان مساحة ١٩٢٩ م	
٢٠٢	٢٨٥	الجيزة
٤٨	٦٧ $\frac{1}{4}$	الاطفيحية
١٤٦	٢٠٦	القيومية
١٤٠	١٩٨	الهنساوية
١٢٩ $\frac{1}{4}$	١٨٢ $\frac{1}{4}$	الأشمونين
١٢٠	١٧٠	المنفلوطية
١٢١	١٧١	الأسوطية
٦٦ $\frac{1}{4}$	٩٣ $\frac{1}{4}$	الانخميمة
٥٥	٧٨	القوصية
١١٣	١٦٠	متوسط خراج الفدان

المتوسط العام لخراج الفدان  
بالوجهين البحرى والقبلى

متوسط خراج الفدان		الكورة أو المديرية
فدان مساحة ٢٠٠٠ م	فدان مساحة ١٩٢٩ م	
١٣٧	١٩٣	الوجه البحرى
١١٣	١٦٠	الوجه القبلى
١٢٥	١٧٦ $\frac{1}{4}$	المتوسط العام لخراج الفدان

حكومة الناصر محمد بن قلاوون

سنة ٧٤١ هـ ( ١٣٤١ م )

تولى هذا السلطان حكم مصر ثلاث مرات في  
مدد ثلاث مختلفة وإذا احتسبنا حكومته في كل مرة كان في المرة  
الثالثة الرابع عشر من سلاطين دولة المماليك البحرية

وفي عهد حكومته الثالثة أمر في سنة ٧١٥ هـ ( ١٣١٥ م )  
بمسح أراضي الديار المصرية فكانت هذه هي المرة الخامسة  
والأخيرة التي تم فيها مسح أراضيها والتي أخبرنا بها  
مؤرخو العرب

وهذه المساحة التي تسمى أحيانا بروك ابن الجيعان  
نسبة إلى اسم هذا المؤلف ، وأحيانا باسم روك الأشرف  
شعبان نسبة إلى هذا السلطان الذي كان متوليا على  
مصر عام ٧٣٧ هـ ( ١٣٢٥ م ) وهو العام الذي نوه عنه  
ابن الجيعان حيث قال إن كتابه يصف الحالة التي كانت عليها  
الأقاليم في العام المذكور ، هذه المساحة لم تك في الحقيقة إلا  
روك السلطان الناصر . وهذا الروك هو الذي قال عنه  
المقريزي أنه كان من عمل هذا السلطان في سنة  
٧١٥ هـ ( ١٣١٥ م ) وأنه بقي معمولاً به إلى سنة ٧٨٤ هـ ( ١٣٨٢ م ) .  
وعلى هذا تكون منديجة في غرضه مدة حكم الأشرف شعبان



قال المقرئ في خطه ج ١ ص ٨٨ :

لما كانت الأيام الناصرية راك الناصر محمد البلاد .  
قال جامع السيرة الناصرية - وفي سنة خمس عشرة وسبعائة  
( ١٣١٥ م ) اختار السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون  
أن يروك الديار المصرية وأن يطبل منها مكوسا كثيرة  
ويفضل لخاص مملكته شيئا كثيرا من أراضي مصر . وكان  
سبب ذلك أنه اعتبر كثيرا من أخباز الممالك والحاشية  
الذين كانوا للملك المظفر ركن الدين يدرس الجاشنكير  
والأمير سلاور وسائر الممالك البرجية ، فإذا هي ما بين ألف  
دينار الى ثمانمائة دينار . وخشى من قطع أخباز  
المذكورين فولد له الرأي مع القاضي نحر الدين محمد  
ابن فضل الله ناظر الجيش أن يروك ديار مصر ويقرر اقطاعات  
مما يختار ، ويكتب بها مثالات سلطانية . فتقدم الفخر ناظر  
الجيش لدواوين الجيش بعمل أوراق بما عليه عبر النواحي ومساحتها  
وعين السلطان لكل إقليم من أقاليم ديار مصر أناسا وكتب  
مرسوما للأمير بدر الدين جنكل بن البابا أن يخرج لناحية  
الغربية ومعه أعزل الحاجب ، ومن الكتاب المكين بن  
فرويته . وأن يخرج الأمير عز الدين أيدير الخطيرى  
إلى ناحية الشرقية ومعه الأمير أيتمش الحمدي ، ومن  
الكتاب أمين الدولة ابن قرموط . وأن يخرج الأمير  
بليان الصرخدي والقليجي وابن طرنطاي ويبرس الجمدار

إلى ناحيتي المنوفية والبحيرة . وأن يخرج البليلى والمرتينى إلى  
الوجه القبلى . ونذب معهم كتابا ومستوفين وقياسين  
فساروا إلى حيث ذكر . فكان كل منهم إذا نزل بأول  
عمله طلب مشايخ كل بلد ودلاها وعدوها وقضاها  
وبجلائها التي يأيدى مقطعيها ، وفحص عن متحصلها من  
عين وغلة وأصناف ، ومقدار ماتحتوى عليه من القدن  
ومزروعها وبورها وما فيها من ترائب وبواق وخرس  
ومستبحر ، وعبرة الناحية وما عليها لمقطعيها من غلة  
ودجاج وخراف وبرسيم وكشك وكعك وغير ذلك  
من الضيافة . فاذا حرر ذلك كله ابتداء بقياس تلك  
الناحية ، وضبط بالعدول والقياسين وقاضى العمل  
ما يظهر بالقياس الصحيح ، وطلب مكلفات تلك القرية  
وغنداقها ، وفضل ما فيها من الخالص السلطانى وبلاد  
الأمراء وإقطاعات الأجناد والرزق حتى ينتهي إلى آخر عمله .  
ثم حضروا بعد خمسة وسبعين يوما وقد تحرر في الأوراق  
المحضرة حال جميع ضياع أرض مصر ومساحتها وعبرة  
أراضيها وما يتحصل عن كل قرية من عين وغلة  
وصنف . فطلب السلطان الفخر ناظر الجيش والتقى الأسعد  
ابن أمين الملك المعروف بكاتب سرلى وسائر مستوفى  
الدولة وألزمهم بعمل أوراق تشتمل على بلاد الخالص  
السلطانى التي عنها لهم وعلى إقطاعات الأمراء . وأضاف

على عبدة كل بلد ما كان على فلاحها من ضيافة  
لمقطعيها . وأضاف إلى العبدة مائى الأقطاع من الجوالى .  
وكتب مثالات للأجناد باقطاعات على هذا الحكم . فاعتد  
منها بما كان يصرف فى كلف حمل النلال من  
النواحى الى ساحل القاهرة وما كان عليها من المكس . اه  
وقد ألقى السلطان الناصر عددا كبيرا من الضرائب  
الجائرة وبذلك خفف عن البلاد الأعباء الثقيلة التى  
كانت رازحة تحتها . وإليك ما قاله المقرئى أيضا  
بالصفحة ٨٨ فى هذا الصدد :

وأبطل السلطان عدة مكوس منها مكس ساحل  
الغلة . وكان جل متحصل الديوان ، وعليه اقطاعات  
الأمراء والأجناد . ويتحصل منه فى السنة أربعة آلاف  
الف وسبعمائة ألف درهم . وعليه أربعائة مقطع ، لكل  
منهم من عشرة آلاف الى ثلاثة آلاف ، ولكل من  
الأمراء من أربعين ألفا إلى عشرة آلاف . وكانت جهة  
عظيمة لها متحصل كثير جدا . وينال القبط منها منافع كثيرة  
لأخصى ، وبحل بالناس من ذلك بلاء شديد وتعب  
عظيم من المغارم والظلم . فان مظلما كانت تتمدد  
مابين نواتية تسرق ، وكيايين تبخس ، وشاذين وكتاب  
يريد كل منهم شيئا . وكان مقرر الاربدر درهمين  
للسلطان ، ويلحقه نصف درهم غير ماينهب ويسرق .

وكان لهذه الجهة مكان يعرف بخص الكيالة في ساحل بولاق ، مجلس فيه شاد وستون متعمما مابين كتاب ومستوفين وناظر ، وثلاثون جنديا مباشرين . ولا يمكن أحدا من الناس أن يبيع قدحا من غلة في سائر النواحي . بل تحمل الغلات حتى تباع في خص الكيالة ببولاق

ومما أبطل أيضا نصف السمسة . وهو عبارة عن أن من باع شيئا من الاشياء فإنه يعطى أجرة الدلال على ما يقرر من قديم عن كل مائة درهم درهمن . فلما ولي ناصر الدين الشينى الوزارة قرر على كل دلال من دلالته درهما من كل درهمن . فصار الدلال يعمل معدله ، ويجهد حتى ينال عادته ، وتصير الغرامة على البائع . فتضرر الناس من ذلك ، وأوذوا فلم يفتأوا حتى أبطل ذلك السلطان

ومما أبطل رسوم الولاية . وكانت جهة تتعلق بالولاية والمقدمين ، فيجبهها المذكورون من عرفاء الأسواق ويوت الفواش . ولهذه الجهة ضامن ، ولحق يده عدة صبيان ، وعليها جنود مستقطعون وأمرأ وغيرهم . وكانت تشتمل على ظلم شنيع وفساد قبيح وهتك قوم مستورين وهجم بيوت أكثر الناس

ومما أبطل مقرر المحائص والبالغال من المدينة . وسائر أعمال مصر كلها من الوجه القبلى والبحرى ..

فكان على كل من الولاة المقدمين مقرر يحمل في كل قسط من أقساط السنة إلى بيت المال . عن ثمن حياصة ثلاثمائة درهم ، وعن ثمن بغل خمسمائة درهم . وعلى هذه الجهة عدة مقطعين ، ويفضل منها ما يحمل . وكان يصيب الناس من هذه الجهة ما لا يوصف ، ويحل بهم من عسف الرقاصين ما يهون معه الموت

ومن ذلك مقرر السجون . وهو عبارة عما يؤخذ من كل من يسجن . فللسجان على حكم المقرر ستة دراهم سوى كلف أخرى . وعلى هذه الجهة عدة مقطعين . ويرغب فيها الضياع ، ويزادون في مبلغ ضمانها لكثرة ما يتحصل منها . فانه كان لو تخاصم رجل مع امرأته أو ابنه رفته الوالي إلى السجن . فبمجرد ما يدخل السجن ولو لم يقيم به إلا لحظة واحدة أخذ منه المقرر . وكذلك كان على سجن القضاة أيضا

ومن ذلك مقرر طرح الفرائج . ولها ضمان عدة في سائر نواحي أرض مصر يطرحون على الناس الفرائج . فيمر بضعفاء الناس من ذلك بلاء عظيم ، وتقاسى الأراذل من العسف والظلم شيئا كثيرا . وكان على هذه الجهة عدة مقطعين . ولا يمكن أحدا من الناس في جميع الأقاليم أن يشتري فروجا فما فوقه إلا من الضامن . ومن عشر عليه أنه اشترى أو باع فروجا من سوى الضامن جاءه الموت من

كل مكان ، وما هو بيت

ومن ذلك مقرر الفرسان . وهو عبارة عما يجييه  
ولاية النواحي من سائر البلاد . فلا يؤخذ درهم مقرر حتى  
ينرم عليه صاحبه درهمين . ويقامى الناس فيه  
أهوالا صعبة

ومن ذلك مقرر الأتصاب والمعاصر . وهو  
مايجي من مزارعي قصب السكر ومن المعاصر ورجال  
المعاصر

ومن ذلك مقرر رسوم الأفراح . ويجي من سائر  
النواحي . ولهذه الجهة عدة ضمان . ولا يعرف لهذه الجهة  
أصل البتة ، وإنما يجي بضرائب ينال الناس فيها مع المقرر  
غرامات وروعات

ومن ذلك حماية المراكب . وهى عبارة عما يؤخذ من  
كل مركب بتقرير معين يعرف بمقرر الحماية . وكانت  
هذه الجهة أشد ما ظلم به الناس . فيؤخذ من كل من ركب  
البحر للسفر حتى من السؤال والمكدين

ومن ذلك حقوق القينات . وهو عبارة عما يجمع من  
الفواحش والمنكرات ، فيجيه مهتار الطشتخاناه السلطانية  
من أوباش الناس

ومن ذلك شد الزعماء . وهى جهة مفردة وحقوق  
السودان وكشف المراكب ومقرر ماعلى كل جارية أو  
عبد حين نزولهم بالخانات لعمل الفاحشة . فيؤخذ من  
كل ذكر وأنثى مقرر معين

ومتوفر الجرايف وهو مايجب من سائر النواحي  
فيحصل ذلك مهندسو البلاد إلى بيت المال باعانة الولاة  
لهم فى تحصيل ذلك . وعلى هذه الجهة عدة مقطعين  
من الجنند . ومقرر المشاعلية وهو عبارة عما يؤخذ  
عن كسح الأفنية وحمل ماينخرج منها من الوسخ الى  
الكيمان . فكان اذا امتلأ سراب جامع أو مدرسة أو  
مسمط أو تربة أو منزل من منازل سائر الناس لا يمكنه  
ولو بلغ من العظمة ماعسى أن يبلغ التعرض لذلك حتى  
يأتيه ضامن الجهة ويقاوله على كسح ذلك بما يريد .  
وكان من عادة الضامن الاشتطاط فى السوم وطلب اضعاف  
القيمة . فان لم يرض ربّ المنزل بما طلب الضامن  
ولاً تركه وانصرف . فلا يقدر على مقاساة ترك الوسخ ،  
ويضطر إلى سؤاله ثانيا . فيعظم تحمكه ويشد بأسه إلى أن  
يرضيه بما يختار حتى يتمكن من كسح فئاته ورفع  
ماهنالك من الأقدار

ومن ذلك إبطال المباشرين من النواحي . وكانت

بلاد مصر كلها من الوجهين القبلى والبحرى ما من بلد صغير وكبير إلا وفيه عدة من كتّاب وشاذ ونحو ذلك . فأبطل السلطان المباشرين ، وتقدم بمنعهم من مباشرة النواحى إلا من بلد فيها مال السلطان فقط . فأراح الله سبحانه الخلق بإبطال هذه الجهات من بلاد لا يقدر قدره ولا يمكن وصفه . اهـ

وقال فى ص ٩١ :

وما زال الأمر بمصر على ما رسمه الملك الناصر فى هذا الروك إلى أن زالت دولة بنى قلاوون بالملك الظاهر برقوق فى شهر رمضان سنة أربع وثمانين وسبعمائة . فأبقى الأمر على ذلك إلا أن أشياء منه أخذت تتلاشى قليلا قليلا إلى أن كانت الحوادث والمحن فى سنة ست وثمانمئة حيث حدث من أنواع التغيرات وتنوع الظلم ما لم يُنظر يبال أحد . وسيمر بك جمل من ذلك عند ذكر أسباب خراب إقليم مصر إن شاء الله تعالى . اهـ

وقال ابن إياس فى كتابه (بدائع الزهور ج ١ ص ١٥٩) عند الكلام على حوادث سنة ٥٧١٥ (١٣١٥ م) أنه فى هذه السنة راك السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون البلاد المصرية وهو الروك الناصرى



وهذا الروك كان محكا في بابه ولم يكن فقط أكثر استيفاء من المساحات التي سبقته في العهد العربي بل كان عملا متقنا تفتخر به أى مصلحة من مصالح المساحة الحالية. غير أنه ترك فيه فراغ صغير هو إغفال ذكر خراج بعض النواحي ومساحتها. ومع ذلك فهذا النقص لم يكن لحسن الحظ كبيرا إذ أن خراج معظم النواحي ومساحتها قد ذكرا فيه كما يتضح ذلك في البيان الآتي:

١٨٢٨	.....	النواحي التي ذكر خراجها ومساحتها
٢٣١	.....	د ذكرت مساحتها ولم يذكر خراجها
١٩٧	.....	د ذكر خراجها ولم تذكر مساحتها
٦٣	.....	د لم يذكر خراجها ولا مساحتها
٢٣١٩		الجملة

وقد استطعنا أن نسد هذا الفراغ بأخذنا متوسط المساحة للنواحي التي ذكرت مساحتها في كل مديرية على حدة ، وضربنا هذا المتوسط في عدد النواحي التي لم تذكر مساحتها

وبما أن النواحي الأولى تكون أغلبية النواحي كلها — ٢٠٥٩ ناحية مقابل ٢٦٠ ناحية — فلا ريب

عندنا أن النتيجة التي حصلنا عليها بواسطة هذه العملية  
لا تبعد عن الحقيقة كثيراً

وأما الخراج فقد سهل علينا أمره إذ ذكر  
ابن الجيعان جملة الخراج عن الكور كلها ما عدا  
المنفلوطية . فاتبعنا في استخراج خراجها الطريقة التي  
اتبناها في تعيين مساحة الكور التي لم تذكر مساحتها .  
وهذا السهو الذي وقع في كورة المنفلوطية لم يكن له  
تأثير كبير لأن ابن الجيعان ذكر مساحة أربع  
نواح من النواحي الخمس التي تتكون منها هذه الكورة  
وخارجها . وإليك بيان الروك المذكور :

عدد النواحي بكل كورة في  
الوجه البحرى

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها
ضواحي مصر .....	٢٦
القليوبية .....	٦١
الشرقية .....	٣٩٦
الدقهلية والمراتحة .....	٢١٤
دمياط .....	١٤
نقل بعده	٧١١

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها
ماقبله	٧١١
الغريفة .....	٤٧٧
المنوفية .....	١٣٣
أيثار وجزيرة بني نصر .....	٤٩
البحيرة .....	٣٣١
قوة والمزاحمتين .....	١٦
النسراوية .....	٦
الاسكندرية .....	١٤
المجموع	١٦٣٧

عدد النواحي بكل كورة في  
الوجه القبلى

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها
الجيزة .....	١٥٤
الاطفيحية .....	٥٢
القيومية .....	١٠٤
الهنساوية .....	١٥٩
نقل بعده	٤٦٩

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها
ما قبله	٤٦٩
الأشمونين .....	١٠٤
المنفلوطية .....	٥
الأسوطية .....	٣٣
الانخميمة .....	٢٥
القوصية .....	٤٣
المجموع	٦٧٩

جملة النواحي بالوجهين  
البحرى والقبلى

الجهة	عدد نواحيها
الوجه البحرى .....	١٦٣٧
د القبلى .....	٦٧٩
الجملة	٢٣١٦

خراج كل كورة أو مديرية فى  
الوجه البحرى

خارجا		الكورة أو المديرية
بالدينار	بالجنيه المصرى	
١٥٣/٠٧٥	٩١/٨٤٥	ضواحي مصر
٤١٩/٨٥٠	٢٥١/٩١٠	القليوبية .....
١/٤١١/٨٧٥	٨٤٧/١٢٥	الشرقية .....
٥٩٦/٠٧١	٣٥٧/٦٤٣	الدقهلية والمراتجة
١١/١٠٠	٦/٦٦٠	دمياط .....
١/٨٤٤/٠٨٠	١/١٠٦/٤٤٨	الغربية .....
٥٧٤/٦٢٩	٣٤٤/٧٧٧	المنوفية .....
١٠٠/٢٣٢	٦٠/١٣٩	أبيار وجزيرة بنى نصر
٧٤١/٢٩٤	٤٤٤/٧٧٦	البحيرة .....
٥٦/٨٤٦	٣٤/١٠٨	فوة والمراحتين
٤٣/٥٠٠	٢٦/١٠٠	النسراوية ....
١١/٠٠٠	٥/٦٠٠	الاسكندرية .....
٥/٩٦٣/٥٥٢	٣/٥٧٨/١٣١	المجموع

جملة خراج الكور بالوجهين البحرى والقبلى

خـــــــــــــــــــــــــــــــــراجها		الجهة
بالجنيه المصرى	بالدينار	
٣/٥٧٨/١٣١	٥/٩٦٣/٥٥٢	الوجه البحرى ...
٢/٠٧٨/٨٤٢	٣/٤٦٤/٧٣٧	القبلى ....
٥/٦٥٦/٩٧٣	٩/٤٢٨/٢٨٩	الجملة

عدد الأفدنة بكل كورة في  
الوجه البحرى

عدد أفدنتها		الكورة أو المديرية
فدان مساحة ٢٠٢٤٢٠٠ م	فدان مساحة ٢٠٢٥٩٢٩ م	
٢٩/٠٧٧	٢٠/٥٩٨	ضواحي مصر ....
١٥٩/٩٧٢	١١٣/٣٢١	القليوبية .....
٧٢٥/٥٥٥	٥١٣/٩٧٠	الشرقية .....
٢٤٠/٨١٤	١٧٠/٥٨٨	الدقهلية والمرتاحية
١٢/٩٧٤	٩/١٩١	دمياط .....
٧٨٦/٥١٧	٥٥٧/١٧٦	الغربية .....
٢٠٦/١٨٢	١٤٦/٠٥٦	المنوفية .....
١٤١/٤٨٣	١٠٠/٢٢٤	أسيوط وجزيرة بنى نصر
٤٤٩/١٨٧	٣١٨/١٩٦	البحيرة .....
١٨/٢٤٨	١٢/٩٢٧	قوة والمراحمين ...
١٠/٣٤٢	٧/٣٢٦	النستراوية .....
٤٥/٤١٦	٣٢/١٧٢	الاسكندرية .....
٢/٨٢٥/٧٦٧	٢/٠٠١/٧٤٥	المجموع

عدد الأفدنة بكل كورة في  
الوجه القبلى

عدد أفدنتها		الكورة أو المديرية
فدان ساحه ٥٩٢٩ م.م	فدان ساحه ٤٢٠٠ م.م	
١٦٥/١٣٦	٢٣٣/١١٧	الجزيرة .....
١٢٥/٢١٦	١٧٦/٧٦٣	الاطفيحية .....
١٥٥/٣٥٢	٢١٩/٣٠٥	القيومية .....
٣٥٧/١٢٦	٥٠٤/١٤٣	البنسايوة .....
٢٠٩/١٣٩	٢٩٥/٢٣٥	الأشمتين .....
٢٢/٧٩١	٣٢/١٧٣	المنفلوطية .....
١٣٤/٤٢٢	١٨٩/٧٥٩	الاسوطية .....
١٢٠/٦٢٠	١٧٠/٢٧٥	الانخيمية .....
٣٤٥/٠٩٣	٤٨٧/١٥٦	القوصية .....
١/٦٣٤/٨٩٥	٢/٣٠٧/٩٢٦	المجموع

جملة الأفدنة بالوجهين البحرى والقبلى

عدد أفدنتها		الجهة
فدان ساحه ٥٩٢٩ م.م	فدان ساحه ٤٢٠٠ م.م	
٢/٠٠١/٧٤٥	٢/٨٢٥/٧٦٧	الوجه البحرى ...
١/٦٣٤/٨٩٥	٢/٣٠٧/٩٢٦	الوجه القبلى ....
٣/٦٣٦/٦٤٠	٥/١٣٣/٦٩٣	الجملة



خراج الفدان بكل كورة في  
الوجه البحرى

خراج الفدان		الكورة أو المديرية
فدان مساحة ٢٠٢ ٤٢٠٠	فدان مساحة ٢٠٢ ٥٩٢٩	
٣٣٦	٤٤٦	ضواحي مصر ....
١٥٧ $\frac{1}{4}$	٢٢٢	القليوبية .....
١١٦ $\frac{1}{4}$	١٦٥	الشرقية .....
١٤٨ $\frac{1}{4}$	٢٩٥	الدقهلية والمراتحة
٥١	٧٢ $\frac{1}{4}$	دمياط .....
١٤٠ $\frac{1}{4}$	١٩٨ $\frac{1}{4}$	الغربية .....
١١٧	٢٣٦	المنوفية .....
٤٢ $\frac{1}{4}$	٦٠	أيبار وجيزة بنى نصر
٩٩	١٣٩ $\frac{1}{4}$	البحيرة .....
١٨٧	٢٦٤	فوة والمراحمين ...
٢٥٣ $\frac{1}{4}$	٣٣٦	النسراوية .....
١٤ $\frac{1}{4}$	٢٠ $\frac{1}{4}$	الاسكندرية .....
١٢٦ $\frac{1}{4}$	١٧٨ $\frac{1}{4}$	متوسط خراج الفدان

خراج القدان بكل كورة في  
الوجه القبلى

خراج القدان		الكورة أو المديرية
فدان مساحة ٢٠٠٠٠٠ م	فدان مساحة ٢٠٠٩٢٩ م	
$\frac{160}{160}$	$\frac{225}{225}$	الجزيرة .....
٤٩	٦٩	الاطفيحية .....
٤٥	٦٣	القيومية .....
١٥٥	٢١٩	الهنساوية .....
١٥٥	$218\frac{1}{4}$	الأشونين .....
٨٨	١٢٥	المنفلوطية .....
١٠٢	$144\frac{1}{4}$	الأسوطية .....
٨٦	١٢١	الاخيمية .....
٥١	٧٢	القوصية .....
٨٩	$125\frac{1}{4}$	متوسط خراج القدان

المتوسط العام لخراج القدان  
بالوجهين البحرى والقبلى

متوسط خراج القدان		الكورة أو المديرية
فدان مساحة ٢٠٠٠٠٠ م	فدان مساحة ٢٠٠٩٢٩ م	
$\frac{126\frac{1}{4}}{126\frac{1}{4}}$	$\frac{178\frac{1}{4}}{178\frac{1}{4}}$	الوجه البحرى ....
٨٩	$125\frac{1}{4}$	د القبلى .....
$107\frac{3}{4}$	١٥٢	المتوسط العام لخراج القدان

## الفصل السادس

### عصر العثمانيين

من سنة ٩٢٣ هـ (١٥١٧ م) الى ١٢١٣ هـ (١٧٩٨ م)

لا يوجد لدينا عن هذا العصر سوى مبلتين أحدهما  
خاص بأوائل حكمهم والثاني بآخره

فالاول ذكره ابن اياس في كتابه ( بدائع الزهور  
ج ٣ ص ٢٦٦ ) حيث قال :

وقد بلغني عن أثق به أنه كان متحصل خراج  
مصر في دولة ابن عثمان لما ملكوها ألف ألف دينار  
وثلاثمائة ألف دينار ( ٧٨٠/٠٠٠ ج.م ) ومن الغل سنائة  
ألف إردب منها ثلاثمائة ألف إردب قح وثلاثمائة ألف  
إردب شعير وفول وغير ذلك . اهـ

وبما أن هذا المؤلف توفي سنة ٩٣٠ هـ (١٥٢٣ م)  
والفتح العثماني كان سنة ٩٢٣ هـ (١٥١٧ م) فيكون  
الخراج الذي ذكره هو عن السبع السنوات الأولى من هذا  
العصر . فاذا قدرنا ثمن الارذب من ال ٦٠٠/٠٠٠ اردب  
التي ذكرها بـ ٣٥ قرشاً كان ثمن هذه الكمية ٢١٠/٠٠٠ ج.م ،  
وبإضافة هذا الى المبلغ الأول تكون جملة الخراج ٩٩٠/٠٠٠ ج.م

ولم يذكر ابن اياس المساحة التي فرض عليها هذا الخراج  
وأما الثاني فقد ذكره علماء الحملة الفرنسية في  
كتاب ( وصف مصر ) واليك ما قاله لانكريت Lancret في  
مذكرته عن طريقة فرض الخراج ص ٢٣٦ من هذا الكتاب :  
قد تم ترتيب الاموال الاميرية في عهد السلطان  
سلم على أن الأقرب الى الصواب أن ذلك كان في عهد  
من خلفه كما يعلم مما أبدته فيها سلف . ويظهر  
أنه بعد أن فتح الأتراك مصر أرادوا أن  
يفرضوا خراجا على الأراضي يرسم السلاطين بالاستشارة .  
فوجدوا أن السجلات أحرقت ، ودعت الحال الى الاسترشاد  
بمعلومات الاوجاقل الجاوشية ، وتقرر الخراج فعلا بناء  
على هذه المعلومات ، وتم توزيعه على كل قرية بدون  
التفات الى عدد الأفدة . وبعد ذلك اقسم الملتزمون فيما  
ينهم هذه العهدة بحسب اتساع مناطقهم . وهذا التقسيم الذي  
تم في أول عهد الفتح هو الذي ما زال معمولاً به الى الآن .  
وقد تم بطريقة غير عادلة مطلقا ، حتى أن الحسين ميديا  
من المال الحر كان عليها من الاموال الاميرية ميدان تارة أو  
اكثر الى عشرين ميديا تارات أخرى . وفرض السلطان سلجان  
على الوجه القبلى أموالا أميرية تؤخذ عينا من المحاصيل لتزويد  
فرقة عساكر الاوجاقل التي كان أعيد تنظيمها حديثاً . اهـ

وقال في الصفحة ٢٤٦ :

قسمت الضريبة في الوجه القبلى الى قسمين رئيسيين هما المال أو الرسوم المحصلة تقدأ والخراج الذى يجبي عينا ، وكلاهما يحصله الملتزمون . فالأول يؤخذ عن الذرة والثانى عن الشعير والقمح وغيره . وعلى ذلك كانت الحالة تستدعى بنويا مسح أرض هذين النوعين للتمكن من عمل الحساب حسب التقدير الممين لهما فى كل قرية ومعركة مايجب أن يدفعه كل مزارع للملتزم . وهذا التقدير كان يختلف باختلاف القرى . اهـ

ثم قال في الصفحة ٢٥٤ :

ويقسم المال الأميرى الى قسمين رئيسيين المال الشتوى والمال الصيفى . فأبرادات الأول تؤخذ عن محاصيل الفول والشعير والقمح ، وتزيد قيمتها على قيمة المال الصيفى ، وتجبى قبله . وما يحصل منها يخصص للاتفاق على الشؤون الداخلية التى هى دائما أول مايتطلب عناية الحكومة . أما دخل المال الصيفى فكان يؤخذ فيما بعد عن مزارع الأرز ، وتخصص قيمته للصروفات الخارجية . اهـ

وقال استيف فى مذكرته عن المالية المصرية بكتاب

( وصف مصر ج ١ ص ٣٠٦ ) :

لم يتوصل الترك الى تقرير خراج مصر إلا بعد جهد عظيم وكثير من البحث والتنقيب . وبما أن المالكين كانوا أحرقوا محفوظات الحكومة فقد حاول السلطان سليم أن يعتاض عنها بمعلومات عمال الحكومة القديمة . فاستطاع أن يعرف ما يدره الخراج من هؤلاء العمال الذين كانوا يوزعون على كل مول يانا بما هو مربوط عليه بالزامهم أن يسلبوا السجلات التي كانت تحت أيديهم . ومع ذلك لم تقده هذه الطريقة الفائدة التي كان يرتجيبها . فأمر بعمل روك عام للقطر . في المديرية والمدن والقرى ومسحت كل دائرة منها بالفدان ولكن يجب الاعتراف بأن أعمال هذه المساحة لم تنم على الوجه المطلوب . فقد كان يوجد بكل المديرية تقريباً ممتلكات وقرى ما زالت مسطحاتها محمولة للحكومة الى الآن . اهـ

وقال في الصفحة ٣٣١ :

يرجع الفضل في وجود الزراعة بمصر الى فيضان النيل الذي لولاه لما كانت تربتها خصبة ولألتفتها الرمال وصيرتها صحراء جرداء . ودرجة الفيضان في هذا البلد الذي لا يسقيه النعام أبداً هي المقياس الوحيد للأعمال والمحاصيل الزراعية . والقاعدة المتبعة في تحصيل الخراج هي أن الفلاحين لا يلزمون بدفعه الا إذا غمرت المياه الأراضي .

ولكن الحكومة كانت تكفى بفتح الخليج لهم لاثبات ذلك والزامهم بالخراج . فنشأ عن هذه الطريقة أن كانت الأراضي لاتعفى من الضريبة ابدا حتى في السنين الرديئة الفيضان . وكان الباب العالي لايسمح مطلقا بحدوث أى تخفيض في الأموال الأميرية ، وكذلك لم يكن الولاة أكثر منه تساهلا في مال الكشوفية . وعندما يكون الفيضان ناقصا أو زائدا ويكون المحصول تبعا لذلك ضئيلا أو رديئا ، يكف الملتزم عن المطالبة ويؤجل التحصيل . ثم ينشط عادة في العام التالى الى جبايته مع تحصيل المتأخر في السنة الماضية . وبما أنه لم يكن هناك نظام يلزم البكوات أو الملتزمين باجراء تخفيض في الضرائب عندما يكون المحصول سيئا ، كانت العاطفة البشرية وعسر الفلاح في أغلب الأحيان هما اللذان يقدران المبالغ التي يضعونها عن كاهله . اهـ

وقال استيف يصد الخراج انه استمر على ما هو عليه من وقت حكم السلطانين سليم وسليمان فلم يحدث فيه سوى زيادة طفيفة في عهد حكم السلاطين أحمد ومحمد ومصطفى ، بلغ مقدارها ٨٩٣/٤١٢/٧ مديها ( ١٥/٠٠٠ ج . م ) تقريبا . وبذلك وصلت قيمة هذا الخراج الى ٢٧/٢٩٦/١٩٢ فرنكا ( ١/٠٥٢/٩٥١ ج . م ) عينا وتقدا . وبمقارنة هذا المبلغ بالقيمة التي ذكرها ابن اياس وهي ٩٩٠/٠٠٠ ج . م نجد

في مبلغ استيف زيادة قدرها ٦٢/٩٥١ ج . م وهذا مما يؤيد دقة المعلومات التي رواها استيف . والفرق بين الـ ١٥/٠٠٠ ج . م والـ ٦٢/٩٥١ ج . م يرجح أنه حدث من تقدير ثمن الجبوب أو سعر الميذى الذى لم تكن قيمته ثابتة على حال واحدة

وقال استيف أيضا إن طريقة توزيع الخراج كانت في أغلب المديريات غير عادلة والسبب اما فساد عملية التوزيع أو طرؤه تلف أو إصلاح على الأرض نفسها . لانك بينما ترى أطيان ناحية خصبة مفروضا عليها مبلغ يسير ، ترى أطيان أخرى أقل منها سعة وخصبا مفروضا عليها مبلغ كبير . ولكن متى علمنا أن هذا التوزيع حدث منذ ثلاثة قرون بطل عجبتنا وتبين لنا أن ظهور هذا الفساد في التوزيع لم يكن سوى أمر طبعى

أما المساحة التي أجراها السلطان سليم فليس لدينا لسوء الحظ أى مستند نقف منه على أى نتيجة لها . ولم يشر التاريخ كذلك الى مساحة أخرى عملت أثناء هذه الفترة . ومع كل فان مهندسى الحملة الفرنسية مسحوا أرض مصر ، ومن المرجح كثيرا أن المساحة المزروعة التي وجدوها هي نفس المساحة التي كانت تزرع قبل ذلك بسنين قلائل



ولقد وجد الفرنسيون مساحة الأرض المزروعة  
٣/٢١٧/٦٧١ فداناً مسطح كل منها ٥٩٢٩ متراً مربعاً  
أى ٤/٥٤٢/٢٧٩ فداناً مساحة كل منها ٤٧٠٠ متر  
مربع . وبناء على ذلك نكون قد حصلنا مع خراج  
قدره ١/٠٥٢/٩٥١ ج . م على متوسط قدره ٣٣ قرشا  
للفدان الذى مساحته ٥٩٢٩ متراً مربعاً و٣٣ قرشا للفدان  
الذى مساحته ٤٧٠٠ متر مربع

## الفصل السابع

### عصر الفرنسيين

من سنة ١٧١٣ م إلى ١٧١٦ م ( ١٨٠١ م )

وصلت الحملة الفرنسية إلى مصر عندما كان  
القطر فى أحط درك من الوجنتين الزراعية  
والمالية . ولا يخفى أن هاتين المسألتين مرتبطتان  
بعضهما بحكم الطبيعة ارتباطاً لا انفكاك له لاسيما فى بلد  
كصر أساس معيشته الزراعة

ومع أن علماء الحملة الفرنسية قتلوا كثيراً من  
المشروعات النافعة بحثاً وتمحيصاً ، واتخذت هذه المشروعات

بعد سفر الحملة اساسا لجميع الاعمال العظيمة التي تمت  
بمصر ، فقد تعذر على الحملة نفسها تنفيذ أى مشروع  
منها لقصر المدة التي أقامتها بمصر ولاشغالها بصد الغارات  
التي كانت تلاحقها من الخارج حتى أن الانسان لا يخطئ  
محجة الصواب إذا قال إن الحملة تركت مصر بالحالة التي  
وجدتها عليها . ومع هذا فالعلم لا يستطيع أن ينكر  
على أولئك العلماء ما سطرته أيديهم البيضاء من الأعمال  
المجيدة ذات النتائج الباهرة التي تركوها مبراثا للخلف ،  
وما أسدوه من العوارف بتدوين كتاب د وصف مصر ،  
وغير ذلك من المآثر التي لا يحصيها كرا الأيام ومر  
الاعوام . أضف الى ذلك دقة نظرهم وبعده لدرجة  
يستطيع معها المرء أن يقرر بدون أن يفتات على الحقيقة  
أنهم استشفوا بشاقب فكرهم من وراء حجب الغيب  
حاجات الأجيال القادمة

وقد وصف مساحة هذا البلد أمير الألاى  
جاكوتان ( Jacotin ) في بيان الذي وضعه عن مساحة  
القطر المصرى في كتاب ( وصف مصر ج ٢ ص ٥٧١ ) فقال :  
إن مصر من جزيرة فيله الى القاهرة  
لا تعتبر إلا واديا طويلا ضيقا يتجه من  
الجنوب الى الشمال بين خطي العرض ٢٥° ١' و ٢٤° ٨' ٢٠° ٣٠'

وفي وسط هذا الوادى يجرى النيل . ويبلغ طوله من النقطة التى يدخل منها أرض مصر الى أن يصب في البحر مائة وثلاثة وعشرين مريا من أى مائتين وستة وسبعين فرسخا وثلاثة أرباع الفرسخ

ويتغير قبيل القاهرة اتجاه الجبال التى تحد هذا الوادى . فالجبال التى على الشاطئ الايمن للنيل تتجه نحو الشرق وتمتد الى قرب السويس . بينما التى على الشاطئ الايسر وهى أقل كثيرا من الاولى في الارتفاع تميل نحو الشمال الغربى وتنخفض انخفاضا يينا عند دنوها من البحر

وعلى مسافة ٣١ كيلو متر من شمال القاهرة يتفرع النيل الى فرعين يكونان مع الاراضى المحصورة بين مصيهما في البحر مثلثا كان يعرف عند القدماء باسم ( الدلتا ) . ويوجد أيضا فرع أخرى متفرعة من النيل ومن فرعيه تكون مثلثا آخر فيه تنحصر الدلتا من الجنتين وهو يختلف قليلا عن الأول في الارتفاع إلا أن قاعدته أكبر كثيرا . وهذه القاعدة تحدها الاطراف القصوى التي يمكن أن يصل اليها ماء النيل أى من طرف بحيرة مريوط الغربى قرب برج العرب الى مصب الفرع النيلوزى المعروف الآن بفرع الطينة

قرب ييلوز . وتقع هاتان النقطتان بين خطي  
الطول  $٣٠^{\circ} ١٤' ٢٧''$  و  $٣٠^{\circ} ١٦' ٣٠''$  والمسافة التي بينهما على خط  
مستقيم ومقدارها ٢٩١ كيلو متر أى  $٦٥ \frac{٤٧}{١٠٠}$  من  
الفراسخ . ويبلغ طول شاطئ البحر الذى يفصلها ٣٧٨٠٩ من  
الكيلو مترات أو  $٨٥ \frac{١}{٤}$  من الفراسخ

ومن الخطأ أن يظن أن هذه المسافة هي اتساع  
شاطئ مصر . فهذا الشاطئ يمتد من الشرق الى الغرب  
أكثر من ذلك كثيرا . ومصر في خرط فطاحل  
علماء تقوم البلدان وبالأخص في خرط اثيل ( Anville )  
واقعة بين خطى الطول  $٣٠^{\circ} ٢٦'$  و  $٣٢^{\circ} ٢٠'$  ومتوسط  
عرضها ١١٠ فراسخ وموقعها بين درجتى العرض  $٢٥^{\circ} ١٦'$  و  $٣٧^{\circ} ٣١'$  يجعل طولها ١٩٠ فرسخا . ويمكن تقدير  
مسطحها بعشرين ألف فرسخ مربع أى زهاء ثلاثة  
أرباع سطح فرنسا الحالى . غير أنه يلزم التمييز  
في هذه المساحة الشاسعة بين الأراضى القابلة للزراعة  
التي يمكن زرعها بماء النيل وتلك التي لا يمكن أن يصل  
إليها فيضانه وهى عبارة عن صحراوات رملية قاحلة  
قضت عليها الطبيعة أن تظل أبد الدهر عقيمة .  
فالذى حُسِنَ به بالهكتار أو المقياس الجديد هو السطح  
الذى يمكن أن يستمد الخصب من ماء النيل . ويقدر  
مسطحه على أكبر تقدير بجزء من اثنى عشر جزءا

من مجموع أراضي مصر . ولقد قسمنا هذا السطح كالآتي :

١ - الأراضي التي تشغلها المدن والقرى والعرب  
والمساكن والمدافن والأراضي الفضاء وغيرها

٢ - الأراضي المزروعة والقابلة للزراعة على وجه  
العموم . وهذه لم يمكن تحديدها إلا بطريقة تقريبية  
لأن مساحتها تختلف باختلاف قوة الفيضان

٣ - مساحة الأراضي غير المزروعة والتي  
يمكن اصلاحها وزرعها

٤ - مساحة أراضي جزائر النيل التي يجب  
اعتبارها على وجه العموم أرضا مزروعة أو قابلة للزراعة .  
ومساحة هذه الجزر تتغير أيضا بحسب فيضانات النيل  
٥ - مساحة الترع وضافها والجسور والسكك  
وكل ما له علاقة بها

٦ - مساحة الخرائب وبقايا المدن والآثار القديمة

٧ - مساحة النهر عند فيضانه

٨ - مساحة البحيرات والبرك والمستنقعات وذلك  
عند الفيضان أيضا

٩ - مساحة الرمال والشواطئ وتلال الرمل  
الواقعة في الجهات المنقطعة عن الصحراء والتي يمكن

غمرها بماء النيل

وتقسم أجزاء الخريطة إلى ديسيمترات مربعة يساوى كل منها عشرة آلاف هكتار ، قد سهل كثيرا عملية استخراج هذه المساحات . فقد رسم على مادة شفافة ديسيمتر مربع واحد ، ثم قسم كل ضلع من أضلاعه إلى خمسين جزءا متساوية ومدت من جميع نقط التقسيم خطوط موازية للأضلاع ، فنشأ من ذلك انقسام الديسيمتر إلى ٢٥٠٠ جزء كل منها يعادل ٤ هكتارات . وبعد ذلك نقل هذا المربع بالتوالي على جميع أجزاء الخريطة وما تحتوبه ، ثم أحصى ما يوجد بكل جزء من المربعات ذات الأربعة هكتارات ، وضرب عددها في ٤ فتج المسطح بالهكتارات

وهذه الطريقة في استخراج المسطحات تكون قريبة الصحة غاية في الضبط عندما تكون الرسوم ذات مقاييس كبيرة . وقد استعملت في خريطة مصر فلم تصل إلا إلى نتيجة تقريبية هي ربع مربع أو هكتار واحد . وفي هذا من الدقة ما هو فوق الكفاية في موضوعنا

وتم تحويل النتائج الرئيسية من هذه العمليات الحسائية إلى مريامترات وفراسخ الفرسنج منها يساوى

٢٥ درجة ، وأرباعات الواحد منها يساوى ١٠٠ برش  
والبرش يساوى ٢٠ قدما ، ثم إلى فدادين

والمرامير المربع يساوى ١٠٠٠٠ ر ١٠٠٠٠ هكتار

والفرسخ د ، ١٩٧٥ ر ٣٠٨٦ د

والأرباعات د د ٠ ر ٤٢٢١ د

والفدان د د ٠ ر ٥٩٢٩ د

والفدان هو المقياس الزراعي بمصر . وتوجد  
أفدنة متباينة في المساحة . والفدان الذى تتكلم عنه  
الآن هو الفدان الاصلى والأكثر شيوعا فى سائر  
أنحاء مصر . ويعرف بفدان الرزق وهو عبارة عن  
مربع طول ضلعه ٢٠ قصبة . والقصبة مقياس طولى يستعمل  
فى قياس الأراضى . وقد وجدت القصبة فى عهد الخلفاء  
وأقرها السلاطون سليم الأول وحفظت بمسجد من مساجد  
الجيزة . وقد أقرنها اللجنة التى اختيرت لمسح  
الأراضى وقاستها فكان طولها  $٦\frac{2}{3}$  من الأذرع البلدية ،  
والذراع البلدى يساوى ٥٧٧٥ ر . من المثر . فعلى هذا  
الحساب يكون مقدار القصبة الطولية ٣٨٥ من الأمتار ،  
والمربعة ١٤٨٢٢٥ من الأمتار المربعة . وبضرب هذا  
المقدار فى ٤٠ مايساويه الفدان من القصبات المربعة  
يكون الناتج ٥٩٢٩ مترا مربعا وهو مساحة الفدان . اهـ

وقال في ص ٥٧٦ :

إذا ألقي الإنسان نظرة واحدة على الخريطة علم أن هذه المساحة لا بد أنها كانت عظيمة جداً في الأزمان التي كانت تخب فيها فيضانات النيل مساحة كبرى . وليست الصحراء هي وحدها التي أغارت على الأراضي التي لا يصل إليها ماء النيل الآن بل طغى ماء البحر على جانب آخر واكتسح السدود التي كانت توقفه عند الحدود التي رسمتها له يد الإنسان فتحولت أجزاء من الأراضي المنتجة إلى بحيرات ومستنقعات

ومن الأسباب التي أدت أيضاً إلى انتقاص أرض الزراعة الأثرية التي تستخرج من تطهير الترع والقنوات وانتقاص المدائن والقرى . فكثير من الترع كان يجف ماؤها سنة كاملة فكانت تطهر سنوياً ويلقى الطمي الذي يستخرج منها على حافتها فيكون على عم السنين والأيام أكواما ومرتفعات هائلة وينتج من جراء ذلك صرف فققات طائلة لتطهيرها . حتى لقد وجد أن تركها وحفر ترع أخرى بجانبها في أرض صالحة للزراعة أكثر فائدة ، ولكن إذا استعملت طرق أخرى للرى أحكم من المتبعة الآن ووضع عليها مراقبة شديدة مع إتقان في الأعمال تلاشت جميع هذه التصرفات السيئة وأصبح من السهولة بمكان أن تزرع الأراضي التي تشهد أطلال بلادها وقراها



شهادة صادقة بأنها كانت فيها مضى من الزمن  
مزروعة . اهـ

وأورد جاكوتان في يسانه أيضا تفاصيل  
لمسطحات القطر على اختلاف أنواعها وتجدها ملخصة  
بهذا الجدول ومقدرة بالفدان الذى مساحته ٥٩٢٩  
منرا مربعا وبالفدان الذى مساحته ٤٢٠٠ منر مربع :

مساحة عامة لمديريات القطر

الوجه البحرى

مساحها بالأفدة		المديرية
فدان مساحه ٥٩٢٩ م.م	فدان مساحه ٤٢٠٠ م.م	
١٣٦/٠٩٠	١٩٢/١١٤	القليوبية.....
٦٧٦/٤٣٨	٩٥٤/٩٠٦	الشرقية.....
٣٧٤/٦٢٠	٥٢٨/٨٣٩	الدقهلية.....
٤٧٢/٤٥٧	٦٦٦/٩٥٢	دمياط.....
٧٦٢/٥٨٤	١/٠٧٦/٥١٥	الغربية.....
٣٠٥/٨٦٩	٤٣١/٧٨٦	المنوفية.....
٤٠٠/٠٠٧	٥٦٤/٦٧٧	رشيد.....
٥٩٣/١٩٩	٨٣٧/٤٠٠	البحيرة.....
٣/٧٢١/٢٦٤	٥/٢٥٣/١٨٩	المجموع

الوجه القبلى

المديرية	مساحها بالآفدنة	
	فدان مساح ٢٠٥٩٢٩ م	فدان مساح ٢٠٤٢٠٠ م
الجزيرة .....	١٥٥/٨٢٢	٢١٩/٩٧٠
اطفيح .....	٥٧/٢٣١	٨٠/٧٩١
القيوم .....	٢١٤/٧٩٥	٣٠٣/٢١٩
بنى سويف .....	٣٥٥/٠١١	٥٠١/١٥٣
المنية .....	٢٢٣/٥٣٢	٣١٥/٥٥٢
اسيوط .....	٣١٥/٤٥٨	٤٤٥/٣٢١
جرجا .....	٢٢٢/٣٨٥	٣١٣/٩٣٣
قنا .....	٢٧٦/٧٥٢	٣٩٠/٦٨١
المجموع	١/٨٢٠/٩٨٦	٢/٥٧٠/٦٢٠

جملة مساحة المديرية بالوجهين البحرى والقبلى

الجهة	مساحها بالآفدنة	
	فدان مساح ٢٠٥٩٢٩ م	فدان مساح ٢٠٤٢٠٠ م
الوجه البحرى ....	٣/٧٢١/٢٦٤	٥/٢٥٣/١٨٩
د القبلى .....	١/٨٢٠/٩٨٦	٢/٥٧٠/٦٢٠
الجملة	٥/٥٤٢/٢٥٠	٧/٨٢٣/٨٠٩

والجدول الآتي يبين مساحة القطر

بحسب طبيعة أرضه :

المساحة بالأفدنة		نوع الأرض
فدان مساحة ٢٠٢ ٤٢٠٠	فدان مساحة ٢٠٢ ٥١٢٩	
١٠٣/١٣٤	٧٣/٠٥٨	مدن وقرى ومساكن
٤/٥٤٢/٢٧٩	٣ ٢١٧/٦٧١	أراض مندوعة وأراض قابلة للزراعة
١/٠٥٧/٥٣٦	٧٤٩/١٤٠	أراض غير قابلة للزراعة
٥١/٦٨٥	٣٦/٦١٣	جزائر النيل.....
١٧٠/٢٠٠	١٢٠/٥٦٧	قرع وجسور.....
٢٣/٠٣٣	١٦/٣١٦	خرائب وأطلال...
٢٢٤/٣٧٢	١٥٨/٩٤١	قرع النهر.....
١/٣٣٠/٠٣٣	٩٤٢/٨١٠	بحيرات وبراك ومستقعات
٣٢٩/٦٣٧	٢٢٢/١٣٤	رمال.....
٧/٨٢٣/٨٠٩	٥/٥٤٢/٢٥٠	المجموع

وهذا الجدول بين مساحة الأراضي المزروعة والقابلة للزراعة في كل مديرية:  
الوجه البحرى

مساحة أراضي المزروعة والقابلة للزراعة بالأذنة		المديرية
فدان مساحة م٢٠٤٢٠٠	فدان مساحة م٢٠٥٩٢٩	
١٦٢/٧٧١	١١٥/٣٠٥	القليوبية .....
٤٦٢/٤٩٥	٣٢٧/٦٢٣	الشرقية .....
٣٢٦/٨٢٩	٢٣١/٥٢٠	الدقهلية .....
١٤٢/٤٧٦	١٠٠/٩٢٧	دمياط .....
٥٧٢/٤٩٥	٤٠٥/٥٤٦	الغربية .....
٣٩٣/٦٠٩	٢٧٨/٨٢٦	المنوفية .....
٢٠٨/٨١٩	١٤٧/٩٢٤	رشيد .....
٣٨٠/٥١٢	٢٦٩/٥٤٨	البحيرة .....
٢/٦٥٠/٠٠٦	١/٨٧٧/٢١٩	المجموع

الوجه القبلى

مساحة أراضي المزروعة والقابلة للزراعة بالأذنة		المديرية
فدان مساحة م٢٠٤٢٠٠	فدان مساحة م٢٠٥٩٢٩	
١٦٣/٩٦٧	١١٦/١٥١	الجيزة .....
٣٤/٧٦٢	٢٤/٦٢٥	اطفيح .....
١٩٨/٧٢٩	١٤٠/٧٧٦	نقل بعده

مساحة أراضي المزروعة والقابلة للزراعة بالاشجار		المديرية
فدان مساحة م.م ٢٠٠٤	فدان مساحة م.م ١٩٩٩	
١٩٨/٧٢٩	١٤٠/٧٧٦	ماقبله
١٤٣/٨٢٩	١٠١/٨٨٥	الفيوم .....
٣٩٤/٦١٤	٢٧٩/٥٤٣	بنى سويف .....
٢٧٥/٩٢٤	١٩٥/٤٥٩	المنية .....
٣٨٠/٧٤٣	٢٦٩/٧٠٨	اسيوط .....
٢٢٧/٨٤٨	١٦١/٤٠٣	جرجا .....
٢٧٠/٥٨٦	١٩١/٦٧٨	قنا .....
١/٨٩٢/٢٧٣	١/٣٤٠/٤٥٢	المجموع

جملة مساحة الأراضي المزروعة والقابلة للزراعة

بالوجهين البحرى والقبلى

مساحة الاراضى المزروعة والقابلة للزراعة		الجهة
فدان مساحة م.م ٢٠٠٤	فدان مساحة م.م ١٩٩٩	
٢/٦٥٠/٠٠٦	١/٨٧٧/٢١٩	الوجه البحرى ...
١/٨٩٢/٢٧٣	١/٣٤٠/٤٥٢	والقبلى ....
٤/٥٤٢/٢٧٩	٣/٢٢٧/٦٧١	الجملة

وقال استيف في الجزء الخاص بالارادات في مدة  
احتلال الفرنسيين عن سنة ١٧٩٩ م ما ملخصه:

ان الخراج في هذه السنة تقيد بمبلغ ٢٢/٥٤٣/٣٩٩ فرنكا  
(٨٦٩/٦١٣ ج. م) نقدا وعينا . اهـ

وانتاس مع الأسف لم نحصل على بيان ماجي  
من كل مديرية . وليس في وسعنا إلا أن نعين لهذا  
الخراج المساحة الواردة في الجدول الأخير ونقسمه على  
عدد فدادينها فينتج لدينا خارج قدره ٢٧ قرشا وهو  
قيمة الخراج عن الفدان الذي مساحته ٥٩٢٩ مترا مربعا .  
ويكون مقدار الخراج عن الفدان الذي مساحته ٤٢٠٠  
متر مربع هو ١٩ قرشا

وأما بيان النواحي وعددها فقد وجدناه  
في الفهرس الجغرافي لمسيو جومار بالمجلد الثاني  
ص ٧٨٩ وما هو :

بيان نواحي المديرية بالوجه البحرى

عدد نواحيها	المديرية
١٧١	القليوبية .....
٤١٤	الشرقية .....
٢٤٣	الدقهلية .....
٢٦٤	دمياط .....
٢٧٧	المنوفية .....
٣٠٥	الغربية .....
١٣٦	رشد .....
٢٠٨	البحيرة .....
٢٠١٨	المجموع

بيان نواحي المديرية بالوجه القبلى

عدد نواحيها	المديرية
١٤٦	الجيزة .....
١١٨	اطفيح .....
٢٨٧	بنى سويف .....
٥٥١	نقل بعده

عدد نواحيها	المديرية
٥٥١	ماقبله
١٠٣	الفيوم .....
٢٦٩	المنية .....
٣٣٥	أسيوط .....
٢٢٣	جرجا .....
٤٦٣	قنا .....
١/٩٤٤	المجموع

جملة نواحي المديرات في الوجهين البحرى والقبلى

عدد النواحي	الجهة
٢/٠١٨	الوجه البحرى .....
١/٩٤٤	القبلى .....
٣/٩٦٢	الجملة



## الفصل الثامن

### الاسرة المحمدية العلوية

من سنة ١٢٢٠ هـ (١٨٠٥ م) الى ١٣٤٣ هـ (١٩٢٣ م)

عصر الوالى محمد على

سنة ١٢٦٤ هـ (١٨٤٨ م)

قال مانجان فى كتابه ( مختصر تاريخ مصر ج ٢ ص ٣٣٧ ) :  
نزع الوالى محمد على ملكية جميع الملتزمين ورتب  
معاشاً لكل منهم يساوى دخله الاصلى الذى كان  
مدوناً فى سجلات الروزنامى وكانت كل قرية مقسمة الى اربعة  
وعشرين قسماً يسمى كل منها قيراطاً . وكثيراً ماتكون  
هذه القرايط بين عدة أشخاص

ولما مسحت الحكومة أطيان كل ملكية بالفدان  
وجدت مساحتها على وجه العموم ضعف المساحة التى كانت  
فى سجلات المال فقررت ترتيب الخراج على هذه  
الزيادة . وقد نتج هذا الفرق من ان الملتزمين فى  
المعاملات التى كانت تجرى بينهم كانوا يتحاسبون بمقتضى  
ما تحويه مستندات كل منهم ، متبعين فى ذلك

الأسلوب الذى ألفوه من عمل الحساب بالقراريط . وهى طريقة تنتج دوماً عدداً من الأقدنة أقل بكثير من العدد الحقيقى . وإذا أجريت عملية المساحة فالقياس القبطى وشيخ البلد يتواطأ أن على أن يسلبا جزءاً لهما

فظهر من كل هذا أن الملتزم الذى كان يورد خراج مائة فدان كان يتمتع فى الحقيقة ونفس الأمر بضعف خراج هذه المساحة . فاستولى الوالى على كل ما كان للملتزمين وأمر الروزنامجى بأن يدفع لهم ايراد النصف حسب ضريبة الخراج القديمة وهو يساوى ثلث ما يدفع الآن

ومع كل فقد حفظ الحق للملتزمين بأن يتصرفوا حسبما يشتهون فى أراضى الوسايا فيمكنهم تأجيرها لنفسيهم أو زراعتها دون أن يؤدوا خراجاً عنها . وأما المعاش الذى رتبته الوالى لهم ليعوضهم به بعض دخلهم فكان محصوراً فى صاحبه طالما عاش ولا يجوز له أن يورثه لبنيه

وقد ألغيت جميع الاموال المقررة ولم يبق منها سوى المال الأميرى الذى كان يختلف باختلاف الأرض رداً وجودة ، والذى كان يضعه الدفتردار ثم يعرض نتيجة عمله هذا على الوالى ليوافق عليه

وأما الاراضى الشراق فكانت جميعها معفاة من الخراج .  
ومع ذلك فكانت طريقة وضعه عرضة للتغير والتبدل  
وليس فيها شئ ثابت متمش على وتيرة واحدة ، وكان  
تبدلها حسب الحاجات والظروف

وفى سنة ١٢٣٦ هـ ( ١٨٢١ م ) كان عدد القرى  
والأفندية التى فرض عليها الخراج وقيمة ما فرض منه على  
كل مديرية كالآتى :

عدد القرى

الوجه البحرى

عدد قراها	المديرية
١٤٠	القليوبية .....
٣١٠	الشرقية .....
٣١٥	الدقهلية .....
٣١٢	المنوفية .....
٣٦٠	الغربية .....
٢٨٠	البحيرة .....
١/٧١٧	المجموع

الوجه القبلى

عدد قراها	المديرية
١٢٠	الجزيرة .....
٨٠	اللاطفية .....
٣٦٧	بنى سويف .....
٦٦	الفيوم .....
٢٥٠	المنية .....
٣٠٦	أسيوط .....
٣٧٤	جرجا .....
١٩٥	اسنا .....
١/٧٥٨	المجموع

جملة القرى بالوجهين البحرى والقبلى

عدد قراها	الجهة
١/٧١٧	الوجه البحرى .....
١/٧٥٨	القبلى .....
٣/٤٧٥	الجملة

عدد الأقدنة المفروض عليها خراج  
الوجه البحرى

عدد الأقدنة المفروض عليها خراج		المديرية
فدان مساحة ٢٠٢٤٢٠٠	فدان مساحة ٢٠٢٥٩٢٩	
٨٤/٥٩٠	٨٠/...	القليوبية .....
١٧٠/٤٥٤	١٦١/٢٠٤	الشرقية .....
١٦٤/٨٠٣	١٥٥/٨٦٠	الدقهلية .....
٢٠٥/٢٩١	١٩٤/١٥٠	المنوفية .....
٢٣٨/٩٢٦	٢٢٥/٩٦٠	الغربية .....
١٠٦/٥٧٦	١٠٠/٧٩٢	البحيرة .....
٩٧٠/٦٤٠	٩١٧/٩٦٦	المجموع

الوجه القبلى

عدد الأقدنة المفروض عليها خراج		المديرية
فدان مساحة ٢٠٢٤٢٠٠	فدان مساحة ٢٠٢٤٤٤١	
٩٠/٨٢٩	٨٥/٩٠٠	الجيزة .....
٥٨/١٥٦	٥٥/...	الاطفيحية .....
١٣٨/٧٩٢	١٣١/٢٦٠	بنى سويف .....
٢٨٧/٧٧٧	٢٧٢/١٦٠	نقل بعده

المديرية	عدد الافدنة المفروض عليها خراج	
	فدان مساحة ٤٤٤٩ م.م	فدان مساحة ٤٢٠٠ م.م
ماقبله	٢٧٢/١٦٠	٢٨٧/٧٧٧
القيوم .....	٧٠/٢٠٠	٧٤/٢٢٨
النتية .....	١٤٨/٣٤٠	١٥٦/٨٥٢
اسيوط .....	١٧٨/٥٨٤	١٨٨/٨٣١
جرجا .....	١٩٠/٤٠٠	٢٠١/٣٢٥
اسنا .....	١٤٣/٩٠٠	١٥٢/٢٥٢
المجموع	١/٠.٣/٥٨٤	١/٠.٦١/٢٦٥

جملة الافدنة المفروض عليها خراج بالوجهين البحرى والقبلى

الجهة	عدد الافدنة المفروض عليها خراج	
	فدان مساحة ٤٤٤٩ م.م	فدان مساحة ٤٢٠٠ م.م
الوجه البحرى	٩١٧/٩٦٦	٩٧٠/٦٤٠
القبلى	١/٠.٣/٥٨٤	١/٠.٦١/٢٦٥
الجملة	١/٩٢١/٥٥٠	٢/٠.٣١/٩٠٥

وهذا الجدول يبين جملة الخراج عن كل مديرية وخراج  
الفدان الذى مساحته ٤٤٤٩ مترا مربعا والذى مساحته ٤٢٠٠ متر مربع

ومتوسط خراج كل منها:

الوجه البحرى

خراج القدان		جملة خراجها	المديرية
فدان ساحة ٤٢٠٠ م٢	فدان ساحة ٤٤٤١ م٢		
بارة قرش	بارة قرش	جنيه مصرى	
٣٦ ١٦	٣٨ ٢٠	٣٠/٨٠٠	القليوبية ....
٢٨ ٢١	٣٥ ٥	٤٨/٦٣٩	الشرقية ....
٢٧ ٣٩	٢٩ ٢٥	٤٦/١١٦	الدقهلية ....
٢٢ ٣٦	٣٤ ٣٠	٦٧/٥٣٥	المنوفية ....
٣٣ ١٠	٣٥ ٥	٧٩/٤٣٦	الغربية .....
٢٣ ٢٨	٢٥	٢٥/٢٧٠	البحيرة .....
المتوسط	المتوسط		
٣٠ ٢٧	٣٢ ٢٠	٢٩٧/٧٩٦	المجموع

الوجه القبلى

المديرية	جملة خراجها	خراج الفدان
		فدان مساحة ٤٤٤١ م.م فدان مساحة ٤٢٠٠ م.م
الجيزة .....	جنيه مصرى ٣٢/٧٥٧	بارة قرش ٣٨ ١٠
الاطفيحية ..	١٦/٩١٢	بارة قرش ٢٩ ٣
بني سويف ..	٥٨/٢١٩	٤٤ ١٥
القيوم .....	٢٣/٦٩٢	٣١ ٣٧
المنية .....	٥١/٩٧٧	٣٣ ٦
أسيوط .....	٦٢/٣٢٩	٣٣ ٣٥
جرجا ....	٦٦/٦٨٥	٣٣ ٥
اسنا .....	٥٠/١٧٤	٣٢ ٣٨
		المتوسط
		المتوسط
المجموع	٣٦٢/٧٤٥	٣٤ ٧

جملة الخراج بالوجهين البحرى والقبلى والمتوسط العام لخراج الفدان

الجهة	جملة الخراج بالجنهات	متوسط خراج الفدان بالقروش
		فدان مساحة ٤٤٤١ م.م فدان مساحة ٤٢٠٠ م.م
الوجه البحرى	٢٩٧/٧٩٦	٣٠ ٢٧
القبلى	٣٦٢/٧٤٥	٣٤ ٧
		المتوسط العام
الجملة	٦٦٠/٥٤١	٣٢ ٢٠



وأما محصول الفدان الواحد فأورد عنه ما نجان  
في كتابه ج ٢ ص ٣٤٤ وما بعدها البيان الآتي :

نوع المحصول	محصول الفدان
	أرادب
قح	من ٢ إلى ٨
شعير	٤ د ١٥
فول	٤ د ١٠
عدس	٤ د ٧
ذرة صيفية	٤ د ١٠
د شامية	٤ د ٧
حص	٣ د ٧
ترمس	٣ د ٧
حلبة	٦ د ٨
كتان	٣ د ٣ $\frac{1}{2}$
أرز دمياطي	ضريبة وزنها ٤٤٥ أقة من ٢ إلى ٥
أرز رشيدى	ضريبة وزنها ٣١٠ أقة من ٤ إلى ٦
قطر	قطر ٤
دخان	١٠
زعفران	قطر أرادب $\frac{1}{4}$ محصول ٢ و ٣ تقاوى

ثم تكلم مانجان عن كيفية استغلال الأرض  
في مصر فقال :

إن الطمي الذي يرسب من ماء النيل على الأرض  
سنوياً يجي مواتها ، ويساعد على خصبها ونمو مزروعاتها  
دواماً . ولهذا لا يريحها الفلاحون ولا يدعونها وقتاً بدون زراعة ،  
بل يكتفون بتنوع المزروعات فيها . فالأرض التي تزرع  
في سنة قمحاً مثلاً تزرع في السنة التي تليها شعيراً أو فولاً  
أو ذرة أو عدساً . ويزرع الشعير في الأراضي التي تقل  
رطوبتها عن غيرها . لأن الأرض الجافة لا تعوقه  
عن النمو

ويزرع الفلاحون البرسيم بعد القمح لأن أرض  
المراعي الصناعية تكتسب قوة بسبب مكث البهائم فيها  
مدة أشهر الربيع

ويزرعون القرطم مع التبغ ، وفي بعض الأحيان  
مع الترمس والحلبة والحمص . وتنمو هذه النباتات  
في كل مكان تزرع فيه بلافق

وتلى زراعة قصب السكر زراعة الذرة وبعد  
هذه الكتان ثم النيل ( النيل ) الذي يبقى نباته في الأرض  
ثلاث سنوات .

وأما محاصيل القطر المصري من الجيوب سنة ١٨٢١ م

ققدرها كالآتي :

نوع المحصول	كمية المحصول بالآردب
قح.....	١/٢٠٠/...
فول.....	١/٢٠٠/...
شعير.....	٦٠٠/...
علس.....	١٢٠/...
ذرة صيفية.....	٨٠٠/...
د شامية.....	١٥٠/...
حلبة.....	١٣٠/...
حص.....	٨٠/...
ترمس.....	٤٠/...
المجموع	٤/٣٢٠/...

وكان ثمن مبيع الآردب منها كالآتي :

نوع المحصول	ثمن الآردب منه بالقروش
قح.....	٥٠
فول.....	٣٠
ذرة.....	٣٢
حص.....	٢٧
ترمس.....	١٨

وقال كلوت بك فى كتابه ( نظرة عامة حول  
مصر ج ٢ ص ٢٠٣ ) :

كان دخل الضرائب الذى يرد خزانة محمد على  
ثلاثة أقسام وهى :

(١) الخراج أو ضريبة الأقطان

(٢) فريضة الرؤوس

(٣) إيرادات الجمارك

ثم تكلم عن ضريبة الأقطان فقال :

لما استولى السلطان سليم على مصر قام بمسح القسم الأكبر  
من أرضها ، وتقرر ترتيب قيمة الخراج ، وتعيين مايجب على كل  
ملتزم تحصيله حسباً أظهرته نتيجة هذه المساحة

وتنقسم ضريبة الأقطان الى ثلاثة اجزاء . الأول  
وهو أعظمها خاص بالميرى والثانى خاص بالكشوفية والثالث  
فائض الالتزام . فالمال الأميرى حق للسلطان ومال الكشوفية  
حق للبك أو الكاشف حاكم الاقليم . وفائض الالتزام الذى  
كان بين الزيادة والنقصان كان دفعه محتماً فى كل سنة  
أسوة بالمال الأميرى ومال الكشوفية . وكان يجبى على ذمة  
الملتزمين ، ولا يكون لهؤلاء حق فيه الا بعد  
سداد مطلوب السلطان وحكام الأقاليم . وهؤلاء الملتزمون  
فرضوا ايضاً لأنفسهم رسوما على الفلاحين عرفت باسم ( البرانى )  
كانوا يحتمون عليهم دفعها

ولم تكن جميع الأراضي المصرية خاضعة للخراج بل كان بعضها معفى منه والبعض الآخر مفروضا عليه . فالأراضي التي عرفت باسم الرزق كانت معفاة منه ، مثل الأراضي البور التي لا تأتي بمحصول . أما الأراضي الرديئة وهي التي كان يملكها الملتزمون أو الفلاحون فكان مفروضا عليها ضريبة متوسطة القيمة أى أقل مما كان مفروضا على الأراضي الجيدة . وأما أراضي الأثر والأوسية فكانت الضرائب تفرض عليها بحسب حالتها . وأراضي الأثر هي التي كان مفروضا عليها الضريبة المسماة بالبراني

أما الآن فلا يوجد فارق بين أرض وأخرى بل جميعها متساو في القرم ومربوط عليه خراج واحد هو المال الأميري . ويقدر متوسط الخراج في الوقت الحاضر بعشرة فرنكات عن الفدان . فالأرض ذات الخصب المزيـد يفرض عليها عادة من ١٤ الى ١٦ فرنكا عن الفدان . والتي أقل منها خصبا يفرض عليها من ٦ الى ٨ فرنكات . ومنذ زمن يسير أعطى الوالى أناسا قادرين على الزراعة ما يقرب من ٢٠٠/٠٠٠ فدان من الأراضي غير المزروعة وأعفاها من الأموال الأميرية . ويتجمع نصف دخل محمد على من ضريبة الخراج . اهـ

ثم دون كلوت بالصفحة ٢٦٤ بياناً بالأراضي المزروعة  
والممكن زرعها في مصر ومساحتها بالأفدنة التي مسطح  
كل منها ٤٠٨٣ متراً مربعاً . وقد ذكرنا ذلك في البيان الآتي  
مع ما يقابلها من الأفدنة التي مسطح كل منها ٤٢٠٠ متر مربع  
ومع أنه أغفل ذكر السنة التي أجرى فيها  
احصاء هذه الأراضي فن رأينا أنها سنة ١٨٣٣ م بلا شك .  
لأنها هي السنة التي أورد دخلها في مؤلفه :

بيان أراضي مصر المزروعة والقابلة للزراعة  
الوجه البحرى

مساحة أراضيها المزروعة والقابلة للزراعة		المديرية
فدان مساحة ٤٢٠٠ م	فدان مساحة ٤٠٨٣ م	
٢٨١/٩٢١	٢٩٠/٠٠٠	القليوبية .....
٣٤٩/٩٧١	٣٦٠/٠٠٠	الشرقية .....
٣١١/٠٨٦	٣٢٠/٠٠٠	الدقهلية .....
٢٩١/٦٤٣	٣٠٠/٠٠٠	المنوفية .....
٤٣٧/٤٦٤	٤٥٠/٠٠٠	الغربية .....
٢٣٨/١٧٥	٢٤٥/٠٠٠	البحيرة .....
١/٩١٠/٢٦٠	١/٩٦٥/٠٠٠	المجموع

الرجح القبلى

مساحة أراضي المزرعة والقابلة للزراعة		المديرية
فدان مساحه ٢٠٤٠٨٣	فدان مساحه ٢٠٤٢٠٠	
٢٥٤/٠٠٠	٢٤٦/٩٢٤	الجيزة .....
١٣٩/٤٠٠	١٣٥/٥١٧	بنى سويف .....
١٢٤/٠٠٠	١٢٠/٥٤٦	الفيوم .....
١٦١/٠٠٠	١٥٦/٥١٥	الفيشن .....
١٤٨/٢٠٠	١٤٤/٠٧٢	بنى مزار .....
١٥٢/٨٠٠	١٤٨/٥٤٣	المنية .....
١٠٠/٣٦٧	٩٧/٥٧١	ملوى .....
٩٨/٩٦٤	٩٦/٢٠٨	منفلوط .....
١٦٣/٥٥٤	١٥٨/٩٩٨	اسيوط .....
١٣٤/١٦٩	١٣٠/٤٣٢	سوهاج .....
١٠١/٢١٧	٩٨/٣٩٧	جرجا .....
٩٨/٨٢٨	٩٦/٠٧٥	فرشوط .....
١٠٢/٣٩٠	٩٩/٥٣٧	قنا .....
٤٧/٣٣٧	٤٦/٠١٨	اسنا .....
١/٨٢٦/٢٢٦	١/٧٧٥/٣٥٣	المجموع

جملة الأراضى المزروعة والقابلة للزراعة  
بالوجهين البحرى والقبلى

مساحة أراضيها المزروعة والقابلة للزراعة		الجهة
فدان مساحة ٤٢٠٠ م.م	فدان مساحة ٤٠٨٣ م.م	
١/٩١٠/٢٦٠	١/٩٦٥/٠٠٠	الوجه البحرى ...
١/٧٧٥/٣٥٣	١/٨٢٦/٢٢٦	د القبلى ....
٣/٦٨٥/٦١٣	٣/٧٩١/٢٢٦	الجملة

أما مساحة الأراضى غير المزروعة فقد ذكرها  
جملة واحدة وذلك كالآتى :

مساحة أراضيها غير المزروعة		الجهة
فدان مساحة ٤٢٠٠ م.م	فدان مساحة ٤٠٨٣ م.م	
١/٥٣٦/٩٥٨	١/٥٨١/٠٠٠	الوجه البحرى ....
١/٥٩٦/٠٣٩	١/٦٤١/٧٧٤	د القبلى ....
٣/١٣٢/٩٩٧	٣/٢٢٢/٧٧٤	الجملة



وبإضافة مساحة هذه الأراضى الى مساحة الأراضى المزروعة يكون مجموع المساحين كالاتى :

أراضيها المزروعة وغير المزروعة		الجملة
٢٢٤٢٠٠ فدان مساحة	٢٢٤٠٨٣ فدان مساحة	
٣/٤٤٧/٢١٨	٣/٥٤٦/٠٠٠	الوجه البحرى
٣/٣٧١/٣٩٢	٣/٤٦٨/٠٠٠	» القبلى
٦/٨١٨/٦١٠	٧/٠١٤/٠٠٠	المجموع

وأما محاصيل الأراضى فى سنة ١٨٣٣ م فقد أورد عنها مانيجان فى كتابه ( مختصر تاريخ مصر ج ٣ ص ١٦٢ )  
البيان الآتى :

نوع المحصول	كمية المحصول
قمح	١/٤٥٠/٠٠٠ بأرانب القاهرة
فول	٧٠٠/٠٠٠
شعير	٦٥٠/٠٠٠
ذرة	١٦٠/٠٠٠

نوع المحصول	كمية المحصول
ذرة صيفية	٧٥٠/٠٠٠
عسل	٧٠/٠٠٠
حمص	٢٥/٠٠٠
ترمس	٢٠/٠٠٠
حبطة	٦٠/٠٠٠
أرز رشيدى	٣٠/٠٠٠
أرز دمياطى	٥٠/٠٠٠
بذر كتان	٢٢/٠٠٠
بذر خس	٨/٠٠٠
سمسم	١٨/٠٠٠
بذر قرطم	١/٥٠٠
بقطن	بالقناطير
قطن شجيرات	١١٠/٠٠٠
قطن نبات	٤/٥٠٠
سكر	٨/٥٥٨
زعفران	٥٨٣
خلع	٣٥/٠٠٠

نوع المحصول	كمية المحصول
كتان	١٨/٠٠٠
شمع عسل	٥٠٠
عسل	٢/٤٠٠
ملح البارود	١٥/٧٨٤
نيل ( نيلة )	٧٧/٣٠٠
أفيون	١٤/٥٠٠
حرير	٣٠٠ و ٦/١٥٠

ولم يذكر كلوت بك الضريبة العقارية لسنة ١٨٣٣ م  
إلا جملة واحدة فقال إنها بلغت ٢٨/١٢٥/٠٠٠ فرنك  
( ١٩٢٢/٠٨٤/١ ج ٢٠ ) . وبقمة هذا المبلغ على المساحة  
المزروعة يكون الناتج  $\frac{1}{4}$  ٢٨ من القروش وهو متوسط  
خراج الفدان الذى مساحته ٤٠٨٣ مترا مربعا .  
ويكون متوسط خراج الفدان الذى مساحته ٤٢٠٠ متر مربع  
هو  $\frac{1}{4}$  ٢٩ من القروش

## الحديوى توفيق

سنة ١٣٠٩ هـ ( ١٨٩٢ م )

نورد لك هنا السنين الاولى من حكم هذا الحديوى  
لانها تمثل الحالة الوسطى لمصر بين عهد سمو الوالى  
محمد على وعهدنا هذا كما أنها تمثل حالة البلاد قليل  
الاحتلال الانكليزى تماما . وقد كان عدد النواحي حسبما  
جاء فى إحصاء عام ١٨٨٢ م كالآتى :-

### الوجه البحرى

عدد نواحيها	المديرية
١٦٣	القليوبية .....
٤٣٥	الشرقية .....
٤٤٣	الدقهلية .....
٣٣١	المنوفية .....
٥٤٧	الغربية .....
٣٠١	البحيرة .....
٢/٢٢٠	المجموع

الوجه القبلى

عدد نواحيها	المديرية
١٦٧	الجبزة .....
١٦٨	بنى سويف .....
٩١	القيوم .....
٢٦٧	المنية .....
٣١٩	أسيوط .....
١٨٩	جرجا .....
١٠٩	قنا .....
١٠٧	اسنا .....
١/٤١٧	المجموع

جملة عدد النواحي بالوجهين البحرى والقبلى

عدد النواحي	الجهة
٢/٢٢٠	الوجه البحرى ....
١/٤١٧	القبلى .....
٣/٦٣٧	الجملة

أما عدد الأبنية المفروض عليها خراج في سنة ١٨٨١ م  
والتي مساحة كل منها ٤٢٠٠ متر مربع فكان في كل  
مديرية كالآتي :

الوجه البحرى

عدد أفدتها المفروض عليها خراج	المديرية
١٨٥/٦٧٧	القليوبية.....
٤٢٠/٥١٢	الشرقية.....
٤٥٣/٦١٧	الدقهلية.....
٣٣٨/٨٩٣	المنوفية.....
٨١٢/٨٨٦	الغربية.....
٣٩٨/١٢٧	البحيرة.....
٢/٦٠٩/٧١٢	المجموع

الوجه القبلى

عدد أفدتها المفروض عليها خراج	المديرية
١٧٤/٤٩٦	الجيزة.....
٢٢٧/١٤٢	بنى سويف.....
٤٠١/٦٣٨	نقل بعده

عدد أفدنتها	المديرية
٤٠١/٦٣٨	ماقبله
١٩٤/٠٠٩	الفيوم .....
٣٦٨/٦١٤	المنية .....
٤١٣/٢٤٥	اسيوط .....
٣٢٠/٤٢٦	جرجا .....
٢٧٣/٢٠٠	قنا .....
١٣٣/٥٦٢	اسنا .....
٢/١٠٤/٦٩٤	المجموع

جملة الافدنة بالوجهين البحرى والقبلى

عدد أفدنتها	الجهة
٢/٦٠٩/٧١٢	الوجه البحرى .....
٢/١٠٤/٦٩٤	القبلى .....
٤/٧١٤/٤٠٦	الجملة

وأما جملة خراج كل مديرية وخراج الفدان فيها الذى مساحته ٤٢٠٠ متر مربع فكانا فى سنة ١٨٨١ م كالآتى :

الوجه البحرى

المديرية	جملة خراجها	خراج الفدان
القليوبية .....	٢٥٦/٢٦٦	١٣٨
الشرقية .....	٣٧٣/٢٦٢	٨٦
الدقهلية .....	٤٧٤/٣٨١	١٠٤ $\frac{1}{2}$
المنوفية .....	٥٢٤/٢٩٦	١٥٥ $\frac{1}{2}$
الغربية .....	٨٨٩/٦٣٨	١٠٩ $\frac{1}{2}$
البحيرة .....	٣٥٨/٩٨٦	٩٠
المجموع	٢/٨٧٦/٨٢٩	المتوسط ١١٠

الوجه القبلى

المديرية	جملة خراجها	خراج الفدان
الجيزة .....	١٩٣/٥٩٢	١١١
بنى سويف .....	١٨٧/٩٦٢	٨٣
الفيوم .....	١٠٦/٥٨٨	٥٥
المنية .....	٢٦٣/٦٢٣	٧١ $\frac{1}{2}$
نقل بعده	٧٥١/٧٦٥	



المديرية	جملة خراجها	خراج الفدان
ماقبله	٧٥١/٧٦٥	ح
أسيوط.....	٥٠٧/٠٥٩	١٢٣
جرجا.....	٣٧٤/٧٦٠	١١٧
قنا.....	٢٨٥/٤٣٢	١٠٤ $\frac{1}{2}$
اسنا.....	٨٤/٦٧٣	٦٣ $\frac{1}{2}$
المجموع	٢/٠٠٣/٦٨٩	المتوسط ح ٩٥

جملة الخراج والمتوسط العام لخراج الفدان بالوجهين  
البحرى والقبلى

الجهة	جملة خراجها	متوسط خراج الفدان
الوجه البحرى	٢/٨٧٦/٨٢٩	ح ١١٠
القبلى	٢/٠٠٣/٦٨٩	٩٥
الجملة	٤/٨٨٠/٥١٨	المتوسط العام ح ١٠٣ $\frac{1}{2}$

الملك فؤاد الاول

سنة ١٣٤٢ هـ ( ١٩٢٣ م )

إن عهد هذا الملك يبين لنا الحالة الحاضرة للموضوع  
الذى نبحت فيه

فعدد نواحي كل محافظة ومديرية حسب إحصاء سنة ١٩١٧ م  
هو كالاتى :

الوجه البحرى  
المحافظات

المحافظة	عدد نواحيها
القاهرة .....	١٨١
الاسكندرية .....	١٠٧
قناة السويس .....	١٩
دمياط .....	٤
السويس .....	٢
شبه جزيرة سيناء .....	٤
الصحراء الشرقية ...	٢٦
الغربية ...	١٩
المجموع	٣٦٢

المديرية

عدد نواحيها	المديرية
١٦٥	القلوية .....
٣٦٤	الشرقية .....
٤٠٥	الدقهلية .....
٣٠٨	المنوفية .....
٥٢٠	الغربية .....
٣٢٠	البحيرة .....
٢ / ٠٨٢	المجموع

الوجه القبلى  
المديرية

عدد نواحيها	المديرية
١٥٣	الجيزة .....
١٧٢	بنى سويف .....
٩٧	الفيوم .....
٢٦١	المنية .....
٦٨٨	قل بعله

عدد نواحيها	المديرية
٦٨٨	ماقبله
٢٨٠	اسيوط .....
٢٢٨	جرجا .....
١٣٩	قنا .....
٨١	اسوان .....
١/٤١٦	المجموع

جمله نواحي المحافظات والمديريات بالوجهين البحرى والقبلى

عدد النواحي	الجهة
٣٦٢	المحافظات .....
٢/٠٨٢	الوجه البحرى .....
١/٤١٦	القبلى .....
٣/٨٦٠	الجمله

وأما عدد الأفدنة المربوط عليها الخراج  
فى سنة ١٩٢١ م والى مساحة كل منها ٤٢٠٠ متر مربع

فهو في كل مديرية كالآتي :

الوجه البحرى

عدد أفدنتها	المديرية
٢٠١/٧٠٠	القليوبية .....
٦٠٦/٨٠٠	الشرقية .....
٥١٨/٠٠٠	الدقهلية .....
٣٤٧/٤٠٠	المنوفية .....
٩٢٣/٣٠٠	الغربية .....
٧٤٥/٧٠٠	البحيرة .....
١/٧٠٠	حافظه القنال .....
٣/٣٤٤/٦٠٠	المجموع

الوجه القبلى

عدد أفدنتها	المديرية
١٨٠/٦٠٠	الجيزة .....
٢٢٥/٢٠٠	بنى سويف .....
٣٣١/٨٠٠	الفيوم .....
٣٧٨/٧٠٠	المنية .....
١/١١٦/٣٠٠	نقل بعده

عدد أفدتها	المديرية
١/١١٦/٣٠٠	ماقبله
٤١٢/٢٠٠	اسيوط .....
٣٠٩/٧٠٠	جرجا .....
٣٣٣/٩٠٠	قنا .....
٩٩/٠٠٠	اسوان .....
٢/٣٧١/١٠٠	المجموع

جملة الأفدنة بالوجهين البحرى والقبلى

عدد أفدتها	الجهة
٣/٣٤٤/٦٠٠	الوجه البحرى ....
٢/٢٧١/١٠٠	القبلى .....
٥/٦١٥/٧٠٠	المجموع

وفى هذه الستة كانت جملة الخراج لهذه الأفدنة

وخراج الواحد منها بكل مديرية كالآتي :  
الوجه البحرى

المديرية	جملة خراجها	خراج الفدان
القليوبية .....	٢٩٣/٧٠٥	١٤٥ $\frac{1}{2}$
الشرقية .....	٤٦٩/٧٨٩	٧٧ $\frac{1}{2}$
الدقهلية .....	٤٨٤/١١٤	٩٤ $\frac{1}{2}$
المنوفية .....	٥٤٤/٤٩٢	١٥٧
الغربية .....	٨٥٤/١٩٠	٩٢ $\frac{1}{2}$
البحيرة .....	٥٢٠/١٣٠	٧٠
محافظة القنال .....	١/٠٤٢	٦١
المجموع	٣/١٦٧/٤٦٢	المتوسط ٩٥

الوجه القبلى

المديرية	جملة خراجها	خراج الفدان
الجيزة .....	٢١٢/٠٧٤	١١٧ $\frac{1}{2}$
بنى سويف .....	٢٥٦/٧٨١	١١٤
نقل بعده	٤٦٨/٨٥٥	

المديرية	جملة خراجها	خراج الفدان
ما قبله	٤٦٨/٨٥٥	ح
الفيوم .....	١٨٩/٣٤١	٥٧
المنية .....	٣٧٠/٠٥٢	٩٨
اسيوط .....	٣٩٧/٧٠٨	٩٦ $\frac{1}{2}$
جرجا .....	٢٥٥/٧١٤	٨٢ $\frac{1}{2}$
قنا .....	٢٤٠/١١٧	٧٢
اسوان .....	٤٥/٤١١	٤٦
المجموع	١/٩٦٧/١٩٨	المتوسط ح ٨٦

جملة الخراج والمتوسط العام لخراج الفدان  
بالوجهين البحرى والقبلى

الجهة	جملة خراجها	متوسط خراج الفدان
الوجه البحرى ....	٣/١٦٧/٤٦٢	ح ٩٥
القبلى .....	١/٩٦٧/١٩٨	٨٦
الجملة	٥/١٣٤/٦٦٠	المتوسط العام ح ٩١



وقد جاء في مذكرة السير مردخ ماكديونلد مستشار  
وزارة الأشغال العمومية عن أعمال مراقبة النيل  
في سنة ١٩١٩ م :

أن مساحة الأرض المزروعة والقابلة للزراعة  
بمصر هي ٧/٣٠٠/٠٠٠ فدان

يستزل منها ما هو مخصص لثروة الأسماك وقدره ٢٠٠/٠٠٠  
فدان فيكون الباقي ٧/١٠٠/٠٠٠ فدان

يستزل منه المساحة المفروض عليها خراج وهي  
٥/٦٠٠/٠٠٠ فدان فيكون الباقي ١/٥٠٠/٠٠٠ فدان

وهذا المقدار هو المساحة الغير المزروعة الآن  
من أرض مصر والقابلة للزراعة في المستقبل

## اجمال عام لقسم الخراج

وانا لمجملون في الجداول الآتية ما تضمنه  
هذا القسم :

### جدول رقم (١)

ان عدد النواحي مدنا أو قرى الذى أوردته  
المؤلفون على اختلافهم في عهد من ذكره من الحكام  
وبحسب العصور كالآتي :-

#### عصر الفراعنة

المصادر	الحكام	عدد النواحي
هيرودوت .....	أمازيس .....	٢٠/٠٠٠
دهودور .....	الفراعنة .....	١٨/٠٠٠

#### عصر البطالسة

المصادر	الحكام	عدد النواحي
دهودور .....	بطليموس لاغوس	٣٠/٠٠٠

### عصر العرب

المصادر	الحكام	عدد التواحي
ابن عبد الحكم.....	سليمان بن عبد الملك....	١٠/٠٠٠
أبو صالح الأرمي.....	المستنصر بالله.....	٢/١٨٦
ابن الجيعان.....	حسام الدين لايق.....	٢/٣١٦
.....	الناصر محمد.....	٢/٣١٦

### عصر الفرنسيين

المصادر	الحكام	عدد التواحي
جومار.....	الجمهورية الفرنسية.....	٣/٩٦٢

### عصر الاسرة المحمدية العلوية

المصادر	الحكام	عدد التواحي
مانجان.....	الوالي محمد علي.....	٣/٤٧٥
إحصاء سنة ١٨٨٢ م	الحديوي توفيق.....	٣/٦٣٧
..... م ١٩١٧	السلطان فؤاد الاول....	٣/٨٦٠

## جدول رقم (٢)

ان مساحة الاراضى المفروض عليها خراج في مصر  
والتي أوردها المؤرخون على اختلافهم في عهد من ذكروهم  
من الحكم كانت في كل من عصورهم كالآتي :

### عصر الفراعنة

المصادر	الحكام	المساحة بالآفدنة
تقدير.....	زمن الفراعنة	٦/٠٠٠/٠٠٠

### عصر البطالسة

المصادر	الحكام	المساحة بالآفدنة
تقدير.....	البطالسة.....	٤/٠٠٠/٠٠٠

### عصر الرومان

المصادر	الحكام	المساحة بالآفدنة
تقدير.....	الرومان.....	٦/٠٠٠/٠٠٠

## عصر البيزنطيين

المصادر	الحكام	المساحة بالأفدنة
تقدير .....	البيزنطيون .....	٦/٠٠٠/٠٠٠

## عصر العرب

المصادر	الحكام	المساحة بالأفدنة
تقدير .....	عمر بن الخطاب .....	٦/٠٠٠/٠٠٠
الكندى .....	هشام بن عبد الملك .....	٣٠/٠٠٠/٠٠٠
المقرئى .....	المأمون .....	٣/٠٠٤/٣٣٢
.....	المعز بالله .....	٢٤/٠٠٠/٠٠٠
ابن حوقل .....	المعز لدين الله .....	٦٤٦/٧٤٥
ابن الجيعان .....	حسام الدين لاحق .....	٥/١٣٣/٦٩٣
.....	الناصر محمد .....	٥/١٣٣/٦٩٣

## عصر العثمانيين

المصادر	الحكام	المساحة بالأفدنة
أمير الألاى چاكو تان	العثمانيون .....	٤/٥٤٧/٢٧٩

### عصر الفرنسيين

المصادر	الحكام	المساحة بالأفدنة
أمير الألاي جاكوتان	الجمهورية الفرنسية....	٤/٥٤٢/٢٧٩

### عصر الأسرة المحمدية العلوية

المصادر	الحكام	المساحة بالأفدنة
كلوت بك سنة ١٨٣٣ م	الوالي محمد علي .....	٣/٦٨٥/٦١٣
أحمد الحكمة سنة ١٨٨١ م	الحديوي توفيق .....	٤/٧١٤/٤٠٦
.....	السلطان فؤاد الأول...	٥/٦١٥/٧٠٠

### جدول رقم (٣)

إن قيمة الخراج التي أوردتها مختلفو المؤرخين  
في عهد من ذكروه من الحكام كانت في كل من

عمورم كالآتي:-

### عصر الفراعنة

المصادر	الحكام	الخراج بالجنيه المصرى
ماسبيرو (تقدير ١٠٪)	الفراعنة .....	٢/١٠٠/٠٠٠
الآنسة هارتمان (٢٠٪)	و .....	٤/٢٠٠/٠٠٠
ابن خرداذبة .....	و .....	٥٦/٠٠٠/٠٠٠
أبو صالح الأرمنى .....	يوسف بن يعقوب .....	١٤/٧٦٠/٠٠٠
ابن وصيف شاه .....	منقاوس .....	٦١/٨٠٠/٠٠٠
و و و .....	فرعون موسى .....	٤٣/٢٠٠/٠٠٠
المقرئى .....	الريان بن الوليد .....	٥٨/٢٠٠/٠٠٠
و .....	و .....	٦٠/٠٠٠/٠٠٠
أبو المحاسن .....	كيقاوس .....	٦٠/٠١٨/٠٠٠

### عصر البطالسة

المصادر	الحكام	الخراج بالجنيه المصرى
لمبروزو ( تقدير )	البطالسة .....	٧٨٧/٥٠٠

### عصر الرومان

المصادر	الحكام	الخراج بالجنينه المصري
ماركاردت تقدير (٢٠٪)	الرومان .....	٤/٥٠٠/٠٠٠

### عصر البيزنطيين

المصادر	الحكام	الخراج بالجنينه المصري
ج. رويارد (تقدير)	البيزنطيون .....	١/٨٠٠/٠٠٠

### عصر العرب

المصادر	الحكام	الخراج بالجنينه المصري
ابن عبد الحكم .....	عمر بن الخطاب .....	٨١٦/٦٦٦
اليقوني .....	..... د .....	٤٢٠/٠٠٠
البلاذري .....	..... د .....	٣/٣٠٠/٠٠٠
الكندي .....	هشام بن عبد الملك ...	٢/٤٠٠/٠٠٠
المقرئبي .....	المأمون .....	٢/٥٥٤/٠٠٠



المصادر	الحكام	الخراج بالجنيه المصري
ابن وصيف شاه.....	المعز بالله.....	٤٨٠/٠٠٠
..... د د	احمد بن طولون.....	٢/٥٨٠/٠٠٠
المقرزى.....	الاخشيد محمد.....	١/٢٠٠/٠٠٠
ابن حوقل.....	المعز لدين الله.....	١/٩٢٠/٠٠٠
أبو صالح الارمنى.....	المستنصر بالله.....	١/٨٧٢/٦٠٠
المقرزى.....	صلاح الدين الأيوبي..	٢/٧٩١/٨١١
ابن الجيعان.....	حسام الدين لاحق.....	٦/٤٨٩/٩٥٠
..... د	الناصر محمد.....	٥/٦٥٦/٩٧٣

### عصر العثمانيين

المصادر	الحكام	الخراج بالجنيه المصري
ابن اياس.....	الحكومة العثمانية....	٩٩٠/٠٠٠
استيف.....	..... د	١/٠٥٢/٩٥١

### عصر الفرنسيين

المصادر	الحكام	الخراج بالجنيه المصري
استيف.....	الجمهورية الفرنسية....	٨٦٩/٦١٣

### عصر الاسرة المحمدية العلوية

المصادر	الحكام	الخراج بالجنيه المصرى
كلوت بك سنة ١٨٣٣ م	الوالى محمد على .....	١/٠٨٤/٩٢٢
احصار الحكوة سنة ١٨٨١ م	الحديوى توفيق .....	٤/٨٨٠/٥١٨
د د د ١٩٢١ م	السلطان فؤاد الاول ..	٥/١٣٤/٦٦٠

### جدول رقم (٤)

وكان خراج الفدان الذى مساحته ٤٢٠٠ من مريع  
كما نوه عنه مختلفو المؤلفين فى عهد من ذكروه من  
الحكام وبحسب العصور كالاتى:

### عصر الفراغة

المصادر	الحكام	خراج الفدان بالقروش
تقدير ١٠٪	الفراغة .....	٣٥
تقدير ١٠٪	د .....	٧٠

### عصر البطالسة

المصادر	الحكام	خراج الفدان بالقروش
تقدير .....	البطالسة .....	$\frac{7}{1910}$

### عصر الرومان

المصادر	الحكام	خراج الفدان بالقروش
تقدير .....	الرومان .....	$\frac{1}{70}$

### عصر البيزنطيين

المصادر	الحكام	خراج الفدان بالقروش
تقدير .....	البيزنطيون .....	$\frac{1}{30}$

## عصر العرب

المصادر	الحكام	خراج الفدان بالقروش
تقدير .....	عمر بن الخطاب .....	$\frac{1}{137}$
.....	.....	٧
.....	.....	٥٥
الكندى .....	هشام بن عبد الملك ...	٨
المقريزى .....	المأمون .....	٨٥
.....	المعتز بالله .....	٢
ابن حوقل .....	المعز لدين الله .....	$\frac{1}{297}$
ابن الجيعان .....	حسام الدين لاجين .....	١٢٥
.....	الناصر محمد .....	$\frac{3}{1074}$

## عصر العثمانيين

المصادر	الحكام	خراج الفدان بالقروش
استيف .....	العثمانيون .....	$\frac{1}{23}$

### عصر الفرنسيين

المصادر	الحكام	خراج القدان بالقروش
استيف .....	الجمهورية الفرنسية ....	$\frac{2}{19}$

### عصر الاسرة المحمدية العلوية

المصادر	الحكام	خراج القدان بالقروش
كلوت بك سنة ١٨٣٣	الوالي محمد علي .....	$\frac{291}{4}$
إحصاء الحكومة في سنة ١٨٨١	الحديوي توفيق .....	$\frac{1031}{4}$
١٩٢١ د د د	السلطان فؤاد الأول .....	٩١

## خاتمة

ان مساحة الاراضى القابلة للزراعة فى القطر  
المصرى هى ٧/١٠٠/٠٠٠ فدان عدا ٢٠٠/٠٠٠ فدان تربي فيها  
الاسماك . والمقدار الاول قسمان :

(١) ٥/٦٠٠/٠٠٠ فدان تجي منها الضرائب باعتبار  
أنها مزروعة

(٢) ١/٥٠٠/٠٠٠ فدان غير مزروعة الآن وقابلة  
للزراعة فى المستقبل

وجملة سكان مصر حسب احصاء سنة ١٩١٧ م هى  
١٢/٧١٨/٢٥٥ شخصا فيكون لكل فدان شخصان وربع . وأكثر  
المديريات سكانا بالنسبة لمساحتها مديرية المنوفية اذ  
يخصر كل ثلاثة من سكانها فدان واحد وما زال  
عدد السكان منذ احصاء سنة ١٩١٧ م فى ازدياد مطرد . فاذا  
تركنا سنى الحرب الاستثنائية جانبا نجد زيادة عدد المواليد  
على عدد الوفيات فى سنة ١٩٢١ م حسب تقدير مصلحة  
الاحصاء بلغت ٢٢٤/٤٥٩ وفى سنة ١٩٢٢ م ٢٤٣/٥٣٦ نسمة  
وكما زاد عدد السكان كثر ازدياد عدد المواليد

على عدد الوفيات طبعاً . ولاريب عندنا في أن متوسط  
هذه الزيادة يبلغ سنويا ٢٥٠/١٠٠٠ بدون أدنى مبالغة

وليس في مديرية التوفية - وهي أخصب أرض  
مصر - قطعة لاتزرع ومع ذلك فكثير من سكانها هاجرون  
لأنهم لا يجدون ما يقوم بمعيشتهم فيها . على أننا مع هذا  
نسلم بقاعدة كفاية القدان الواحد من كل أرض زراعية  
في مصر لمتوسط معيشة ثلاثة أشخاص فنقول بناء  
على هذه القاعدة :

إن الأرض المزروعة في مصر ومقدارها ٥/٦٠٠/١٠٠٠ فدان  
تكفي لمعيشة ١٦/٨٠٠/١٠٠٠ نسمة . وبعد تعداد النفوس  
سنة ١٩١٧ م بلغ مجموع زيادة المواليد على الوفيات ٨٧١/٧٧٠  
بتقدير مصلحة الاحصاء . فاذا أضفنا الى ذلك زيادة  
سنة ١٩٢٣ م ومقدارها ٢٥٠/١٠٠٠ وأضفنا المجموع الى  
احصاء سنة ١٩١٧ م يكون عدد السكان في نهاية سنة ١٩٢٣ م  
١٣/٨٠٠/١٠٠٠ نسمة . وبطرحه من ١٦/٨٠٠/١٠٠٠ نسمة وهو العدد  
اللازم لاستثمار المساحة المقرر عليها ضرائب يكون الباقي  
٣/٠٠٠/١٠٠٠ نسمة وهو عجز يسد بزيادة السكان السنوية .  
فاذا سلم لنا أنها ٢٥٠/١٠٠٠ سنويا يتلاشى هذا العجز  
بعد اثنتي عشرة سنة على أننا نقول إن عشر سنوات  
فقط تكفي لذلك إذا جرت الأمور في مجراها الطبيعي  
واذا أعدت المساحة الغير المزروعة الآن للزراعة

وهي تشمل الجزء الشمالى واقليم البحيرات للدلتا ومقدارها  
كما مر ١/٥٠٠/٠٠٠ لزمها من السكان ٤/٥٠٠/٠٠٠ وهو  
مقدار يتلشى بزيادة السكان فى مدى ثمانى عشرة سنة  
فتكون السنوات اللازمة للملاشة العجز كله ثلاثين سنة أو  
بالحرى خمساً وعشرين سنة أى ربع قرن أو نصف العمر  
الغالب للإنسان . وعلى ذلك نجد أنفسنا أمام إحدى  
حالتين وهما :

الأولى : إذا لم تجفف مياه اقليم البحيرات ولم يعد  
للزراعة وصلنا الى آخر حد لاستطاعة القطر تحمل سكانه  
فى مدة اثنتى عشرة سنة على الأكثر

الثانية : إذا جففت مياهه وأعد للزراعة وصلنا  
الى الحد المذكور فى مدة ثلاثين سنة على الأكثر .

وهاتان المدتان حتى أطولهما أقرب النما من  
جبل الوريد . ومعظم النسل الحاضر سىرى بعينى رأسه  
انقضاء هذه السنين . فإذا نضع بعدئذ الزيادة مستمرة  
فى السكان ؟

لأرب أنه يجب علينا منذ الآن التفكير فى حل  
لهذه المعضلة الاجتماعية المتوقعة وهو ماسنفرده له  
هذا البحث :

الجزء المروى أو الممكن ريه من القطر المصرى



على شكل شريط طويل دقيق ينتهي طرفه الشمال بشكل مروحة عند البحر الأبيض المتوسط وهذه هي التي تسمى الدلتا وهذا الجزء المروى يحد بصحراء العرب شرقا وصحراء لويبة غربا. وليس في الامكان رى أرض الصحراويين المذكورتين بمياه النيل لارتفاعها وعدم استواء سطحها فسيستمر جذبها لهذا العائق الذي لا يمكن تذليله الى ماشاء الله . ومن المستحيل في مصر الارتفاع بأرض لا يرويه النيل . فليس هناك احتمال لتوسع زراعى من هاتين الجهتين

وفي الجهة الشمالية البحر . فاذا وجها زيادة عدد سكاننا الى هذه الوجهة واقترضنا ارتحالها الى ماوراء البحار وتركنا جانبا كراهة المصريين الغربية فأتينا لان نجد ما يحقق لها أى رغد من العيش للبون الشاسع بين البلادين مناخا وطبيعة وجنسية ولغة وديانة . فهذه الجهة في حكم المسدودة

أما المورد الصناعى للبعشة ففضلا عن أن مصر تنقصها المواد الأولية لتكون الصناعة فيها زاهرة يأنه فانه مورد محدود من المستحيل أن يتفجع به عدد عظيم من السكان في مصر . ولنفرض أنهم نصف مليون أو مليون فانه يستغرق بزيادة السكان في مدى أربع سنوات فقط . ومضى انقضى هذا الاجل القصير نجد أنفسنا أمام المعضلة بعينها من جديد

وحاشا أن تقصد تثييط الهمم عن الصناعة بهذا الكلام وإنما القصد فقط بيان عدم كفاية هذا المورد وأنه لا يحل المشكل الذى نحن بآزائه

فالمنفذ الوحيد المفتوح أمامنا هو جهة الجنوب حيث يوجد إقليم واسع ذو سكان قليل العدد وأرض من طبيعة أرض مصر تروى بنفس النيل ولا يفصلها عنا فاصل بل هى ومصر جسم واحد

واقليم كهذا حالته المعيشية وثمار أرضه مائلة لقطرنا المصريون وحدهم هم الذين فى استطاعتهم جعله فى حالة سعادة ورفاهية

وبالاختصار هو بيئة مناسبة لأمزجة المصريين على قدر ما هم أنفسهم موافقون لهذه البيئة . وهو الذى يسع الزيادة المستمرة لسكان مصر مدى مائة عام بدون أدنى مضايقة

فالسودان هو باب السلام الوحيد الذى ظل مفتوحا لمصر على مصراعيه منذ الأزمان الحالية ويجب أن يبق كذلك إلى الأبد لأنه لازم لها لزوم الروح للجسد

والى هذا الغرض يجب أن تصوب جميع جهود الذين فى يدهم حظ مصر وفى قلوبهم يضمرون لها النفع والمصلحة



## فهرس الكتاب

الصفحة	الموضوع
٣	فأئحة الكتاب .....
٦ - ٥	المقدمة .....
٨٩ - ٧	القسم الأول — الايرادات
١٢ - ٧	الفصل الأول — عصر الفراعنة :-
٧	الابرادات في عهد فرعون موسى .....
٨	ندارش بن صا .....
٨	كلكن بن خربتا .....
٨	فرعون الأول .....
٨	الفراعنة .....
٩	فرعون يوسف .....
١١ - ٩	فرعون مصر .....
١١	على يد عزيز مصر .....
١١	في عهد الريان بن الوليد .....
١٢	ملخص الابرادات في عصر الفراعنة .....
١٨ - ١٢	الفصل الثاني — عصر البطالسة :-
١٣	الابرادات في عهد بطليموس فيلادلف .....
١٤	بطليموس أوليت .....

١٧ - ١٦	أحكام الملوك البطالسة (دخل التاج) .....
١٨ - ١٧	ملخص الإيرادات في عصر البطالسة .....
٢٠ - ١٨	الفصل الثالث — عصر الرومان :-
١٩ - ١٨	إصلاحات أغسطس في مصر .....
٢٠ - ١٩	موارد الإيرادات .....
٢٠	ملخص الإيرادات في عصر الرومان .....
٢٣ - ٢٠	الفصل الرابع — عصر البيزنطيين :-
٢٢ - ٢٠	مركز المقوقس الديني والسياسي .....
٢٢	للايرادات في عهد الروم .....
٢٣	الإيرادات في عهد هرقل .....
٢٣	د د د المقوقس .....
٢٣	ملخص الإيرادات في عصر البيزنطيين ....
٦٢ - ٢٣	الفصل الخامس — عصر العرب :-
٤٧ - ٢٣	الإيرادات في عهد الخلفاء الراشدين :-
٤٤ - ٢٣	د د خلافة عمر بن الخطاب .....
٤٧ - ٤٤	د د خلافة عثمان بن عفان .....
٤٩ - ٤٧	الإيرادات في عهد الدولة الأموية :-
٤٨ - ٤٧	د د خلافة معاوية بن أبي سفيان
٤٩ - ٤٨	د د خلافة سليمان بن عبد الملك
٤٩	الإيرادات في عهد الدولة العباسية :-

الصفحة	الموضوع
٤٩	الابرادات في خلافة هرون الرشيد .....
٥١ - ٥٠	الابرادات في عهد الدولة الطولونية :-
٥٠	» » حكومة احمد بن طولون .....
٥١ - ٥٠	» » حكومة خمارويه .....
٥٤ - ٥٢	الابرادات في عهد الدولة الاخشيدية :-
٥٢	» » حكومة الاخشيد محمد بن طنج
٥٤ - ٥٣	» » حكومة كافور الاخشيدى ....
٥٩ - ٥٤	الابرادات في عهد الدولة الفاطمية :-
٥٥ - ٥٤	» » خلافة المعز لدين الله .....
٥٥	» » العزيز بالله .....
٥٦ - ٥٥	» » الحاكم بأمر الله .....
٥٧ - ٥٦	» » المستنصر بالله .....
٥٨ - ٥٧	» » المستعلى بالله .....
٥٩ - ٥٨	» » الحافظ لدين الله ...
٦٠ - ٥٩	الابرادات في عهد الدولة الأيوبية :-
٦٠ - ٥٩	» » حكومة صلاح الدين ....
٦٠	الابرادات في عهد دولة المماليك البحرية :-
٦٠	» » حكومة الظاهر بيبرس ....
٦٢ - ٦١	ملخص الابرادات في عصر العرب .....
٦٥ - ٦٢	الفصل السادس — عصر العثمانيين :-

٦٣	ايرادات مصر في أوائل القرن السابع عشر
٦٣ - ٦٤	إدارة مصر في عصر السلطان سليم الأول وابنه سليمان .....
٦٤	مختلف أبواب الإيرادات .....
٦٥	ايرادات مصر في القرن الثامن عشر .....
٦٥	ملخص الإيرادات في عصر العثمانيين .....
٦٦ - ٧٠	الفصل السابع — عصر الفرنسيين :-
٦٦	مالية مصر عند وصول الحملة الفرنسية .....
٦٦	نظام الضرائب في عهد بوناپارت .....
٦٦ - ٦٧	انشاء مصلحة للأموال الأميرية والتسجيل
٦٧	سن قوانين بضرائب أخرى على الوصايا ... الخ.
٦٨ - ٦٩	ايرادات مصر في سنة ١٧٩٩ م .....
٦٩ - ٧٠	..... م ١٨٠٠ م
٧٠	الغرامات الخيرية .....
٧٠ - ٨٥	الفصل الثامن — الاسرة المحمدية العلوية :-
٧١ - ٧٥	الإيرادات في عهد محمد على .....
٧٦	..... عهدى الوالدين ابراهيم وعباس الأول .....
٧٧	الإيرادات في عهد الوالى سعيد .....

الموضوع الصفحة

٧٨ - ٧٧	الايارات في عهد الخديوي اسماعيل .....
٨٠ - ٧٩	..... نوفيقي » » »
٨١ - ٨٠	..... عباس الثاني » » »
٨٣ - ٨٢	..... السلطان حسين كامل ...
٨٤ - ٨٣	..... الملك فؤاد الأول » » »
٨٥	ملخص الايراتات في عهد أسرة محمد علي ...
٨٩ - ٨٦	إجمال عام لقسم الايراتات .....
١١٩ - ٩١	القسم الثاني - الاتاوة أو المال المستولية عليه الدول الفاتحة
٩٣ - ٩١	الفصل الاول - حكومة الفرس :-
٩١	الحكومة الفارسية في مصر .....
٩٢ - ٩١	إتاوة المقاطعة الفارسية السادسة .....
٩٣ - ٩٢	ايراد بحيرة مودريس .....
٩٣	اتاوة مصر في حكومة الفرس .....
٩٥ - ٩٣	الفصل الثاني - حكومة الرومان :-
٩٤ - ٩٣	استبداد اغسطس بادارة مصر وماليها ....
٩٥ - ٩٤	النلال التي كانت تصدرها مصر الى روما .....
٩٥	تقدير عدد سكان روما في ذلك الحين
١٠١ - ٩٥	الفصل الثالث - حكومة البيزنطيين :-



## الموضوع الصفحة

٩٦	الغلال التي كانت على مصر القسطنطينية وقيمها في عهد جوستنيان .....
٩٦	الضرائب في مصر في ذاك العهد .....
٩٦ - ٩٧	ما كان يتخذ من التدابير في تحصيل هذه الضرائب .....
٩٨ - ٩٩	الغلال المفروضة على مصر في عهد قسطنطين .....
٩٩ - ١٠١	ما كان مفروضا على مناطق مصر من الغلال .....
١٠٠	الاتاوة في حكومة البيزنطيين .....
١٠١ - ١٠٧	الفصل الرابع - الحكومة العربية :-
١٠١ - ١٠٤	الاتاوة في عهد الدولة الأموية :-
١٠١	الاتاوة في خلافة معاوية بن أبي سفيان .....
١٠١ - ١٠٣	د د د هشام بن عبد الملك .....
١٠٣ - ١٠٤	د د د مروان الثاني .....
١٠٤ - ١٠٧	الاتاوة في عهد الدولة العباسية :-
١٠٤	الاتاوة في خلافة المهدي بن المنصور .....
١٠٥	د د د هرون الرشيد .....
١٠٥ - ١٠٦	د د د المأمون .....
١٠٦ - ١٠٧	د د د المعتز بالله .....
١٠٧ - ١١٥	الفصل الخامس - عصر العثمانيين :-
١٠٨	الاتاوة في سنة ١٦١٥ م .....
١٠٩	د د د ١٦٢٦ م .....

الموضوع	الصفحة
الاتاوة في سنة ١٦٨٠ م .....	١٠٩
حال ولاية مصر وما كان عليهم في هذا العصر	١١٠
النقود ( الخزنة ) التي كانت ترسل من مصر الى القسطنطينية .....	١١٠-١١١
الابرادات التي يستولى عليها الولاة .....	١١١
الاتاوة في النصف الثاني من القرن السابع عشر	١١٢
الترتيبات التي وضعها السلطان سليمان لارسال الخزنة .....	١١٢-١١٤
الادارة العثمانية المالية .....	١١٤
الاتاوة في القرن الثامن عشر .....	١١٥
ملخص الاتاوة في عصر العثمانيين .....	١١٥
الاتاوة في عهد الاسرة المحمدية العلوية :-	١١٥-١١٧
الاتاوة في عهد محمد علي .....	١١٦
د في عهدى عباس الاول وسعيد .....	١١٦
د من عهد اسماعيل الى الآن ..	١١٦-١١٧
إجمال عام لقسم الاتاوة .....	١١٧-١١٩
القسم الثالث - الخراج والمساحة المفروض عليها	١١٩-٣٣٥
الفصل الأول - عصر القراعة :-	١١٩-١٥٩
توزيع الأراضي في عهد سيئوستريس .....	١١٩-١٢٠
نظام مصر ويسرها في عصر القراعة .....	١٢١-١٢٣

الموضوع	الصفحة
حالة الفلاح في الزمن القديم .....	١٢٣ - ١٢٤
منشأ اختراع المصريين لعلم الهندسة .....	١٢٤
مسح الأراضي ووحدة مقاسها .....	١٢٤
مصلحة المساحة وما يقيد في مجلاتها .....	١٢٥
كيفية تقدير الخراج بالعشر .....	١٢٥
نقص الخراج بنقص النيل .....	١٢٥ - ١٢٦
اقامة المقاييس لمعرفة حالة النيل .....	١٢٦
كيفية جباية العشور .....	١٢٦
تقدير مساحة المربع الذي وزعه سيزوستريس على كل ساكن .....	١٢٧
مباحث لمعرفة ما يبلغه الخراج بالعشر :	١٢٨ - ١٥٥
المبحث الأول :	١٢٨ - ١٣٢
مساحة الأراضي القابلة للزراعة في الزمن القديم	١٢٨ - ١٢٩
المساحة المزروعة بالفعل .....	١٢٩ - ١٣٠
بيان عدد الأفدنة المزروعة قديماً .....	١٣٠ - ١٣٢
البحيرات التي في شمال الدلتا ومساحتها ....	١٣١
المبحث الثاني :	١٣٢ - ١٤١
خصب الأرض في عصر الفراعنة ومحصول الفدان	١٣٢ - ١٣٥
نظام دفع الضرائب في القرن السادس ...	١٣٦
مقدار المساحة المزروعة جبا .....	١٣٦

الصفحة	الموضوع
١٣٧-١٣٦	تحريم زراعة الفول .....
١٣٧	زراعة الذرة .....
١٣٨-١٣٧	كثرة حفر الترع في مصر .....
١٣٩-١٣٨	مساحة الأراضي المزروعة ذرة .....
١٣٩	زراعة الأرز .....
١٤٠-١٣٩	محاصيل مصر الزراعية في عصر الفراعنة
١٤٠	سبب بناء عمرو بن العاص مقياس حلوان ....
١٤١	محاصيل مصر الزراعية الحالية .....
١٤٩-١٤١	المبحث الثالث :
١٤٢	( أ ) تعيين السكان من عدد الأقدنة المزروعة
١٤٥-١٤٢	( ب ) د د د البلاد الآهلة ...
١٤٧-١٤٥	( ج ) د د د الأتقس إلى دفعت الجزية عند الفتح العربي .....
١٤٨-١٤٧	( د ) تعيين السكان مما يستهلكه أهل مصر من الغلال .....
١٤٩	ملخص المباحث السابقة .....
١٥٠-١٤٩	عدد بلاد مصر وسكانها في عهد الرومان ....
١٥٤-١٥٠	التدليل على كثرة سكان مصر في الزمن القديم .....
١٥٥	تقدير قيمة الخراج في عهد الفراعنة على حساب العشر .....

١٥٥	ضريبة الخراج في عهد الامبراطورية الوسطى
١٥٨-١٥٦	خراج مصر في عصر الفراعنة :
١٥٦	د د على يد يوسف بن يعقوب ...
١٥٦	د د في عهد منقاوس .....
١٥٧	د د د د فرعون موسى .....
١٥٧	د د د د الريان بن الوليد ( فرعون يوسف ) .....
١٥٧	خراج مصر في عهد كيقاوس .....
١٥٨-١٥٧	مساحة الاراضى المزروعة في عهد الفراعنة ..
١٥٩-١٥٨	ملخص الخراج في عهد الفراعنة .....
١٦٤-١٦٠	الفصل الثانى - عصر البطالسة :-
١٦٠	تقسيم الاراضى في عصر البطالسة .....
١٦١	توزيع ملكية الاراضى في عهد البطالسة والفراعنة .....
١٦٢-١٦١	اختلاف فرض الخراج على الاراضى في العهدين .....
١٦٢	نسبة الخراج على الاراضى الممتازة .....
١٦٣	مساحة اراضى الكهنة وخراجها .....
١٦٤-١٦٣	د د الملوك .....
١٦٤	د د الجند وخراجها .....

الموضوع	الصفحة
الخراج في عصر البطالسة .....	١٦٤
الفصل الثالث - عصر الرومان :-	١٦٥ - ١٦٩
الإدارة الرومانية في مصر .....	١٦٥ - ١٦٦
وفاء النيل قبل عهد ييترون وفي عهده .....	١٦٦ - ١٦٧
النظام الزراعي لمصر .....	١٦٧
أغسطس وامتيازات الكهنة ورجال الحرب بمصر	١٦٨
الخراج بواقع خمس المحصول .....	١٦٨ - ١٦٩
اسلوب الرى الذى كان معمولاً به .....	١٦٩
الخراج في عصر الرومان .....	١٦٩
الفصل الرابع - عصر البيزنطيين :-	١٦٩ - ١٧٣
القاعدة التى بنى عليها فرض الخراج وتائجها	١٧٠
قاعدة توزيع الخراج في عهد قسطنطين .....	١٧١ - ١٧٢
..... د د د د ديوكتيان .....	١٧٢
الخراج في عصر البيزنطيين .....	١٧٣
الفصل الخامس - عصر العرب :-	١٧٤ - ٢٦٨
تمهيد :	١٧٤ - ١٩٦
مايجوز للخليفة اتخاذه عند ما تفتح	١٧٤
البلاد عنوة .....	١٧٤
هل فتحت مصر عنوة أو بصلح وشروط ؟...	١٧٤
أنصار الرأى الاول .....	١٧٤ - ١٧٥

الموضوع	الصفحة
أنصار الرأي الثانى .....	١٧٥
ذكر من قال فتحت مصر عنوة .....	١٧٥-١٧٩
ذكر من قال ان مصر فتحت بصلح .....	١٧٩-١٨٤
السبب فى هذا الخلاف .....	١٨٤
تفسير مسألة فتح مصر .....	١٨٥-١٨٩
ما فعله عمر فى ارض سورية والعراق .....	١٨٩-١٩٦
المساحة المقروضة عليها الخراج والمرات التى مسحت فيها أرض مصر .....	١٩٦-١٩٧
الفسدان ومساحتها قديما وحديثا .....	١٩٧-٢٠٥
المساحة المزروعة والخراج فى عهد الخلفاء الراشدين :	٢٠٥-٢١٣
الخراج فى خلافة عمر بن الخطاب .....	٢٠٥-٢١٣
المساحة المزروعة والخراج فى عهد الدولة الأموية :	٢١٤-٢١٦
أول مرة مسحت فيها أرض مصر فى عصر العرب فى خلافة سليمان بن عبد الملك .....	٢١٤-٢١٥
ثانى مرة مسحت فيها أرض مصر فى عصر العرب فى خلافة هشام بن عبد الملك والمساحة المزروعة والخراج .....	٢١٥-٢١٦

الصفحة	الموضوع
٢١٩-٢١٦	الخراج والمساحة المزروعة في عهد الدولة العباسية :
٢١٧-٢١٦	الخراج والمساحة المزروعة في خلافة المأمون
٢١٩-٢١٧	ثالث مرة مسحت فيها أرض مصر في عصر العرب في خلافة المعتز بالله والمساحة المزروعة والخراج .....
٢٢٠-٢١٩	الخراج والمساحة المزروعة في عهد الدولة الطولونية :
٢٢٠	الخراج في حكومة احمد بن طولون .....
٢٢١-٢٢٠	الخراج والمساحة المزروعة في عهد الدولة الاخشيدية :
٢٢٠	الخراج في حكومة الاخشيد محمد بن طنج
٢٢١-٢٢٠	الرواتب في حكومته .....
٢٢٩-٢٢١	الخراج والمساحة المزروعة في عهد الدولة الفاطمية :
٢٢٤-٢٢١	المساحة المزروعة والخراج في خلافة المزم لدين الله .....
٢٢٩-٢٢٤	المساحة المزروعة والخراج في خلافة المستنصر بالله :
٢٢٩-٢٢٤	النواحى والكفور والخراج عليها :



الموضوع	الصفحة
عدد النواحي والكفور بالوجه البحرى .....	٢٢٥-٢٢٦
عدد النواحي والكفور بالوجه القبلى .....	٢٢٦
جملة النواحي والكفور بالوجهين البحرى والقبلى	٢٢٧
الكور وخراجها فى الوجه البحرى .....	٢٢٧-٢٢٨
..... القبلى	٢٢٨
جملة الخراج بالوجهين البحرى والقبلى ...	٢٢٩
الخراج والمساحة المزروعة فى عهد الدولة الايوية:	٢٢٩-٢٣٨
الخراج والمساحة المزروعة فى حكومة صلاح الدين:	٢٢٩-٢٣٨
خراج القدان المزروع قحاً .....	٢٣٠
خراج المحاصيل عن سنة ٥٧٢هـ (١١٧٦ م):	٢٣٠-٢٣٢
خراج القدان الذى مساحته ٥٩٢٩ م.م من محاصيل الزراعة الشتوية .....	٢٣١
خراج القدان الذى مساحته ٥٩٢٩ م.م من محاصيل الزراعة الصيفية .....	٢٣١-٢٣٢
خراج القدان الذى مساحته ٥٩٢٩ م.م من الاشجار المختلفة .....	٢٣٢
خراج القدان الذى مساحته ٤٢٠٠ م.م من محاصيل الزراعة الشتوية .....	٢٣٣

## الموضوع الصفحة

٢٣٣-٢٣٤	خراج القفدان الذى مساحته ٤٢٠٠ م.م من محاصيل الزراعة الصيفية .....
٢٣٤	خراج القفدان الذى مساحته ٤٢٠٠ م.م من الأشجار المختلفة .....
٢٣٦-٢٣٥	مديريات الوجه البحرى وخارجها .....
٢٣٧-٢٣٦	مديريات الوجه القبلى وخارجها .....
٢٣٧	جملة خراج مديريات الوجهين البحرى والقبلى
٢٣٧-٢٣٨	استدراك .....
٢٣٨-٢٣٨	الخراج ومساحة الأراضى المزروعة فى دولة الممالك البحرية :
٢٣٨-٢٤٩	الخراج والمساحة المزروعة فى حكومة المنصور حسام الدين لاجين :
٢٣٨-٢٤٠	الروك الحسامى .....
٢٤١-٢٤٢	عدد النواحى بكل كورة فى الوجه البحرى ..
٢٤٢-٢٤٣	د د د د د القبلى .....
٢٤٣	جملة عدد النواحى بالوجهين البحرى والقبلى
٢٤٤	خراج كل كورة أو مديرية فى الوجه البحرى
٢٤٥	د د د د د القبلى
٢٤٥	جملة الخراج بالوجهين البحرى والقبلى .....
٢٤٦	عدد الأقدنة بكل كورة فى الوجه البحرى ..
٢٤٧	د د د د د القبلى .....

الموضوع الصفحة

٢٤٧	..... جملة الأفدنة بالوجهين
٢٤٨	..... خراج الفدان بكل كورة في الوجه البحرى ..
٢٤٩	..... د د د د د القبلى ...
٢٤٩	..... المتوسط العام لخراج الفدان بالوجهين البحرى والقبلى .....
٢٦٨-٢٥٠	..... حكومة الناصر محمد بن قلاوون :
٢٥٣-٢٥٠	..... الروك الناصرى .....
٢٥٨-٢٥٣	..... الضرائب التى أبطلها :
٢٥٤-٢٥٣	..... ضريبة ساحل الغلة .....
٢٥٤	..... د نصف السمسة .....
٢٥٤	..... د رسوم الولاية .....
٢٥٥-٢٥٤	..... د مقرر الحوائص والبغال .....
٢٥٥	..... د د السجون .....
٢٥٦-٢٥٥	..... د د طرح الفراريج .....
٢٥٦	..... د د الفرسان .....
٢٥٦	..... د د الاقصاب والمعاصر .....
٢٥٦	..... د د رسوم الافراج .....
٢٥٦	..... د حماية المراكب .....
٢٥٦	..... د حقوق القينات .....
٢٥٧	..... د شد الزعماء .....

## الموضوع . الصفحة

٢٥٧	ضريبة متوفر الجراريف .....
٢٥٨-٢٥٧	د المباشرين .....
٢٥٨	استمرار العمل بمقتضى الروك الناصرى الى سنة ١٧٨٤ هـ
٢٦٠-٢٥٩	ما أغفله هذا الروك وسد هذا الفراغ .....
٢٦١-٢٦٠	عدد النواحي بكل كورة في الوجه البحرى ..
٢٦٢-٢٦١	د د د د د القبلى ...
٢٦٢	جولة النواحي بالوجهين البحرى والقبلى .....
٢٦٣	خراج كل كورة أو مديرية في الوجه البحرى
٢٦٤	د د د د د القبلى
٢٦٤	جولة خراج الكور بالوجهين البحرى والقبلى ..
٢٦٥	عدد الأفدنة بكل كورة في الوجه البحرى ...
٢٦٦	د د د د د القبلى .....
٢٦٦	جولة الأفدنة بالوجهين .....
٢٦٧	خراج الفدان بكل كورة في الوجه البحرى ..
٢٦٨	د د د د د القبلى ...
٢٦٨	المتوسط العام لخراج الفدان في الوجهين البحرى والقبلى .....
٢٦٩-٢٦٥	الفصل السادس - عصر العثمانيين :-
٢٦٩	خراج مصر في السبع السنين الأولى من الفتح العثمانى .....

٢٧٠	طريقة فرض الخراج .....
٢٧١	قسما الضريبة في الوجه القبلي وطريقة تحصيلها
٢٧١	قسما المال الأميرى وطريقة تحصيلها .....
٢٧٢	تقرير خراج مصر والروك في عهد السلطان سليم .....
٢٧٢-٢٧٣	القاعدة المتبعة في تحصيل الخراج .....
٢٧٣	زيادة الخراج في عهود السلاطين أحمد وتحمد ومصطفى .....
٢٧٣-٢٧٤	الخراج في أواخر حكم العثمانيين .....
٢٧٤	عيوب طريقة توزيع الخراج في هذا العهد...
٢٧٤-٢٧٥	المساحة المزروعة في هذا العهد وعهد القرنين وخراج الفدان .....
٢٧٥-٢٩٠	الفصل السابع - عصر الفرنسيين :-
٢٧٥	حالتا مصر الزراعية والمالية عند قدوم الحملة الفرنسية .....
٢٧٥-٢٧٦	الاعمال التي قام بها علماء هذه الحملة في مصر ..
٢٧٦-٢٨١	وصف مساحة مصر لأمير الألائى جا كوتان :
٢٧٦-٢٧٧	وصف وادى النيل .....
٢٧٧-٢٧٨	د الدلتا .....
٢٧٨	د شاطئ مصر وموقعها ومسطحها .....

## الموضوع الصفحة

٢٧٩ - ٢٨٠	تقسيم سطح مصر الى تسعة أقسام.....
٢٨٠ - ٢٨١	استخراج مساحة هذه الأقسام على الخريطة بطريقة المربعات.....
٢٨١	الفدان ومسطحه.....
٢٨٢ - ٢٨٣	اتساع أرض الزراعة في الزمن الغابر وأسباب انقاصها بعد ذلك.....
٢٨٣ - ٢٨٤	تفاصيل لمسطحات القطر المصرى على اختلاف أنواعها:
٢٨٣	مساحة عامة لمديريات القطر في الوجه البحرى
٢٨٤	» » » » القبلى
٢٨٤	جملة مساحة المديريات بالوجهين البحرى والقبلى
٢٨٥	بيان مساحة القطر بحسب طبيعة أرضه ....
٢٨٦	مساحة الأراضى المزروعة والقابلة للزراعة في الوجه البحرى .....
٢٨٦ - ٢٨٧	مساحة الأراضى المزروعة والقابلة للزراعة في الوجه القبلى.....
٢٨٧	جملة مساحة الأراضى المزروعة والقابلة للزراعة بالوجهين البحرى والقبلى.....
٢٨٨	جملة الخراج في سنة ١٧٩٩ م وخراج الفدان الواحد.....

## الموضوع الصفحة

٢٨٨ - ٢٩٠	بيان عدد نواحي القطر :
٢٨٩	بيان نواحي المديريات بالوجه البحرى .....
٢٨٩ - ٢٩٠	» » » القبلى .....
٢٩٠	جملة نواحي المديريات بالوجهين البحرى والقبلى
٢٩١ - ٣٢٣	الفصل الثامن — الاسرة المحمدية العلوية :
٢٩١ - ٣٠٩	عصر الوالى محمد على :
٢٩١	الغاء محمد على جميع الالتزامات وترتيبه معاشا للبلتزمين .....
٢٩١	مسح الحكومة الاراضى وتقريرها الخراج ..
٢٩١ - ٢٩٢	الطريقة التى كان يتبعها الملتزمون فى عمل حساباتهم وعيوبها .....
٢٩٢	إلغاء الاموال المقررة وابقاء المال الاميرى ..
٢٩٣	طريقة وضع الخراج .....
٢٩٣ - ٢٩٨	عدد القرى والافندة المفروض عليها خراج فى سنة ١٨٢١ م : .....
٢٩٣	عدد القرى بالوجه البحرى .....
٢٩٤	» » » القبلى .....
٢٩٤	جملة القرى بالوجهين البحرى والقبلى .....
٢٩٥	عدد الافندة المفروض عليها خراج بالوجه البحرى .....

الصفحة	الموضوع
٢٩٦-٢٩٥	عدد الأفدنة المفروض عليها خراج بالوجه القبلى .....
٢٩٦	جملة الأفدنة المفروض عليها خراج بالوجهين البحرى والقبلى .....
٢٩٧	جملة خراج كل مديرية وخراج القدان الواحد فيها بالوجه البحرى .....
٢٩٨	جملة خراج كل مديرية وخراج القدان الواحد فيها بالوجه القبلى .....
٢٩٨	جملة الخراج بالوجهين البحرى والقبلى والمتوسط العام لخراج القدان .....
٢٩٩	محصول القدان الواحد .....
٣٠٠	كيفية استغلال أرض مصر .....
٣٠١-٣٠٠	محاصيل مصر من الحبوب سنة ١٨٢١ م ....
٣٠١	ثمن مبيع الارذب من هذه المحاصيل .....
٣٠٢	أنواع الضرائب فى عهد محمد على وضريبة الأطنان .....
٣٠٣	الأراضى المفروض عليها الخراج والمعفاة منه
٣٠٣	خراج القدان .....
٣٠٦-٣٠٤	الأراضى المزروعة والممكن زرعها فى مصر :



٠	الأراضي المزروعة والممكن زرعها في الوجه
٣٠٤	البحرى .....
٣٠٥	الأراضي المزروعة والممكن زرعها في الوجه القبلى .....
٣٠٦	جملة الأراضي المزروعة والقابلة للزراعة بالوجهين البحرى والقبلى .....
٣٠٦	مساحة الأراضي غير المزروعة .....
٣٠٧	بمجموع مساحة الأراضي المزروعة وغير المزروعة .....
٣٠٩-٣٠٧	محاصيل الأراضي في سنة ١٨٣٣ م .....
٣٠٩	جملة الخراج في سنة ١٨٣٣ م وخراج القدان الواحد .....
٣١٥-٣١٠	الحدبوى نوفيق:
٣١٠	عدد النواحي بالوجه البحرى .....
٣١١	..... د د القبلى .....
٣١١	جملة النواحي بالوجهين البحرى والقبلى .....
٣١٢	عدد أفدة الوجه البحرى المفروض عليها خراج في سنة ١٨٨١ م .....
٣١٣-٣١٢	عدد أفدة الوجه القبلى المفروض عليها خراج في سنة ١٨٨١ م .....
٣١٣	جملة الأفدة المفروض عليها خراج في سنة ١٨٨١ م بالوجهين البحرى والقبلى .....

الصفحة	الموضوع
٣١٤	جملة خراج كل مديرية وخراج القدان الواحد فيها بالوجه البحرى فى سنة ١٨٨١ م .....
٣١٥-٣١٤	جملة خراج كل مديرية وخراج القدان الواحد فيها بالوجه القبلى فى سنة ١٨٨١ م .....
٣١٥	جملة الخراج والمتوسط العام لخراج القدان بالوجهين البحرى والقبلى .....
٣٢٣-٣١٦	الملك فؤاد الأول :
٣١٦	عدد نواحى المحافظات .....
٣١٧	عدد نواحى مديريات الوجه البحرى .....
٣١٨-٣١٧	د د د القبلى .....
٣١٨	جملة نواحى المحافظات والمديريات بالوجهين البحرى والقبلى .....
٣١٩	عدد الافدنة المربوط عليها خراج فى الوجه البحرى سنة ١٩٢١ م .....
٣٢٠-٣١٩	عدد الافدنة المربوط عليها خراج فى الوجه القبلى سنة ١٩٢١ م .....
٣٢٠	جملة الافدنة المفروض عليها خراج بالوجهين البحرى والقبلى سنة ١٩٢١ م .....
٣٢١	جملة خراج كل مديرية وخراج القدان فيها بالوجه البحرى .....
٣٢٢-٣٢١	جملة خراج كل مديرية وخراج القدان فيها بالوجه القبلى .....

الصفحة

الموضوع

٣٢٢	جملة الخراج والمتوسط العام لخراج الفدان بالوجهين البحرى والقبلى
٣٢٣	مساحة الجزء المزروع والقابل للزراعة .....
٣٢٤-٣٣٥	اجمال عام لقسم الخراج .....
٣٣٦-٣٤٠	خاتمة الكتاب .....





## استدراك

الصفحة	السطر	خطأ	صواب
٦٥	١	الآردات	الآردات
٩٦	٨	صلبي	صوليد
١٤٣	٤	عسيس	أمازيس
١٧٦	٦	عمرو	عمر
٢٤٠	٢	راضين	راضين
٢٤١	١	يزيد على	ينقص عن
٢٤٦	١٢	١١٠/٢٢٤	١٠٠/٢٢٤
٢٤٧ و ٢٤٦	١٨ و ١٧	٢/٨٢٥/٧٩٧	٢/٨٢٥/٧٦٧
٢٤٧	٢٠	٥/١٣٣/٧٢٣	٥/١٣٣/٦٩٣
٢٥٠	٥	الرابع عشر	الثامن عشر
٢٥٨	١٧	وقالى	وقال
٢٩٥	٤	فدان مساحه ٥٩٢٩ م٢	فدان مساحه ٤٤٤٩ م٢





مطبعة صلاحيات الدين الإسلامي

بشارع الكنيسة المارونية رقم ٣

بالاسكندرية